حصاد العمر 5

مقالات من صحيفة المصري اليوم

توضيح مهم

هذه مجموعة من المقالات التي نشرتها

في صحيفة "المصري اليوم" فيما بين 2012 و2018

وأزعم أنها كانت صادرة عن حب أكيد لمصر ،

وأنها لا تزال ، رغم مرور السنين،

معبرة عن شئون الوطن ، آلامه وأحلامه.

مقالات نَشرت عام 2012

I. التحول الديمقراطي.. ضرورة لاستعادة الثورة!

لا يكاد المصريون يسمعون اسم الثورة الآن إلا فيما ندر، وأصبح الجميع منشغلين عن العمل الثوري، الذى أذهل العالم على مدى ثمانية عشر يوماً من أمجد أيام مصر. إن السبيل الوحيد لاستعادة روح 25 يناير وحفز الجماهير المصرية لتحقيق أهداف الثورة لن يكون إلا بإحداث تغيير شامل في أسس وعناصر وهياكل المجتمع الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية بما يتفق مع المقومات والقيم المصرية الأصيلة، والمواكبة الإيجابية لحركة العصر سياسياً واقتصادياً وثقافياً وعلمياً من خلال نظام حكم ديمقراطي أساسه دستور يحمى الدولة المدنية والمواطنة ويؤسس لسيادة القانون وتداول السلطة والمشاركة الكاملة لكل طوائف الشعب في اختيار من يحكمهم وحقهم في محاسبة الحكام ومساءلتهم وسحب الثقة منهم.

إن الخروج من الحالة الراهنة - التي أعقبت المرحلة الانتقالية بما تم خلالها من انتخابات تشريعية ورئاسية، وبما وقع فيها من أحداث مأساوية أصابت شباب الثورة وعملت على إجهاض ثورة الشعب - هو التزام وطني وقومي وضرورة بقاء، ويصبح التحول الديمقراطي حتمية منطقية وعملية لا بديل عنها لإنجاز أهداف الثورة ومجاراة العالم المتقدم واللحاق بالركب مع الحفاظ على الهوية والقيم المصرية القائمة على المواطنة والتعايش والتآخي بين المصريين مسلمين ومسيحيين. وحسنا فعل الرئيس مرسى إذ خصص أحد مساعديه الأربعة للاهتمام بقضية «التحول الديمقراطي»، ولكن يبقى تفعيل اختصاصاته وظهور خطة واضحة يلتزم بها الرئيس وكل أركان الحكم.

إن المقومات الحقيقية للتحول الديمقراطي تتمثل في قيام دولة المؤسسات الديمقراطية، وسيادة القانون وخضوع الجميع لحكمه العادل من دون استثناء، والاعتماد على المنهج العلمي لإحداث عملية إعادة بناء شاملة للبلاد تقوم على رصد

المشكلات المجتمعية والبحث عن أسبابها وتدبر أساليب علاجها وتغليب منطق العلم في تخطيط وتوجيه أمور المجتمع واتخاذ القرارات، كل ذلك باعتماد مفاهيم وتقنيات التخطيط الاستراتيجي المتكامل، بهدف استثمار الفرص في المناخ المحيط وتجنب مخاطرة ومهدداته، والعمل على حشد الموارد والإمكانيات وتوظيفها لتحقيق الأهداف المجتمعية. إن التحول الديمقراطي الحقيقي يمثل نقطة الانطلاق نحو ضرورة إحداث نقلة نوعية شاملة في جميع مرافق الحياة ومجالاتها، تنتقل بالمواطنين إلى الأحسن والأفضل بالمعايير العالمية والنظرة الديمقراطية. إن مضمون عملية التحول الديمقراطى يتبلور في كونها إعادة صياغة شاملة وجريئة لهيكل المجتمع وعناصره الاجتماعية والثقافية والاقتصادية لتصبح أكثر اتساعاً ورحابة في استيعاب حركة المواطنين، أفراداً وجماعات في سعيهم النشط لتحسين وجه الحياة في مجتمعهم، وأكثر تقبلاً لفكرة الديمقراطية ومعطياتها، ومن ثم تكون الفرص أكبر لتحقيق ما يصبو إليه شعبنا من تحرر اقتصادى وسياسى وتطور اجتماعى وتقنى.

كما يهدف التحول الديمقراطى إلى تحرير المواطن من الخوف والتعرض لأساليب القمع البوليسية والأحكام السالبة للحرية في قضايا الرأى، وضمان وتأكيد تكافؤ الفرص لجميع المواطنين في شغل المناصب العامة وفى عضوية المجالس المنتخبة، وحرية ممارسة الحقوق النقابية والانتماء إلى الأحزاب السياسية، فضلاً عن حرية الاعتقاد وممارسة الشعائر الدينية في حماية الشريعة الإسلامية لغير المسلمين، والجديـة في معالجة شؤون الوطن من منظور علمى، والإصرار والمصابرة والمرابطة لحين تحقيق الأهداف، ثم المساءلة والمحاسبة عن النتائج.

كما يتطلب التحول الديمقراطى ضرورة الاتفاق على مبدأ الرجوع إلى القاعدة الشعبية فى جميع المسائل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المصيرية، وضرورة موافقة الأغلبية الصحيحة للناخبين فى استفتاءات الرأى حين اتخاذ قرارات مصيرية حتى لا

ينفرد الحاكم أو السلطة التنفيذية بتلك القرارات رغماً عن إرادة أصحاب الشأن، وحتمية البحث الموضوعى الصادق والتحليل الأمين للأوضاع المجتمعية، والتقييم العادل لتأثير المتغيرات المختلفة الداخلية والخارجية على مجمل الحالة المصرية. إن المصارحة الوطنية والمكاشفة بالعيوب والأخطاء والممارسات غير الديمقراطية هى خطوات رئيسة فى إعادة صياغة هياكل المجتمع ومؤسساته على أسس صحيحة.

ومن أساسيات التحول الديمقراطى الشامل إعادة صياغة العلاقة بين الحكومة المركزية وبين مستويات الإدارة المحلية وذلك بتفعيل نظام قوى للحكم المحلى يكرس اللامركزية الإدارية ويقوم على الانتخاب الديمقراطى للمحافظين وأعضاء المجالس المحلية على اختلاف مستوياتها. كما يتضمن ذلك تفعيل نظام للتشريع والتمويل المحليين وتفعيل نظام الموظف المحلى. ومن مقتضى الحرص على نجاح التحول الديمقراطى، فصل جميع الهيئات والآليات ذات الصلة بأعمال الانتخابات والاستفتاءات عن السلطة التنفيذية، ممثلة فى وزارة الداخلية ووزارة العدل، وأن تقوم على تلك الشؤون هيئة وطنية منتخبة مستقلة تماماً عن السلطة التنفيذية وعن رئاسة الدولة، وأن تنظم طريقة تشكيلها وأسلوب عملها بقانون خاص.

إن التحول الديمقراطى يتضمن ضرورة الاندماج فى عالم اليوم والتفاعل الإيجابى مع نماذج التحول وآلياته فى المجتمعات الأخرى، ومن ثم ضرورة تنمية وتطوير قدرات الوطن التنافسية وتطويع نظمه الاقتصادية والسياسية لتوائم معطيات العالم الجديد من دون التخلى عن الثوابت المصرية .ومن المهم الإيمان بأن وسيلة التحول الديمقراطى الجوهرية هى المشاركة الفاعلة من كل مواطن على أرض الوطن، وأن يبدأ كل مصرى فى إحداث التغيير والسعى إلى تفعيله وتحقيق غاياته، ومن ثم يتطلب الأمر فتح أبواب المشاركة المجتمعية الكاملة فى جهود التحول الديمقراطى فى مختلف المجالات بحيث يشارك المواطنون جميعاً أفراداً وجماعات فى تغيير

أساليب العمل والأداء فى جميع المواقع والمجالات الحياتية وفق برامج وخطط تشارك فى إعدادها وتنسق تنفيذها أجهزة الحكومة المختصة والأحزاب والقوى السياسية ومؤسسات المجتمع المدنى جميعاً، وبالتالى إزاحة كل المعوقات الأمنية والإدارية والسياسية التى تحول بين المواطنين وبين ممارسة حقوقهم السياسية وواجباتهم الانتخابية الكاملة. كما يكون ضرورياً تحديد المسؤولية عن قيادة التحول الديمقراطى على جميع المستويات والأصعدة، وأهمية الاتفاق المجتمعى على معايير وأساليب اختيار هؤلاء القادة، وأسس ووسائل محاسبتهم ومساءلتهم عن نتائج قيادتهم. إن الاختيار الديمقراطى الحر للقادة فى كل المواقع وعلى كل المستويات - ولفترات محددة لا تقبل التمديد - سيكون دعامة حقيقية لنجاح جهود التحول الديمقراطى.

ومن أهم مقومات التحول الديمقراطى تحقيق العدالة فى توزيع الدخل وعوائد التقدم والتنمية كى تعم المواطنين جميعاً، وتجنب تكرار مشكلات تاريخية حين تستحوذ فئة قليلة على النصيب الأكبر من الدخل الوطنى والثروة فى مصر، ويصير الارتداد إلى مواقف ليست أحسن كثيراً مما تم التحول عنه. كذلك يتطلب دعم التوجهات الديمقراطية فى المجتمع من عدم جواز تملك الدولة لوسائل الإعلام والمؤسسات الصحفية وإلغاء دور مجلس الشورى - إذا تم الإبقاء عليه فى الدستور الجديد - بالنسبة لما يسمى المؤسسات الصحفية القومية، وضرورة البحث عن صيغة ديمقراطية لإعادة تنظيمها خارج نطاق الملكية العامة، بما يتفق ومبادئ الديمقراطية والحق فى حرية التعبير.

ويعتبر إعداد الدستور الجديد لمصر حجر الأساس فى عملية التحول الديمقراطى الشامل، من هنا يأتى الاهتمام المجتمعى بما يدور فى الجمعية التأسيسية والحديث عن المواد الخلافية التى تهدد - حال إقرارها - بتقويض أسس الدولة المدنية وترسيخ مقومات دولة دينية لا تتفق وقيم المصريين ورغباتهم وانتماؤهم إلى دولة

مدنية عبر العصور. وتنتظر القوى والأحزاب الوطنية حكم المحكمة الإدارية العليا التى ستعقد جلستها - اليوم التاسع من أكتوبر- والمتوقع أن تحكم ببطلان الجمعية التأسيسية فى تشكيلها الثانى وما قد يترتب على الحكم من إعادة تشكيلها بقرار رئاسى، حيث استبقى رئيس الجمهورية لنفسه السلطة فى إعادة التشكيل فى حال وجود عائق يمنع الجمعية من ممارسة اختصاصاتها. والأمل أن يفى الرئيس بوعده الذى قطعه على نفسه قبل ظهور نتيجة الانتخابات الرئاسية بأن يعيد تشكيل الجمعية التأسيسية بما يتفق وعدالة تمثيل كل أطياف الشعب ولا ينفرد فصيل الإسلام السياسى بالتحكم فى صياغة وإقرار

08 أكتوبر 2012

2. نظرة متفائلة لمستقبل الوطن.. بشرط!

برغم كل شىء يعكر صفو حياتنا نحن المصريين، فواجبنا أن نتفاءل ونقبل على مواجهة تحديات الحياة الصعبة بحماس من أجل التغيير وإعادة صياغة الوطن بما يحقق أهداف الثورة فى دعم الدولة المدنية وإقامة نظام ديمقراطى ونشر العدالة الاجتماعية، فضلاً عن تحقيق التنمية الوطنية المستدامة.

إننى متفائل على الرغم من عدم التوفيق البادى فى أداء الحكومة الحالية وإخفاقها فى إنجاز ما يسمى مشروع «المائة يوم» وعدم إعلانها أى خطط أو برامج عمل لها أهداف محددة ونتائج حاسمة تتعامل بكفاءة مع ما يعانيه الشعب من مشكلات باتت تؤرق الجميع وتنذر بالخطر فى مدار الساعة.

وأشعر بضرورة التفاؤل برغم عدم وضوح علامات الطريق الذى تفضله رئاسة الدكتور مرسى لتحقيق التنمية والتحول الديمقراطى، وعدم ظهور أى تأثير لوجود الفريق الرئاسى - الذى تشكل من نائب وأربعة مساعدين وسبعة عشر مستشارا لا يزالون يبحثون عن أماكن لوضع مكاتبهم - ومع انشغال الرئيس بمهام خارجية لا يبدو أنها تحقق إنجازات غير مسبوقة، وبغض النظر عن تراجع جماعة الإخوان المسلمين وحزبها الحاكم عن «مشروع النهضة» الذى بدأ الترويج له وقت أن كان نائب المرشد العام للجماعة المهندس خيرت الشاطر يسعى إلى الترشح لرئاسة الجمهورية ثم حين استبعد من السباق الرئاسى تبناه الدكتور محمد مرسى واتخذه أساساً لبرنامجه الرئاسى وأطلق عليه عنوان «نهضة مصرية.. بمرجعية إسلامية» الذى لا يزال غير واضح إلى الآن!

أشعر بالتفاؤل رغم كل مظاهر الفشل الوطنى العام فى مجالات الإنتاج والعلم والرياضة.. والسياسة، ورغم انخفاض المستوى الحضارى لغالبية شعبنا الطيب وميله إلى التعبير المنفلت عن مشاعره حين يغضب بما يؤدى إلى آثار وخيمة على الوطن، كما حدث فى موقعة مباراة الأهلى والمصرى فى بورسعيد، ومثل الانفلات

الشعبى غير الصحيح للتعبير عن الغضب والاستياء من الفيلم المسىء إلى الرسول الكريم محمد صلى الله عليه وسلم!

كما أشعر بالتفاؤل على الرغم من تردى الأوضاع الاقتصادية من تفاقم عجز الموازنة العامة وتصاعد الدين العام الإجمالى، وتناقص الاستثمارات الوطنية العربية والأجنبية رغم الوعود التى قدمتها كل الدول التى زارها الرئيس مرسى، ورغم التهديدات بقطع المعونات الاقتصادية والعسكرية الأمريكية نتيجة للاعتصامات حول السفارة الأمريكية احتجاجاً على الإساءة إلى رسول الله، صلى الله عليه وسلم.

وأعتقد أنه يجدر بى الآن الكشف عن سر تفاؤلى بالمستقبل المصرى، وهو إدراكى لقيمة مصر ومواردها التى لم ينجح حكامها وشعبها على مر السنين - وإلى الآن - فى استثمارها. سبب آخر يدعونى إلى التفاؤل بمستقبل مصر هو طبيعة الشعب المصرى الذى تحمل عصور الاستبداد والفساد والحكم الظالم على أيدى الغزاة الأجانب، كما عانى من استبداد ودكتاتورية الحكام الطغاة من أبنائه.

إن الشعب المصرى أصيل الجوهر، قادر على أن يحول الهزائم إلى نصر بإذن الله، فالمصرى - إذا توفرت له القيادة الملهمة والحكم الرشيد - يستطيع تحويل الحياة المصرية إلى مستويات عالية من الرفاهة والرخاء برغم مشكلات الفقر والمرض وسوء الخدمات والعشوائية التى فرضت عليه نتيجة أفعال المفسدين من حكامه، وبرغم العشوائية الضاربة فى جذور الحياة المصرية المعاصرة، وبرغم الفوضى العارمة التى تغلف مظاهر المجتمع المصرى المعاصر.

لقد حبا الله مصر بالعديد من الموارد ومصادر الخيرات أهمها مورد بشرى ضخم يصل إلى 83 مليون إنسان منهم نحو 50% فى الفئة العمرية أقل من 15 سنة إلى 44 سنة، فئة العمل والإنتاج. ونحو 12% فى الفئة العمرية من 45 سنة إلى 59 سنة، إلى جانب ما يقرب من ثمانية ملايين مصرى يعيشون ويعملون فى الخارج من مختلف التخصصات. ويتميز الهيكل السكانى فى مصر بتكوينات شبابية متطلعة إلى

التغيير ومستوعبة لتقنيات الاتصالات والمعلومات الحديثة وقادرة على التواصل الفعال مع الغير محلياً وخارجياً. كما استطاع المصريون تكوين طاقة علمية مهولة من أساتذة الجامعات والباحثين فى مراكز البحوث فضلاً عن الخبراء والمتخصصين فى فروع الإنتاج والمعرفة، ونخب من الأدباء والمفكرين والفنانين.

وحبا الله مصر وشعبها بموقع عبقرى عند ملتقى قارات أفريقيا، آسيا، وأوروبا. ويطل على البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر، وأرض تبلغ 238 مليون فدان منها أرض زراعية نحو 8.6 مليون فدان «3.6%»، وموارد مائية متعددة المصادر منها المياه الفيضية وتصل عبر نهر النيل الذى يجرى من جنوبها إلى شمالها بطول 1532 كيلومتراً، ومياه الأمطار والسيول، والمياه الجوفية. ويبلغ إجمالى تلك الموارد نحو 72.36 مليار م3. وكذلك أنعم على مصر وأهلها بالعديد من الموارد المعدنية، البترول، الفوسفات، الحديد، المنجنيز ومنتجات المحاجر من الجرانيت والبازلت والرخام والحجر الجيرى ورمل الزجاج.

إن نعم الله على مصر وأهلها لا تعد ولا تحصى، فهناك قناة السويس أحد أهم الممرات المائية الدولية والمرشحة لأن تكون مركزاً لوجستياً عالمياً تنشأ فيه صناعات متعددة ومراكز لخدمات إصلاح وصيانة السفن ومستودعات للبضائع، وشبه جزيرة سيناء والإشعاع الشمسى الذى يمثل مصدراً مهماً للطاقة يمكن استخدامه فى توليد الكهرباء، والمناخ المعتدل بصفة عامة على مدار العام، والسواحل والشواطئ المصرية على امتداد البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر. والمحميات الطبيعية، والآثار المصرية القديمة والإسلامية والقبطية والرومانية التى تمثل المخزون الثقافى والأدبى والفنى وتجليات المبدعين المصريين عبر سنوات طويلة.

لهذه الأسباب أشعر بالتفاؤل لمستقبل الوطن، وأن مصر بها من الخيرات ولديها من الفرص ما يهيئ لها أن تكون من أوائل البلاد المتقدمة اقتصاديا وعلمياً واجتماعياً،

وذلك كله بشرط وحيد ولكنه خطير.. أن يتوفر لها نظام حكم مدنى ديمقراطى. إن الانطلاق إلى المستقبل المستهدف الذى يحقق الارتفاع بمستويات الإنجاز الوطنى ويؤكد فرص التنمية المستدامة لابد أن يرتكز على قيم الديمقراطية التى تحرر الإنسان المصرى وتتيح له فرص انطلاق إلى آفاق الحرية والابتكار والإبداع فى مجالات الحياة.

إن الإنسان المتحرر من قيود الحكم الدكتاتورى والمنطلق فى أجواء الحرية وسيادة القانون والمتمتع بالعدالة الاجتماعية قادر على التعامل بإيجابية مع الظروف المحلية والإقليمية والعالمية، واكتشاف الفرص والمهددات القائمة والمحتملة، وتحديد مواطن القوة والضعف فى البناء الوطنى. كذلك يبدع المواطنون الأحرار فى البحث عن الوسائل والموارد والطاقات والإمكانيات التى يستطيعون بجهودهم وإبداعاتهم استثمارها للإنتاج وتحقيق معدلات عالية من الرفاهة الاقتصادية والاجتماعية.

إن ظروف القهر والاستبداد قبل ثورة الخامس والعشرين من يناير لم تنجح فى إدارة التنمية والإصلاح الاقتصادى خلال العقود الثلاثة الأخيرة، ولم تحقق نتائج ترتفع إلى مستوى التطلعات لرفع مستويات المعيشة وإنجاز نقلة ملحوظة فى القدرات الإنتاجية والعدالة الاقتصادية والاجتماعية. وكذلك لم يتحقق لمصر حتى الآن النظام الديمقراطى رغم ما تحمله الشعب من عناء طوال المرحلة الانتقالية وحتى بعد استقرار الحكم لجماعة الإخوان المسلمين.

ولكن مع إصرار الوطن على مواصلة المسيرة الديمقراطية والعض بالنواجذ على مدنية الدولة وقيم المواطنة وسيادة القانون، سوف تتصاعد معدلات التنمية وتتوالى إنجازات الشعب المتحرر مستخدماً التقنية العالية لتحقيق إنجازات غير عادية فى أسرع وقت يتماشى مع طبيعة عصر العلم وإبداعاته الذى نعيشه، ومحققاً نقلة

نوعية فى البناء المجتمعى وعناصر الحياة وأدواتها ومستويات الرفاهة العامة للجيل الحالى والأجيال القادمة.

إن المد الديمقراطى سيمكّن المصريين من مواكبة المستويات المتعالية من الإبداع العلمى والتقنى وما تحققه للمجتمعات المتقدمة من مستويات معيشية وأوضاع اجتماعية وثقافية متطورة. وفى مناخ الحرية سيتمكن المصريون من ابتكار نموذج تنموى غير تقليدى يهيئ لانطلاقة تنموية مستدامة تستثمر طاقاتهم فى إطار ديمقراطى يحقق تكافؤ الفرص والعدالة فى توزيع الدخل بينهم.

17 سبتمبر 2012

3. نحو تحالفات فعالة للقوى المدنية!

تموج الساحة السياسية فى مصر الآن بحركة نشطة تسعى إلى جمع شمل الأحزاب والتيارات والقوى السياسية المناصرة للدولة المدنية والمدافعة عن الحريات والحقوق الأساسية للمواطنين، وفى مقدمتها حقوق المواطنة وحريات العبادة والتعبير والإبداع. والآلية المقترحة هى الدخول فى تحالفات تضم أحزاباً وشخصيات عامة غير حزبية، لكن تشترك جميعها فى معارضة التوجهات التى تهدد بتغيير هوية الدولة المصرية وسد الطريق أمام محاولات تحويلها إلى دولة دينية، وإن تخفت وراء شعارات تروِّج لمبادئ وقيم الدولة الديمقراطية المدنية الحديثة. وتجرى بين دعاة التحالفات حوارات من أجل صياغة الأسس والقواعد والضمانات الكفيلة بنشأة كيانات تحالفية منسجمة ومتناغمة، الأمر الذى يمهد السبيل لعمل وطنى يسهم فى علاج مشكلات الوطن ومراقبة السلطة الحاكمة حتى تلتزم بالشرعية الدستورية والقانونية.

إن عشرين شهراً مضت منذ قيام ثورة الخامس والعشرين من يناير دون أن تتحقق الأهداف الرئيسية التى قامت الثورة من أجلها. لم تتحقق العدالة الاجتماعية، وافتقدت مصر حتى الآن دستوراً جديداً ومتوازناً يكون إطاراً وطنياً للتحول الديمقراطى والتغيير السياسى وإعادة البناء الاقتصادى والاجتماعى للوطن، ويهيئ لانطلاق التنمية الوطنية المستدامة فى جميع المجالات. كما عانت البلاد من انخفاض كفاءة إدارة المرحلة الانتقالية التى شابها الكثير من البطء والتردد فى اتخاذ القرارات الحاسمة، مما أضاع على البلاد كثيراً من الفرص.

والمتصور أن الغاية الرئيسية لأى تحالف حزبى هى الوصول إلى توافق بين أعضائه حول أهم القضايا المصيرية: السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التى يدور حولها الجدل طول الوقت وتتوزع وتنقسم بشأنها الآراء، مما يهدر جانباً مهماً من الموارد والطاقات الوطنية فيما لا طائل من ورائه، ويثير الفتنة والشقاق فى المجتمع،

ثم يترجم هذا التوافق إلى برامج عمل وأنشطة حزبية مشتركة وعلى مستوى كل حزب، تصب جميعها فى غاية تحقيق ما تم التوافق عليه وتفعيله على أرض الواقع.
وقد عبر بعض المتابعين للشأن الوطنى والمنشغلين بالعمل السياسى عن عدم تفاؤلهم بفكرة التحالفات المطروحة الآن على الساحة السياسية نظراً لما بين الأحزاب من اختلافات فى فلسفاتها ومناهجها الفكرية، فضلاً عن التباين فى مواقفها من بعض القضايا العامة، إلا أن الأمل كبير فى أن تنشأ تحالفات قوية يمكنها قيادة المعارضة الوطنية فى ظل غياب كثير من مقومات الحكم الديمقراطى الرشيد.
ومن عوامل نجاح التحالفات ضرورة الاتفاق فيما بين أعضائها على أجندة الحوار، أى الموضوعات والقضايا التى يجب أن تنشغل بها أحزابهم فى تناغم وتنسيق. وفى ظنى أن قائمة الموضوعات والقضايا لا نهائية، لكن يجب لنجاح التجربة الاقتصار على القضايا المحورية والموضوعات الاستراتيجية ذات التأثير على مجمل الحالة المصرية. ومن القضايا المرشحة لأن تحتل أولوية متقدمة فى برامج التحالفات المتوقعة قضية الدستور، والقلق من أن تفرز الأغلبية الإخوانية وفصائل الإسلام السياسى المسيطرة على الجمعية التأسيسية دستوراً لا يعبر عن أمانى الشعب وتطلعه إلى دستور يؤسس للدولة الديمقراطية المدنية. كذلك سوف تهتم التحالفات الحزبية الجديدة بقضايا الحريات والحقوق المدنية بعد الهجمة التى شنتها جماعة الإخوان المسلمين على وسائل الإعلام، متهمة إياها بأنها تثير الفتن وتنشر الشائعات، وقد ساندتها فى ذلك عناصر فى الحكومة، منهم وزير الإعلام الذى هدد بسحب أو عدم تجديد تراخيص الفضائيات غير الملتزمة.
ونعتقد أن التحالفات الحزبية المطروحة على الساحة تشترك فى كونها تمثل المعارضة الوطنية المستنيرة، ومن ثم يتوقع أن يكون من القضايا المشتركة فيما بينها أن تتبنى مفهوم الدولة الموحدة ونظامها جمهورى ديمقراطى وشعبها جزء من الأمة العربية. ويكون مهماً الاتفاق فيما بين التحالفات على شكل نظام الحكم وآليات

تداول السلطة وفق قواعد ديمقراطية يُحتكم فيها إلى صناديق الانتخابات الزجاجية وفق المعايير الديمقراطية المتعارف عليها فى العالم المتقدم وتحت الإشراف الكامل لهيئة قضائية محايدة، وبعيداً عن تأثيرات وتدخلات السلطة التنفيذية. ولا شك أن هذا التوافق سوف يحتاج إلى تفسير وتفصيل حول طبيعة النظام الجمهورى المستهدف، وهل هو برلمانى أم رئاسى أم مزيج من النظامين؟.. ويرتبط بقضية نظام الحكم ومدى الصلاحيات التى يتمتع بها رئيس الجمهورية مسألة الفصل الحقيقى بين السلطات وضمان استقلال القضاء وعدم تدخل وتغوّل السلطة التنفيذية فى أعمال السلطتين القضائية والتشريعية.

ونتوقع أن يكون مفهوم «المواطنة» هو المصدر الوحيد الذى لا مصدر غيره للحقوق والواجبات، ومن ثم على قوى التحالفات دراسة الواقع المصرى ورصد كل معوقات المواطنة واقتراح التعديلات الدستورية والتشريعية والإدارية اللازمة لتأمين التطبيق الفعلى على أرض الواقع لمضمون المواطنة. ويتبع ذلك ضرورة التوافق حول أسس وتوجهات التطوير السياسى والانفتاح الديمقراطى، وآليات إتاحة فرص المشاركة فى العمل السياسى لجميع المصريين وإلغاء القوانين والممارسات المقيدة للحريات وأعمال الاعتقالات للمعارضين دون أحكام قضائية، والتحول بمصر من دولة بوليسية إلى دولة ديمقراطية يسودها القانون وتُحترم فيها الحريات العامة وحقوق الإنسان. ويرتبط بتلك القضية ضرورة تحرير وإطلاق حركة منظمات المجتمع المدنى، والسعى لرفع القيود والتدخلات الحكومية والإجراءات الأمنية التى تشل قدرة تلك المنظمات على المساهمة الفاعلة فى التخفيف من مشكلات الوطن والمشاركة الجادة فى تقرير مصيره، وإطلاق فرص التعبير عن الرأى.

كما سيكون من أهم القضايا التى نتوقع أن تتبناها التحالفات الحزبية: إلغاء السيطرة الحكومية على منافذ ووسائل الإعلام ووقف محاكمة أصحاب الرأى وتعريضهم لأحكام بالسجن، فضلاً عما يتعرضون له من تهديدات واعتداءات، وفى الأساس منع

محاكمة المدنيين أمام القضاء العسكرى وتأكيد المبدأ الدستورى فى أن يمثل المواطنون أمام قاضيهم الطبيعى. ويصب فى تلك الخانة أيضاً أن تهتم الأحزاب المتحالفة باحتواء الشباب وتمكينهم من التعبير عن مواقفهم الوطنية من خلال القنوات الحزبية وحمايتهم من التعرض لمحاولات الاستقطاب غير المتوافقة مع التوجهات الوطنية.

وبالقطع ستكون فى قمة أولويات التحالفات الجديدة مناقشة المشكلة الاقتصادية وتفاقم الدين العام المحلى والخارجى، وتزايد عجز الموازنة وتآكل احتياطى النقد الأجنبى، مع تراجع الاستثمارات المحلية والعربية والأجنبية. كما يتوقع أن تهتم التحالفات الحزبية الجديدة بمشكلات تردى الخدمات العامة والانخفاض الرهيب فى كفاءة الجهاز الإدارى للدولة، خاصة فى ميادين الصحة والتعليم والمرافق العامة والفشل فى إدارة منظومة البيئة والمحافظة على النظافة ومقومات الصحة العامة.

كما تمثل قضايا السياسة الخارجية لمصر، وأسلوب وقواعد تحديد علاقاتها بدول العالم المختلفة وأهمية العمل على استعادة دور مصر العربى والإقليمى والدولى، واحداً من الموضوعات المطلوب مناقشتها بصراحة بهدف وضع الضوابط التى تحول دون انفراد رئيس الدولة برسم تلك السياسات الخارجية وضرورة خضوع قراراته السياسية الاستراتيجية لرقابة السلطة التشريعية، والعودة فى الأمور المصيرية إلى الشعب من خلال الاستفتاءات الديمقراطية المنضبطة.

وفى ضوء المتاح عن مشروعات التحالف بين بعض الأحزاب والتيارات السياسية المدنية، ودعوات اندماج مجموعات من الأحزاب لتكوين حزب كبير، فإن الأمر يقتضى قدراً هائلا من إنكار الذات بين المروجين أو المتحمسين لتلك المشروعات ، كذلك وضوح كيانه المؤسسي وقواعد وآليات التواصل بين أعضائه، ووضوح توزيع الاختصاصات والمسؤوليات بين مسؤولى التحالف وقواعد اتخاذ القرارات.

10 سبتمبر 2012

1.4. تحالف القوى المدنية.. ضرورة وطنية!

تمر البلاد الآن بمرحلة حاسمة من تطورها بعد انتهاء زخم ثورة الخامس والعشرين من يناير 2011، التى قامت من أجل تحقيق الديمقراطية والحرية والعدالة لكل المصريين، وبعد الانتكاسات الثورية التى تمت على مدى المرحلة الانتقالية، التى تولى خلالها المجلس الأعلى للقوات المسلحة إدارة شؤون البلاد، والتى انتهت بتسليمه السلطة إلى الرئيس المدنى المنتخب.

ولقد شهدت المرحلة الحالية تطورات كثيرة أهمها قرارات رئيس الجمهورية، الذى ألغى الإعلان الدستورى المكمل واستعاد لنفسه السلطة التشريعية، ثم قراراته بإحالة رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة ونائبه وعدد من أعضاء المجلس إلى التقاعد، وتعيين أحد أعضاء المجلس الأعلى للقوات المسلحة قائداً عاماً للقوات المسلحة ووزيراً للدفاع، مع ترقيته إلى رتبة الفريق أول، وقرر تعيين قيادات جديدة للأسلحة.

وتعتبر تلك التطورات فى مسيرة التحول الديمقراطى إيجابية من ناحية وسلبية من ناحية أخرى. فعلى الجانب الإيجابى، يعتبر إلغاء ثنائية السلطة وإنهاء توزعها بين رئيس الجمهورية المنتخب وبين المجلس الأعلى للقوات المسلحة، مطلباً نادت به الجماهير التى اعتدى عليها أفراد الشرطة العسكرية والجيش فى أحداث ماسبيرو وشارعى محمد محمود ومجلس الوزراء، وانطلقت فى أعقابها صرخات الشعب الغاضب، مطالبة بسقوط حكم العسكر، وكانت تلك القرارات محلاً للترحيب من أغلبية الأحزاب السياسية والقوى الوطنية. كما كان رفض استخدام القوة المفرطة ضد الثوار والمعتصمين يوم 19 نوفمبر 2011 وإخلاء اعتصام أسر الشهداء بالقوة من أمام مجمع التحرير سبباً فى إصرار دكتور عصام شرف وأعضاء حكومته على الاستقالة، وترتب عليها إعادة جدولة الفترة الانتقالية، وتقديم موعد الانتخابات

الرئاسية، وتعهد المجلس العسكرى بتسليم السلطة فى موعد لا يتجاوز 30 يونيو 2012.

وعلى الجانب السلبى، فإن ما ترتب على قرارات رئيس الجمهورية من تركز السلطات التشريعية والتنفيذية فى شخصه، فضلاً عن سلطات الرئاسة والسلطة التأسيسية، يثير قلق الجماعة الوطنية، ويتنافى مع أصول الديمقراطية! وهذا الموقف الرافض لجمع رئيس الجمهورية المنتخب جميع السلطات هو ذاته موقف القوى الوطنية الرافض لسيطرة المجلس الأعلى للقوات المسلحة على جميع السلطات التنفيذية والتشريعية وسلطات رئيس الجمهورية وسلطة إصدار إعلانات دستورية بعد تعطيل دستور 1971، وهو الأمر الذى عارضته القوى الوطنية - ومنها جماعة الإخوان المسلمين وحزبها - لما طالت الفترة الانتقالية إلى أكثر قليلاً من ثمانية عشر شهرا، وكان محلاً للمطالبة المستمرة من جانب قوى الثورة والأحزاب والقوى السياسية بأن يسلم المجلس الأعلى للقوات المسلحة سلطاته إلى سلطة مدنية منتخبة.

ومما يزيد من قلق الجماعة الوطنية استمرار التشكيل المعيب والمطعون عليه للجمعية التأسيسية للدستور، وسيطرة تيار الإسلام السياسى على الجمعية مع انسحاب أغلب الأعضاء المستقلين وممثلى الأحزاب المدنية منها، مع تصاعد احتمالات التحول عن المقومات والضمانات الرئيسة للدولة المدنية فى مشروع الدستور الجديد، وتغليب الاتجاهات المناصرة للدولة الدينية!

كذلك تصاعدت فى الفترة الأخيرة، ومع إحكام الرئيس مرسى قبضته على السلطة، محاولات التضييق على وسائل الإعلام المعارضة بالتزامن مع التغييرات الشاملة فى رؤساء تحرير الصحف القومية، رغم اعتراضات مجلس نقابة الصحفيين وأهل وشيوخ الصحافة، وكذا التوسع فى استخدام التهمة المستحدثة «إهانة رئيس الجمهورية». يضاف إلى تلك المؤشرات السالبة وغير المحابية لأهداف التحول الديمقراطى وإقامة دولة «المواطنة والقانون» عدم الشفافية فى الإفصاح عن الجهة

التى ستتولى إعداد القانون الجديد لانتخابات مجلس الشعب المنحل، الذى سيصدره رئيس الجمهورية بما له من سلطات تشريعية، والتأخير فى طرحه للنقاش المجتمعى وعدم تحديد موعد الانتخابات. وتلك أمور تخل بتكافؤ الفرص بين حزب الرئيس - الحرية والعدالة - والأحزاب المؤيدة له من ناحية، وبين باقى الأحزاب والتيارات والقوى السياسية الراغبة فى خوض الانتخابات القادمة من ناحية أخرى.

كما تشهد المرحلة الحالية إصرار جماعة الإخوان المسلمين على رفض الانصياع للرأى العام، الذى يطالبها - كحد أدنى - بتوفيق أوضاعها حسب قانون الجمعيات الأهلية السارى، والكشف عن مصادر تمويلها. وفى الوقت ذاته تتعالى المطالبة بحل الجماعة، حيث رفعت قضايا عدة أمام القضاء الإدارى من أطراف عدة. فى ذات الوقت لاتزال الجمعية التأسيسية للدستور تعانى من التمثيل غير المتوازن وغير العادل لمختلف طوائف الشعب المعنية بأن يعبر الدستور عن أهداف الثورة ويحافظ على مدنية الدولة وعلى الديمقراطية.

ويزداد المشهد السياسى الحالى ابتعاداً عن مسيرة الديمقراطية بتواصل جهود جماعة الإخوان المسلمين وحزبها - الحرية والعدالة - لاحتلال مواقع قيادية لأعضائها والمشايعين لها ولحزبها كرؤساء تحرير فى مؤسسات الصحافة القومية، والإعداد لتغييرات مماثلة بين رؤساء مجالس إدارة تلك المؤسسات، فضلاً عما هو منتظر من تغييرات فى مواقع المحافظين والقيادات الإدارية فى أجهزة الدولة، بما يمثل تعبيراً حياً للمقصود بالعبارة التى راجت فى الأيام الأخيرة فى الخطاب السياسى عن "أخونة الدولة".

وفى مقابل ما يسود الساحة السياسية من سيطرة لجماعة الإخوان المسلمين على كثير من مفاصل الدولة المصرية وسعيها الدؤوب للسيطرة على باقى المواقع الحساسة فيها، إضافة إلى كون رئيس الجمهورية والحكومة ينتميان إليها، تبدو الحاجة ملحة للحفاظ على التوازن السياسى فى نظام ديمقراطى بين سلطات الحكم

من جانب، وبين قوى المعارضة الوطنية الحريصة على الدولة المدنية وسيادة القانون وحقوق المواطنة من جانب آخر. وعلى هذا الأساس راجت دعاوى من أطراف متعددة لبناء تحالفات بين القوى المدنية، وتجرى فى الوقت الحالى جهود حثيثة للتوافق على أفكار ومضامين مشتركة بين المشاركين فى تلك التحالفات، تصدر جميعها عن رغبة وطنية جارفة فى تحقيق التحول الديمقراطى «الآمن»، وبما يسمح للمواطنين جميعاً بالمشاركة فى تقرير مصير الوطن.

وفى ضوء تجارب سابقة لبناء تحالفات بين أحزاب فقط أو تضم شخصيات غير حزبية، نعتقد أن أهم الشروط الضرورية لتكون تجربة التحالف الحزبى والسياسى فعالة ومثمرة أن تتحدد تماماً وبكل وضوح الغاية من التحالف والنتائج المستهدفة من ورائه. إن مجرد الاتفاق على تحالف بين مجموعة من الأحزاب أو الشخصيات السياسية والعامة ليس هو غاية المطلوب - وإن كان فى حد ذاته أمراً طيباً يرطب أجواء العمل السياسى ويزيل ما قد يكون بها من احتقان - ولكن الأهم أن يحقق هذا التحالف نتائج ملموسة واضحة يمكن ترجمتها إلى أفعال على الساحة الوطنية، تؤتى ثمارها فى صالح الشعب بجميع طوائفه. وللحديث بقية إن شاء الله.

03 سبتمبر 2012

2.5. خريف الديمقراطية.. فى مصر الثورة!

كانت بداية خريف الديمقراطية بعد الثورة التى قامت أساساً من أجل التغيير الديمقراطى وتحرير الإنسان المصرى وتحقيق الديمقراطية والعدالة الاجتماعية، عندما انتصرت جماعة الإخوان المسلمين لخيار «الانتخابات قبل الدستور»، وذلك على الرغم من معارضة كل الأحزاب والقوى السياسية الوطنية التى كانت ترى- ولا تزال- أهمية وضع دستور جديد للبلاد يؤسس للديمقراطية والدولة المدنية- دولة المواطنة وسيادة القانون، وذلك قبل الدخول إلى انتخابات تشريعية فى ظل دستور معطل وقوانين لمباشرة الحقوق السياسية وانتخابات مجلس الشعب، وفى ظل عدم الاستقرار الوطنى على قضايا مهمة سيكون لها تأثير واضح على مسيرة الانتخابات التشريعية، وتحتاج أن يحسمها الدستور الجديد للبلاد مثل احتمال إلغاء مجلس الشورى ونسبة العمال والفلاحين.

لكن جماعة الإخوان المسلمين أيدت إجراء التعديلات المحدودة، التى كان الرئيس المخلوع قد اقترحها على دستور 1971، وتحمست لإجراء استفتاء شعبى عليها تم فى 19 مارس 2011، وشايعها فى الترويج لهذا الخيار والدفاع عنه تيارات الإسلام السياسى التى استخدمت كل وسائل الضغط على الجماهير للموافقة على التعديلات التى صاغتها اللجنة الشهيرة برئاسة المستشار طارق البشرى، وعضوية عضو الجماعة المحامى صبحى صالح، وقد تبنى المجلس الأعلى للقوات المسلحة نتيجة الاستفتاء واعتمدها كخارطة طريق لإدارة المرحلة الانتقالية التى أثبتت فشلها، وتسببت فيما حدث من انتكاسات للثورة على مدى ما يقرب من عشرين شهرا، وساهمت فى إجهاض الثورة الوليدة!

ثم توالت الضربات على الهيكل الهش للديمقراطية الجديدة فى مصر الثورة عندما فشل «التحالف الديمقراطى من أجل مصر» الذى تشكل فى فبراير 2011، وذلك بعد فترة وجيزة من تأسيس حزب الحرية والعدالة، الجناح السياسى لجماعة الإخوان

المسلمين، وكان سبب الفشل إدراك الأحزاب التى انضمت لذلك التحالف تراجع «الحرية والعدالة» عن التزامه بالتنسيق الانتخابى بين أعضائه فى الانتخابات التشريعية، التى كانت مقررة فى نهاية سبتمبر 2011، والتى تأجلت إلى أواخر نوفمبر من العام نفسه. وكانت الأحزاب التى انضمت إلى التحالف، وفى مقدمتها حزب الوفد وكان له إسهام كبير فى صياغة وثيقة التحالف، قد شهدت تخلى حزب الإخوان عن مقولته التى ظل يروّج لها أنه سيلتزم بمبدأ «المشاركة» لا «المغالبة»، وأنه لن يرشح أعضاءه فى أكثر 30% من الدوائر الانتخابية، لكن حزب الجماعة آثر الاستئثار بالترشيح فى أغلبية الدوائر ضارباً بعرض الحائط التزامه بالتنسيق مع الأحزاب الأخرى، منتهزا الفرصة السانحة لتحقيق فوز سهل، نظراً لجاهزية جماعته، وعلو قدرها فى التنظيم واستخدامه الكثير من المحفزات والمغريات الانتخابية! وكان قرار حزب الوفد الانسحاب وتبعه أغلب أحزاب التحالف!

وتعتبر الضربة الكبرى لقضية الديمقراطية وتبدد الأمل فى تحول ديمقراطى حقيقى، هى إنكار حزب الحرية والعدالة موافقته على وثيقة المبادئ الأساسية للدستور ومعايير اختيار أعضاء الجمعية التأسيسية، التى سبق لقيادة الحزب توقيعها فى اجتماع ضم أحزاب التحالف الديمقراطى من أجل مصر يوم 21 يونيو 2011، حيث عقد فى مقر الكتلة البرلمانية لجماعة الإخوان المسلمين. فقد شنت جماعة الإخوان المسلمين وحزبها وأناس من أحزاب وقوى سياسية نسبت نفسها إلى الإسلام، هجمة إعلامية هائلة لوأد الوثيقة التى ما دعت إلا للتوافق على مبادئ عامة وأساسية عن الحريات والحقوق المفروض تضمينها فى دستور البلاد، والتى لا يختلف الناس عليها والموجودة فى كل الدساتير الديمقراطية والعهود والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان، والتى سبقت وثيقة الأزهر فى الظهور.

ورغم توقيع حزب الحرية والعدالة على الوثيقة، فقد أنكرها الحزب وجماعته والمشايعون له من تيارات الإسلام السياسى بزعم أنها تمثل التفافاً على الاستفتاء،

الذى تم فى التاسع عشر من مارس 2011، وقد اتضح الهدف الأساسى من هذا الإنكار والهجوم على الوثيقة، وهو الرغبة فى السيطرة على تشكيل الجمعية التأسيسية للدستور الذى حددته لجنة المستشار طارق البشرى كاختصاص للأعضاء المنتخبين لأول مجلسى شعب وشورى، فأراد المعترضون على الوثيقة تعطيل التوافق على معايير اختيار أعضاء الجمعية التأسيسية لحين اكتمال ما خططوا له من فوز بأغلبية المجلسين، ومن ثم تكون لهم حرية تشكيل جمعية وضع الدستور، وبالتالى السيطرة على وضع الدستور الجديد بما يحقق أهدافهم فى إلغاء مدنية الدولة، والتحول إلى دولة دينية تمهيداً لإقامة دولة الخلافة! وهذا ما حدث فقد تشكلت جمعية باطلة أوقفها حكم القضاء الإدارى، فأعاد التيار المسيطر على البرلمان تشكيلها بالمخالفة لنص الحكم بإبطال الجمعية الأولى، ولا يزال الطعن على التشكيل الثانى للجمعية منظوراً أمام القضاء الإدارى، لكن المهم أن التشكيل الحالى، الذى انسحب منه عدد كبير من ممثلى القوى المدنية، يسارع الزمن الآن حتى ينتهى من مشروع الدستور قبل صدور حكم آخر ببطلان الجمعية التأسيسية. ومع استعادة رئيس الجمهورية السلطة التشريعية بإلغائه الإعلان الدستورى المكمل، فقد أصبح فى إمكانه- منفرداً- إعادة تشكيل تأسيسية الدستور إذا صدر الحكم المنتظر بوقفها، وذلك ما تخشاه القوى الوطنية من مخاطر اجتماع السلطتين التنفيذية والتشريعية فى يد الرئيس!

وتتوالى المؤشرات غير الإيجابية التى تتربص بالتجربة الديمقراطية التى لم تكتمل بعد الثورة. فقد كان لمجلس الشعب- قبل أن يصدر حكم المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية قانون الانتخابات-ومن ثم أصدر المشير طنطاوى قراراً بحله- ممارسات غير مبشرة، فقد حاول تغيير تشكيل المحكمة الدستورية العليا ليتخلص من تأثيرها وأحكامها المناصرة للشرعية الدستورية، كما حاول تغيير قانون الأزهر للتحكم فى اختيار شيخ الأزهر، واعترض المجلس من خلال لجنة الشؤون التشريعية

والدستورية به على اتفاق الأحزاب السياسية مع رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة على معايير اختيار أعضاء تأسيسية الدستور، بالرغم- ويا للعجب- من تصديق حزب الحرية والعدالة على الاتفاق، وإعلان نائب رئيسه د. عصام العريان تلك الموافقة فى المؤتمر الإعلامى الذى أعقب الاتفاق!

ومع بداية فترة الرئيس المنتخب توالت الصدمات اللا ديمقراطية من جانب سلطة الرئاسة الجديدة، فبعد ثمانية أيام فقط من تنصيبه رئيساً للجمهورية، أصدر الرئيس مرسى قراراً بعودة مجلس الشعب المنحل متصادماً بهذا مع حكم المحكمة الدستورية العليا، الأمر الذى هدد بأزمة خطيرة مع القضاء، لولا أن صدر حكم المحكمة الدستورية بوقف قرار عودة المجلس، واستمرت المؤشرات اللاد يمقراطية متمثلة فى الهجمة على وسائل الإعلام التى «تتطاول» على رئيس الجمهورية، ثم أضيفت إلى التطاول تهمة جديدة باسم «إهانة رئيس الجمهورية»، التى تنتظر كل من يغامر بنقد الرئاسة الجديدة- إذا استشعرت- سواد بالتطاول أو النقد غير المباح وفقاً لقواعد النظام الجديد!

ثم أضيف إلى قائمة المؤشرات غير المطمئنة على مستقبل الديمقراطية فى مصر الثورة، ذلك التهديد الصادر من وزير الاستثمار، الذى بشرنا مؤخرا بأن الاستثمار الأجنبى قادم إن شاء الله بعد تحقق الاستقرار السياسى فى البلاد، فقد توعد السيد الوزير بسحب تراخيص القنوات الفضائية المروّجة للشائعات، ثم أعلن سيادته عن مشروع قانون جديد يجرى إعداده بإنشاء جهاز مستقل تكون مهمته مراجعة محتوى برامج ومضمون القنوات الفضائية، والنظر فى المخالفات التى قد ترتكبها. ولا شك أن القانون الموعود لن ينتظر تشكيل مجلس الشعب الجديد، وسيصدره الرئيس بحكم السلطة التشريعية التى استعادها من "العسكرى"!

لكن مع ظلمة خريف الديمقراطية فى مصر الثورة، يبدو ضوء النهار فى نهاية النفق وقد اصطف الشعب وقواه الوطنية- أحزاباً وقوى سياسية ومنظمات حقوقية ومدنية- دفاعاً عن ثورتهم، وإحياء لذكرى شهدائهم.

27 أغسطس 2012

3.6. أين الشباب في جمهورية الثورة؟

من المفارقات الغريبة التى تستعصى على الفهم اختفاء دور الشباب وتهميش رموزهم السياسية القليلة، فالشباب مستبعد عملياً من المشاركة فى صياغة النظام السياسى والاجتماعى الجديد وإعادة بناء الوطن على أساس ديمقراطى، وهم الذين كان لهم شرف السبق فى إشعال حركات المطالبة بالتغيير السياسى والمجتمعى، وهم الذين فجروا ثورة الخامس والعشرين من يناير بتحديهم للنظام الساقط وتنظيمهم المظاهرات الحاشدة فى ميدان التحرير وميادين مصر كلها. وهم الذين مورست ضدهم أبشع جرائم القتل وفقء العيون، واستشهد وأصيب منهم الآلاف فى الأيام الثمانية عشر الأولى للثورة المجيدة حتى يوم التنحى. وهم الذين عانوا - ولا يزالون - من الاعتقالات والمحاكمات العسكرية والاتهامات غير المبررة بالعمالة وتبنى أجندات أجنبية!

وقد شاركت جميع الأحزاب والقوى والكتل السياسية - ولاتزال - فى تغافل وإهدار حق الشباب فى أن يكون لهم صوت مسموع ودور مشهود فى الحركة السياسية فى مصر الثورة. ولقد بدأ مخطط إهمال وتجاهل دور الشباب الثورى حين أقر المجلس الأعلى للقوات المسلحة تعديلات على قانون الأحزاب وصدر المرسوم بقانون رقم 112 الذى نص على أن يقدم إخطار الحزب المطلوب تأسيسه مصحوبا بتوقيع 5000 عضو من أعضائه المؤسسين مصدقا رسميا على توقيعاتهم على أن يكونوا من عشر محافظات على الأقل وبما لا يقل عن 300 عضو من كل محافظة، بعد أن كان العدد المطلوب فى القانون السابق ألف عضو فقط وبما لا يقل عن خمسين عضواً من كل محافظة من عشر محافظات! وكانت النتيجة الطبيعية لهذا التعديل أن أضحى تأسيس أحزاب سياسية تعبر عن شباب الثورة ضربا من المحال لصعوبة تجميع العدد المطلوب من المؤسسين، فضلا عن التكلفة المالية الباهظة لتأسيس حزب جديد وإيجاد المقار اللازمة لمباشرة النشاط.

ومن المثير للتساؤل أن تلك التعقيدات التى أدخلت على قانون الأحزاب لم تكن محل اعتراض يذكر من جانب الأحزاب القديمة ولا من جماعة الإخوان المسلمين التى كانت تطالب جميعها بأن يكون تأسيس الأحزاب بمجرد الإخطار، ومثال على ذلك ما جاء فى المبادرة التى طرحتها الجماعة فى مارس 2011 لإعادة بناء مصر التى دعت فيها - بين مطالب متعددة للتغيير – "إلى حرية تشكيل الأحزاب السياسية بالإخطار".

كما جاء فى المبادرة المذكورة مطالب أساسية، من شأن الاعتراف بها أن يكون تأسيس الأحزاب ميسرا بدون معوقات تنظيمية أو مالية مثل الدعوة إلى أن يكون «حق الطلاب فى النشاط السياسى من الحقوق العامة التى لا يجوز تعطيلها فى أى وقت، ويشمل الحق فى تشكيل الاتحادات الطلابية عبر انتخابات حرة نزيهة، والحق فى التظاهر السلمى، وعقد الاجتماعات العامة السلمية والدعوة إليها والمشاركة فيها مع مراعاة سلامة المجتمع وعدم الإخلال بالأمن العام، وإطلاق حرية المصريين فى المشاركة وإدارة الشأن العام بما يجعل المجتمع عونا للدولة فى حمل الأعباء الاجتماعية من خلال التنظيمات الحرة المتنوعة التى تساهم فى تحقيق التنمية وتوسيع نطاق الرعاية الاجتماعية ومحاربة الفقر!

ولكن جماعة الإخوان المسلمين آثرت الاكتفاء بتأسيس حزبها - الحرية والعدالة - ونسيت أو تناست، كما الأحزاب القديمة، الاعتراض على ما جاءت به تعديلات قانون أحزاب عهد الثورة! ومن جانب آخر فشلت كل الجهود التى بذلها العديد من اتحادات وائتلافات شباب الثورة - وكنت من المشاركين فى تلك المحاولات – فى إقناع المجلس الأعلى للقوات المسلحة بالرجوع عن شرط الخمسة آلاف عضو مؤسس والاكتفاء بألف عضو كما كان الأمر سابقاً، أو ألفين أو ثلاثة آلاف، ناهيك عن العودة إلى ما كان القانون رقم 40 لسنة 1977 الصادر فى عهد السادات، والذى كان يتطلب

توقيع خمسين عضوا فقط - نصفهم من العمال والفلاحين - لتأسيس الحزب، ولكن قوبلت تلك المطالبات بالرفض!

وكان قانون الأحزاب سبباً - من ضمن أسباب كثيرة – فى عدم تمكن شباب الثورة من تأسيس أحزاب تعبر عن أهداف الثورة، ومن ثم اقتصرت الأحزاب الجديدة التى أسست بعد الثورة على الأحزاب التى انبثقت عن جماعة الإخوان المسلمين والجماعات السلفية والجماعة الإسلامية والصوفيين، وأحزاب نشأت على أنقاض الحزب الوطنى الديمقراطى المنحل ومعبرة عن توجهاته المخالفة لأحلام الثوار، وحزب أو أكثر كان مؤسسوها وممولوها الرئيسيون من كبار رجال الأعمال.

والصفة المشتركة بين جميع تلك الأحزاب التى تمكنت من تحقيق شروط قانون الأحزاب السياسية - المعدل بعد قيام الثورة - هى القدرات التنظيمية والتمويلية الهائلة نتيجة الارتباط بجماعات الإسلام السياسى أو رجال الحزب الحاكم قبل الثورة المنحل أو الاعتماد على مصادر التمويل التى خصصها بعض رجال الأعمال من أجل إنشاء أحزاب تحقق أهدافهم وتطلعاتهم إلى ممارسة دور سياسى! ولكن من المقطوع به أن الشباب - وشباب الثورة بصفة خاصة - لم يكن لهم أدوار قيادية ملحوظة فى جميع تلك الأحزاب إلا فى حالات معدودة!

ومما يذكر أن المجلس الأعلى للقوات المسلحة دعا فى أواخر مايو 2011 إلى اجتماع شارك فيه ما يقرب من ألف من أعضاء اتحادات وشباب الثورة بهدف التعرف على آرائهم ومحاولة إشراكهم فى المشهد السياسى الجديد. وكان الأمل أن تستمر العلاقة الإيجابية بين المجلس والشباب من أجل تكوين تحالف قوى بين الطرفين للعمل المشترك لتحقيق أهداف الثورة. ولكن شهر العسل لم يستمر أكثر من بضعة أسابيع أعقبها انقطاع الاتصالات وبداية لحالة من افتقاد الثقة والهجوم المتبادل بين المجلس وقيادات الشباب واتهامات متبادلة بينهما كانت قمتها ما جاء فى بيان شهير

للمجلس الأعلى للقوات المسلحة ألقاه اللواء محسن الفنجرى يوم 12 يوليو 2011، حذر من التظاهرات التى تضر بالصالح العام!

كما حذر البيان من أن انحراف البعض بالتظاهرات والاحتجاجات عن النهج السلمى يؤدى إلى الإضرار بمصالح المواطنين، وتعطيل مرافق الدولة، وينبئ بأضرار جسيمة بمصالح البلاد العليا. وحذر من ترديد الشائعات والأخبار المغلوطة التى تؤدى إلى الفرقة والعصيان، وتخريب الوطن، وتشكك فيما يتم من إجراءات وتثير النزاعات وتزعزع الاستقرار، وطالب بتغليب المصالح العليا للبلاد على المصالح الخاصة المحدودة، وأن القوات المسلحة لن تسمح بالقفز على السلطة أو تجاوز الشرعية لأى من كان.

ثم كانت تصريحات اللواء الروينى، عضو المجلس الأعلى للقوات المسلحة السابق، فى 24 يوليو 2011 أن حركة 6 إبريل تتلقى تمويلا من الخارج وأن أعضاءها يتدربون فى صربيا وأنه سيعلن التفاصيل بالمستندات - ولم تعلن تلك التفاصيل ولا المستندات حتى اليوم -! وحمّل اللواء الروينى حركة 6 إبريل مسؤولية ما حدث من توترات فى مصر أعقاب ثورة يناير وحتى أحداث العباسية التى خرج فيها المتظاهرون لمهاجمة وزارة الدفاع وأن الحركة «تتعمد توريط القوات المسلحة فى مشكلات مستديمة»، وأضاف أن رمز قبضة اليد لـ6 إبريل علامة صربية.

وأثناء تشكيل حكومة الدكتور الجنزورى ترددت وعود كثيرة بأن الحكومة ستضم شباباً فى مناصب وزارية ثم انخفض سقف التوقعات ليكونوا مساعدى وزراء، وهذا لم يتم! وتكررت الوعود السخية أثناء الحملة الانتخابية للدكتور مرسى وتم تشكيل الحكومة الجديدة دون أن يكون للشباب أى دور فيها، وكذلك تبدو نوايا تشكيل الفريق الرئاسى دون أى إشارة تدل على دور ما لشباب ثورة 25 يناير!

والنتيجة أن على شباب الثورة أخذ المبادرة - دون انتظار وعود لن تتحقق - بالعمل والاجتهاد لتوحيد جهودهم وحشد قواهم لإقامة حزب سياسى حقيقى يمثل الثورة

ويعمل على تحقيق أهدافها، والتعامل والتنسيق - على قدم المساواة - مع كل الأحزاب والقوى السياسية المؤمنة بالدولة المدنية وبحتمية التحول الديمقراطى.

20 أغسطس 2012

4.7. مصر تريد حكومة حرب!

كان تخطيطى أن أواصل كتابة المقالة الثالثة من «وعود الرئيس»، ولكن كارثة المجزرة المهينة التى تمت ضد موقع حرس الحدود فى سيناء ساعة الإفطار مساء الأحد 5 أغسطس 2012، دفعتنى إلى مناقشة ذلك الحدث الذى هو بكل المعايير بمثابة إعلان الحرب على مصر، التى غفلت قيادة وشعباً عن تأمين وحماية سيناء، وفشلت فى تعميرها طوال واحد وثلاثين عاماً لم تمل القيادات المسؤولة عاما بعد عام من الاحتفال بعيد تحرير سيناء، دون أن نبذل جهداً يحميها ويحافظ عليها، فتركت خاوية على عروشها ترتع فيها عصابات القتل والتكفير ودعاة فصلها عن الوطن من ناحية، كما تركنا إسرائيل تصول فيها وتجول بكل حرية دون رادع.

ورغم وعد الرئيس مرسى للمصريين ليلة الحادث بأن الثأر من الجناة سيكون غداً- وهو يوم الاثنين 6 أغسطس–فقد مر اليوم والذى بعده ولم يحدث شىء، كما قام الرئيس بزيارة بروتوكولية لموقع الحدث رافقه فيها المشير طنطاوى، مع تخلف الرئيس عن حضور الجنازة العسكرية للشهداء! ولم تبدأ العملية «نسر» إلا يوم الثامن من أغسطس بعد ثلاثة أيام من العدوان الإرهابى. ومما يزيد قلق الرأى العام المصرى عدم الشفافية فى إعلان الحقائق، فلولا أن أعلن أن المخابرات العامة المصرية كانت على علم بالهجوم الإرهابى المتوقع يوم الأحد الدامى، وأنه لم تتخذ أى إجراءات استباقية لمنعه اعتماداً على أنه لا يمكن لمسلم أن يقتل الجنود المسلمين فى شهر رمضان- على حد التصريح المنسوب إلى اللواء مراد موافى- لم يكن أمام المصريين سوى المصادر الإسرائيلية التى حذرت مواطنيها من العملية الإرهابية المتوقعة!

وإن كانت القوات المسلحة المصرية قد بدأت الرد على ذلك العدوان الإرهابى بعملية «نسر»، التى تهدف أيضاً إلى تطهير سيناء من الجماعات الإرهابية وإغلاق الأنفاق ما بين رفح وغزة، ورغم كون هذا التحرك- الذى لايزال مستمراً- مطلوباً لإثبات أن أمن

سيناء لايزال تحت السيطرة المصرية من جانب، وطمأنة الرأى العام فى مصر الذى روعه الحدث وأثار الغضب والشعور بالمهانة الوطنية من جانب آخر- فإن القضية الحقيقية أكبر من هذا وأخطر بحيث لا يجب أن ينسينا رد الفعل السريع للقوات المسلحة حجم المأساة وخطورتها، ولا ينبغى أن يركن المسؤولون عن إدارة شؤون البلاد إلى اعتبار أن المسألة قد انتهت لمجرد مقتل عدد من الأشخاص لم توضح بيانات رسمية هوياتهم أو إثبات ضلوعهم فى تخطيط أو تنفيذ العملية الإرهابية. إن قضية الجماعات الإرهابية المستترة وراء دعاوى دينية قد اختلطت بتراكم غضب أهلنا فى سيناء بسبب الممارسات الأمنية الفجة التى لم تكن تميز بين المواطنين الشرفاء والعناصر الإرهابية، وطال كثيراً من أهلنا فى سيناء أذى كثير لم تسلم منه النساء من الزوجات والأمهات اللاتى كن يتعرضن لأشكال من الإهانات والتعذيب بدعوى إجبارهن على الكشف عن أماكن المطلوبين من الأبناء والأزواج. كما أن أهلنا فى سيناء قد حرموا- ولايزالون- من حق تملك أرضهم وعقاراتهم، وحرموا لسنوات طويلة من حقوق المواطنة، واعتبروا مواطنين من الدرجة الثانية!

والرأى العام المصرى- بالأساس- يخشى من ردود الأفعال الانفعالية التى لا تصدر عن استراتيجية شاملة ولا عن رؤية متكاملة للدفاع عن سيناء بتعميرها وتنميتها، فقد عايش المصريون الكثير من تلك الهبات التى قصد بها تهدئة الرأى العام بأكثر من الرغبة- أو القدرة- على حل المشكلات والأزمات التى يمر بها الوطن. لذلك لا نريد أن يفتر حماس المصريين وينشغلوا عن الحقيقة الأهم وهى أن ثورة «25 يناير» قد أجهضت، وأن أهداف الثورة لم يتحقق منها شىء يذكر، ونريد ألا يتهاون المصريون فى المطالبة بمحاسبة ومساءلة كل من أهمل تعمير وتنمية سيناء وأعاق تنفيذ مشروعات توطين ملايين المصريين فى تلك البقعة الحيوية لأمن مصر والدفاع عنها، وكذلك يجب محاسبة الذين تركوا حدود مصر مع غزة مفتوحة دون رقابة فعالة ولم

يستفيدوا من مصادر المعلومات- وأغلبها للأسف إسرائيلية- التى حذرت من أعمال إرهابية متوقعة قبل أيام قليلة من الحادث الإجرامى.

والحقيقة المؤلمة، أنه بخلاف إسقاط الرئيس المخلوع ووقف سيناريو توريث ابنه، لم يحدث أى تغيير ملحوظ عن الوضع على عهد النظام السابق فى نمط إدارة الشأن العام خلال ما يقرب من تسعة عشر شهراً منذ قيام الثورة وحتى مع سيطرة جماعة الإخوان المسلمين على الحكم من خلال حزب الحرية والعدالة وانتخاب مرشحها لرئاسة الجمهورية. إن مصر بحاجة الآن إلى حكومة ثورية حقيقية تتعامل بمنطق «إدارة الحرب» للقضاء على كل مظاهر التردى فى الحياة المصرية، وتعتمد أساليب جريئة وغير تقليدية، وتتخلص من البيروقراطية التى ميزت الجهاز الإدارى المصرى وصبغت مؤسسات الدولة وهيئاتها بالتخلف والسطحية فى معالجة الأمور، وبانتشار الفساد على جميع المستويات.

مصر تريد «حكومة حرب» قادرة على تنفيذ مشروع تعمير وتنمية سيناء بأسلوب يعتمد اللامركزية وتمكين القيادات المسؤولة عن التخطيط والتنفيذ وتدبير المصادر غير التقليدية للتمويل، ثم محاسبتهم عن النتائج مع استخدام تقنيات الاتصالات والمعلومات الدالة على مؤشرات التقدم فى الأداء وتقييم نتائجه.

إن مصر فى حاجة إلى «حكومة حرب» تستطيع تخطيط وتنفيذ مشروع تحويل قناة السويس إلى مركز لوجيستى عالمى لاستثمار الموقع الجغرافى لسيناء، وتحويله إلى ميزة تنافسية عالمية، حيث تقع فى القلب من قارات ثلاث يمثل إنتاجها واستهلاكها حصة كبيرة جداً من التجارة العالمية البحرية والجوية والبرية. وتحتاج هذه البضائع عند عبورها قناة السويس إلى خدمات لوجيستية وتخزينية تتطلبها عمليات الصناعة والتجارة الدولية المعاصرة. ولا يوجد مكان على ظهر الأرض أصلح من سيناء لتقديم هذه الخدمات اللوجيستية. ويترتب على إنشاء منطقة حرة فى سيناء وإقامة صناعات وخدمات اقتصادية انتقال جموع غفيرة من المواطنين للعمل والإقامة فيها، مما

يحقق كثافة سكانية فى المنطقة استجابة لمتطلبات الأمن القومى وإتاحة فرص للتنمية الحقيقية.

مصر تريد «حكومة حرب» تستطيع استثمار المورد الطبيعى، الذى حبا به الله سبحانه وتعالى مصر، وهو الطاقة الشمسية، وكذلك الاستفادة من طاقة الرياح لتوليد الكهرباء ومواجهة النقص الخطير فى مصادر الطاقة التقليدية، فضلاً عن المشاركة فى مشروعات إنتاج الكهرباء من الطاقة الشمسية التى يمولها الاتحاد الأوروبى ومن ثم الاستفادة من عوائد تصدير الكهرباء المنتجة.

ومصر تريد «حكومة حرب» تستطيع إحداث طفرات غير مسبوقة فى الإنتاج الزراعى والصناعى باستخدام التقنيات الحديثة، وتوظيف البحث العلمى المنظم. نريد حكومة تبدع فى ابتكار الأنماط التنظيمية لمؤسسات الإنتاج المتحررة من قيود البيروقراطية واللوائح والنظم الحكومية البالية. نريد حكومة تقضى على وصمة العشوائيات وتوفر لسكانها البيئة الصالحة لحياة آدمية كريمة.

وباختصار- ومع الاحترام للحكومة القائمة- فإن مصر تريد حكومة حقيقية تضم خبرات وقامات وطنية لهم القدرة على أن يخوضوا حرباً شرسة من أجل إعادة البناء الحقيقى الذى قامت الثورة من أجل تحقيقه.. وإنا لمنتظرون!

13 أغسطس 2012

5.8. وعود الرئيس [1-2]

على مدى شهور الحملة الانتخابية أسرف المرشحون المتنافسون على الفوز بالمنصب الرئاسى، فى بذل الوعود للناخبين البسطاء من شعب مصر المتشوق لإصلاح أحوال معيشته وتحقيق قدر من الأمن والأمان فى ظل الحكم الجديد، وكلما كان موعد الانتخاب يقترب، كانت نغمة الوعود تعالى، وكانت وعود الرئيس مرسى واضحة فى محاولته استقطاب نخبة من الشخصيات العامة وممثلى القوى السياسية، الذين دعا عدد منهم لاجتماع معه مساء 22 يونيو، وقبل إعلان النتيجة لانتخابات الرئاسة، تقرر فيه تشكيل ما يسمى «الجبهة الوطنية». وأكد المجتمعون اتفاقهم على الشراكة الوطنية ومشروع وطنى جامع يعبر عن أهداف الثورة وعن جميع أطياف ومكونات المجتمع المصرى ويمثل فيها المرأة والأقباط والشباب، وأن يضم الفريق الرئاسى وحكومة الإنقاذ الوطنى جميع التيارات الوطنية ويكون رئيس هذه الحكومة شخصيةً وطنيةً مستقلة، وتكوين فريق إدارة أزمة يشمل رموز وطنية للتعامل مع الوضع الحالى وضمان استكمال إجراءات تسليم السلطة للرئيس المنتخب وفريقه الرئاسى وحكومته بشكل كامل، إلى جانب رفض الإعلان الدستورى المكمل وقرار المجلس الأعلى للقوات المسلحة بحل البرلمان وكذلك رفض قرار تشكيل مجلس الدفاع الوطنى، والسعى لتحقيق التوازن فى تشكيل الجمعية التأسيسية، بما يضمن صياغة مشروع دستور لكل المصريين، وضمان الشفافية والوضوح مع الشعب، فى كل ما يّستجد من متغيرات، تشهدها الساحة السياسية.

ورغم مرور شهر على تولى الرئيس مرسى مهام منصبه، لم يتضح أى مؤشر على محاولة تنفيذ ما اتفق عليه الرئيس مع أعضاء «الجبهة الوطنية»، فلم يتضح من أقوال الرئيس ولا قراراته أن مبدأ الشراكة الوطنية محل اعتبار، فقد كلف الرئيس رئيساً للوزراء لا تنطبق عليه أوصاف «الشخصية الوطنية المستقلة»، كما لم تتم استشارة «الجبهة الوطنية» ولا غيرها من الأحزاب والقوى السياسية فى اختيار

الوزراء، كما سبق أن وعد الرئيس. ومن ناحية أخرى، لا يبدو أن «المشروع الوطنى الجامع المعبر عن أهداف الثورة وعن جميع أطياف المجتمع» يحتل أهمية فى أجندة الرئيس أو معاونيه، بدليل عدم ذكر أى شىء عنه فى خطابات الرئيس اللاحقة بعد تنصيبه أو اتخاذ أى خطوة لتفعيله على أرض الواقع!!

وعلى الرغم من اختلافى مع بعض المبادئ الستة كرفض حل مجلس الشعب والإعلان الدستورى المكمل، فالحقيقة البادية للمراقبين هى أن الاتفاق مع «الجبهة الوطنية» كان مجرد محاولة لكسب تأييدها، وهذا ما دعا الجبهة إلى إصدار بيان بعنوان «دعوة لتصحيح المسار» يوم السابع والعشرين من يوليو وتبعه عقد مؤتمر عام فى اليوم التالى، وكان مضمون البيان والمؤتمر القلق الشديد نتيجة عدم تنفيذ اتفاق المبادئ الستة ومطالبة الرئيس بتصحيح مسار العمل فى مؤسسة الرئاسة، حسب ما تم التوافق عليه معه!

من جانب آخر، يعتبر البرنامج الرئاسى للرئيس مرسى هو المرجع الأساسى لرصد الوعود التى قدمها للمواطنين وللأحزاب والقوى السياسية. والآن وقد مر شهر على تولى الرئيس مسؤوليات الحكم، من المطلوب مراجعة الوعود التى جاءت فى برنامجه وينتظر الشعب تحققها كمؤشر لمصداقية الحكم. وسنركز فى هذا المقال على التوجهات العامة والفلسفة الأساسية للبرنامج وبيان مدى وجود دلالات على الرغبة فى التنفيذ على أرض الواقع. وقد طرح البرنامج الرئاسى بعض المحاور التى قصد بها أن تكون إطاراً عاماً يحدد للجماعة الوطنية المصرية طريقها لإعادة تشكيل الأمة على محاور ثلاثة، وهى المجتمع الأهلى والدولة والقطاع الخاص، وتعهد الرئيس فى برنامجه بأن يعمل مع أبناء مصر «على إطلاق الحريات وبناء نظام سياسى رشيد يضمن ممارسة ديمقراطية سليمة، تتنافس فيها الأحزاب والقوى السياسية منافسة حرة شريفة ونزيهة» بما يحقق أن يكون الشعب هو «مصدر أساسى للسلطات ويضمن حريته فى مراقبة ومحاسبة السلطات التنفيذية، ويؤدى إلى تداول سلمى

حقيقى للسلطة، ومن ثمَ تحقيق استقرار شامل يوفر مناخاً صحياً لإقامة تنمية متكاملة وعدالة اجتماعية وريادة حقيقية.«

ولو أن الوقت لا يزال مبكراً للحكم على تنفيذ الفلسفة الرئيسة للبرنامج الرئاسى، إلا أن التجربة السابقة مع حزب الرئيس والممارسة الحالية لمؤسسة الرئاسة لا تدلان على رغبة صادقة لجمع شمل الجماعة الوطنية المصرية والعمل المشترك لجميع القوى الوطنية لإقامة نظام سياسى جديد، يشارك فى تأسيسه جميع أطياف المجتمع. ولعل نهج الإبعاد والإقصاء الذى اتبعه حزب الرئيس فى التشكيلين الأول والثانى للجمعية التأسيسية للدستور يدلان بوضوح على الرغبة فى الاستئثار بوضع الدستور على نحو لا يعبر إلا عن رؤية تيار الإسلام السياسى. وتتأكد هذه الرغبة من محاولة مجلس الشعب المنحل أن يحصن الجمعية ضد احتمال حكم القضاء الإدارى بالبطلان بأن أصدر قانوناً صدق عليه الرئيس مرسى بعد تشكيل الجمعية فعلاً وممارسة أعمالها وهو ما يخالف ما جاء فى برنامجه الرئاسى من رغبة فى العمل مع أبناء مصر جميعا ومن التشاور المجتمعى فى الأمور المصيرية التى تهم الشعب بأسره!

ويتساءل المتابعون للمشهد السياسى هل يتفق غياب الشفافية وأسلوب المفاجأة وعدم الإفصاح الذى يبدو جلياً فى الممارسات المتعددة للرئاسة مع ما بشر به البرنامج الرئاسى من إقامة نظام ديمقراطى، أساسه الشورى كمبدأ أساسى تقوم عليه الدولة بكل مؤسساتها فهى «نمط سلوك ومنهج عام لإدارة مختلف جوانب الحياة فى الدولة». من ناحية ثانية، هل يستقيم اتجاه حزب الرئيس إلى الاستئثار بكل الوسائل والمغريات و«الحوافز الانتخابية» بأغلب أو كل مناصب المنتخبين لمجالس النقابات ورؤساء الجامعات وعمداء الكليات ورؤساء تحرير الصحف القومية وغيرها، مع الالتزام الذى جاء به البرنامج الرئاسى بأن يكون الشعب هو مصدر السلطات وتغيير سياسة التعيين للمناصب المؤثرة فى الدولة، كالمحافظين

والمحليات إلى الانتخاب؟ وهل يتم دعم وتعزيز التعددية السياسية كأحد أصول العملية السياسية، وترسيخ قواعد الشراكة بين الدولة ومنظمات المجتمع المدنى بأسلوب الإقصاء والاستبعاد السياسى الواضح فى ممارسات الحكم الجديد؟

30 يوليو 2012

6.9. وعود الرئيس [2-2]

فى هذا المقال نواصل قراءتنا فى البرنامج الرئاسى للرئيس مرسى، والتى بدأناها فى الأسبوع الماضى، بهدف اكتشاف الفلسفة الأساسية للبرنامج وتوجهاته الرئيسة ومدى تطابقها أو اقترابها من الممارسات المشاهدة لمؤسسة الرئاسة.

لقد جاء فى البرنامج الرئاسى أن النظام الديمقراطى المستهدف والذى يستند إلى المرجعية الإسلامية، يحدد أن مصر دولة وطنية دستورية يحكمها حكام مواطنون منتخبون وفق الإرادة الشعبية، وأن الأمة هى مصدر السلطات وأساس تولى الوظائف المختلفة فيها الكفاءة والخبرة والأمانة، والأمة كما هى صاحبة الحق فى اختيار حكامها ونوابها، فهى أيضا صاحبة الحق فى مساءلتهم وعزلهم. ويفهم من ذلك بوضوح أن الاحتكام إلى نظام ديمقراطى قائم على الانتخابات الحرة المباشرة، الذى هو الصيغة العصرية لتحقيق مبادئ الشورى الإسلامية وقبول ما تقرره جماهير الناخبين، هو المرجع الأول والأخير فى اختيار المواطنين لمن يحكمونهم.

فهل يتفق مثل هذا التوجه الديمقراطى ذو النزعة الإسلامية، مع ما أثاره مسؤولو الحملة الانتخابية للرئيس مرسى حين هددوا بثورة ثانية إذا أعلن فوز الفريق شفيق بالمنصب الرئاسى بادعاء حدوث تلاعب وتزوير لنتيجة الانتخابات؟ وهل يتفق هذا التهديد مع ما دعا إليه البرنامج الرئاسى من احترام نتائج اختيار المواطنين فى صناديق الاقتراع والدعوة إلى التوسع فى نظم انتخاب شاغلى المناصب المؤثرة فى الدولة كالمحافظين ورؤساء الهيئات العامة والمجالس والمراكز والمعاهد البحثية وقيادات الإدارات المحلية؟ وماذا سوف يحدث لو اختار الناخبون محافظين أو نقباء أو رؤساء جامعات وغيرهم ممن لا ينتمون لحزب الحرية والعدالة وجماعة الإخوان المسلمون؟ هل ستقوم ثورات ضدهم اعتراضاً على نتائج الانتخابات؟ أم سيتم التشكيك فى النتائج رغم أن البرنامج الرئاسى يحدد أن يتم «تشكيل لجنة مستقلة من هيئات قضائية صرفة تكون غير قابلة للعزل تتولى الإشراف الكامل على إدارة

الانتخابات والاستفتاءات بمجرد صدور قرار دعوة الناخبين؟» وهل سيوقف تطبيق هذا المبدأ المستمد من المرجعية الإسلامية التى يستند إليها الحكم الجديد فى حالة عدم توفيق مرشحى الجماعة فى أية انتخابات قادمة؟

كما ذهب البرنامج الرئاسى إلى توضيح طبيعة الدولة التى ينشدها، فوصفها بأنها دولة وطنية ديمقراطية يحكمها مواطنون منتخبون وفق الإرادة الشعبية، وأن الشعب هو مصدر السلطات، فضلاً عن ضرورة «دعم وتعزيز التعددية السياسية كأحد أصول العملية السياسى، وترسيخ قواعد الشراكة بين الدولة ومنظمات المجتمع المدنى»، فهى ليست دولة عسكرية أو دولة بوليسية، كما أنها ليست دولة «ثيوقراطية» تحكمها طبقة رجال الدين، فضلا عن أن تحكم باسم الحق الإلهي. وكل هذا جميل ويستحق التقدير، ولكن يلاحظ أن البرنامج الرئاسى تفادى تعبير «الدولة المدنية»، رغم أن الرئيس قد ذكره فى حواره مع الإعلامى عمرو الليثى، أثناء جولة الإعادة فى الانتخابات الرئاسية، حين سأله «كيف ترى الصراع بين الدولة الدينية والدولة المدنية؟»، فكانت إجابة الدكتور مرسى «أرى أن مصر هى دولة واحدة فقط، دولة مدنية ومرجعيتها إسلامية، أما مفهوم الدولة المدنية فهى وطنية ديمقراطية دستورية حديثة، ولا يوجد ما يسمى بالدولة الدينية، وأؤكد مدنية الدولة بالتعريف، ومرجعيتها الإسلامية بالدستور فقط لا غير». ثم أعاد الدكتور مرسى ذكر الدولة المدنية فى خطابه فى ميدان التحرير يوم 26 يونيو فقال «نكمل المشوار، فى دولة مدنية وطنية دستورية حديثة لا نعطل الإنتاج ولا نعطل المرور ولا نعتدى على الملكيات الخاصة والعامة، نحافظ على بعضنا البعض ولا مجال للصدام أو التخوين»، ثم عاد فأسقط تعبير الدولة المدنية من خطابه فى جامعة القاهرة فى اليوم التالي. وعلى الرغم من أن البرنامج الرئاسى قد تضمن معانى تعبر عن المقصود بالدولة المدنية، كالمواطنة وسيادة القانون وعدم التمييز بين المصريين فى الحقوق أو الواجبات، وأن الجميع أمام القانون سواء، إلا أنه كان مطلوبا من الرئيس مرسى

أن يؤكد فى برنامجه حرصه على تقنين تلك المعانى بالسعى إلى إعادة تشكيل الجمعية التأسيسية للدستور بطريقة متوازنة تعبر عن جميع أطياف المجتمع وتضمن إعداد دستور يؤكد مدنية مصر، مع الحرص على تأكيد الالتزام بوثيقة التحالف الديمقراطى من أجل مصر ووثيقة الأزهر من أجل مستقبل مصر، حيث إن الوثيقتين تعبران بقوة عن مدنية الدولة.

وثمة تساؤل آخر، لقد أكد الرئيس مرسى فى أكثر من مناسبة عزمه على أن يضم فريقه الرئاسى نائب رئيس للجمهورية من المصريين المسيحيين ليرعى شؤون أبناء مصر المسيحيين ونائبة لرعاية شؤون المرأة. ورغم أن هذا التشكيل كان ضمن اتفاق الجبهة الوطنية مع الدكتور مرسى قبل أن يعلن فوزه بالرئاسة والذى لم يفعل حتى الآن، وبرغم أن الفريق الرئاسى قد تأخر تشكيله وقد كان منتظراً إعلانه مع تكوين الحكومة، إلا أنه يتناقض من حيث المبدأ مع ما يدعو إليه البرنامج الرئاسى من تأكيد المواطنة والمساواة وإلغاء كل أشكال التمييز وإقامة العدل بكل صوره حيث يتمتع جميع المواطنين بحقوق وواجبات متساوية يكفلها القانون وفق مبدأى المساواة وتكافؤ الفرص دون تمييز بسبب دين أو عرق، كما يتناقض هذا التوجه الرئاسى مع إعلان الرئيس فى برنامجه أن المصريين «مسلمين ومسيحيين» شركاء الوطن.

وفى مجال إنشاء دولة مؤسسات عصرية، تبنى البرنامج الرئاسى الدعوة إلى إقامة نظام للحكم المحلى وليس مجرد الإدارة المحلية، بما يستتبعه من اللامركزية والاستقلالية وتعميق الممارسة الديمقراطية وتمنع ظهور الحاكم المستبد مرة أخرى وتضمن حياد الجهاز الإداري. ولكن التشكيل الوزارى الجديد، وهو المناسبة الأولى لبدء تطبيق أهداف برنامج الرئيس، جاء خلوا من أى إشارة تعكس نية مؤسسة الرئاسة لتغيير النمط القديم حيث تم اختيار أحد المحافظين لتولى حقيبة «التنمية المحلية» وكأنها ترقية إلى منصب أعلى فحسب. وكان من المتوقع أن يتم إلغاء تلك

الوزارة ويتم تشكيل «المجلس الأعلى للحكم المحلي» الذى يعهد إليه بمسؤولية تخطيط وتنفيذ عملية التحول من «الإدارة المحلية» إلى «الحكم المحلي» المؤسس للامركزية المستهدفة، والخروج من أسر الحكومة المركزية التى زاد عدد الوزارات فيها وتضخمت اختصاصاتها لتزاحم وحدات الإدارة المحلية وتشل قدراتها على الحركة لتحقيق التنمية على المستوى المحلى.

وكان من أعجب المبادئ التى تضمنتها فكرة «الدولة العصرية» فى برنامج الرئيس مرسى، دعوته إلى حفظ سيادة القانون من خلال بسط وتعزيز سلطان القضاء وضمان استقلاله والعمل على تنفيذ أحكامه واعتبار جريمة عدم تنفيذ أحكام القضاء جناية يعاقب عليها القانون بالحبس والعزل إضافة إلى ضمان خضوع سلطات الدولة للقانون، وانضباطها به، واحتكامها إليه، واعتبار كل تصرف يصدر عن السلطات العامة مخالفاً للدستور والقانون باطلاً يستوجب المساءلة. ووجه العجب أن القرار الجمهورى الصادر بعد ثمانية أيام فقط من تنصيب الرئيس قضى بعودة مجلس الشعب ودعوته إلى ممارسة اختصاصاته بالمخالفة لحكم المحكمة الدستورية العليا واجب النفاذ الذى قضى بعدم دستورية بعض مواد قانون الانتخابات التى جرت على أساسها انتخابات مجلس الشعب، كما صدق الرئيس على قانون يحصن تشكيل الجمعية التأسيسية للدستور على الرغم من أن مجلس الشعب قد صدر قرار بحله قبل أن يصدر ذلك القانون، الأمر الذى جعل كثيراً من الفقهاء القانونيين يعتبرون تصديق الرئيس عليه منعدماً ومخالفاً للإعلان الدستورى!!

06 أغسطس 2012

7.10. تقييم أداء الرئيس واجب على كل المصريين!

وأنا أكتب هذا المقال عن أهمية تقييم أداء الرئيس ومتابعة قراراته وانعكاساتها على المشهد السياسى، شاهدت خطاب الرئيس مرسى فى حفل تخريج دفعة من طلبة الكلية الحربية، وأدهشنى ما تصورته فى الخطاب من تعبير عن سرعة ضيق الرئيس بالنقد ممن أطلق عليهم «المتطاولين» وإن لم يسمهم، ومن إقحام موضوع التطاول فى خطاب لا يتعلق بمناسبة سياسية بالدرجة الأولى. ولقد وجه الرئيس فى خطابه تحذيراً لهؤلاء «الذين يتطاولون أو يجرحون الناس»، قائلاً: "لا يغرنكم حلم الحليم. يمكن بالقانون وبالقانون وحده أن نردع، ولكننى أفضل الحب والألفة والعودة الكريمة إلى الحق".

ومع رفضنا القاطع لكل صور التطاول والتجريح لأى مصرى سواء كان رئيساً أو مواطناً عادياً، فقد يؤخذ ذلك التصريح من الرئيس - خاصة مع صدوره فى هذا الوقت المبكر من الفترة الرئاسية، حيث لم يكن قد مضى سوى أقل من ثلاثة أسابيع - على أنه إنذار لأى ناقد أو معترض أو رافض لسياسات أو قرارات الرئيس الذى قال فى خطابه فى جامعة القاهرة: «والحاكم سيكون فيه أجيرا وخادما للشعب المصرى». ورغم أن متحدثاً باسم رئاسة الجمهورية قد حاول أن يوضح ذلك التصريح الرئاسى، فإن التوضيح زاد من الغموض المحيط بالملابسات التى دفعت الرئيس إليه، وما زلنا فى حاجة إلى تأكيد الرئيس أنه مع حرية النقد وحرية التعبير عن الرأى لكل الموطنين المؤيدين والمعارضين، ويحدد من يقصدهم بالمتطاولين حتى لا تختلط الأمور ويؤخذ المختلفون فى الرأى مع الرئيس وكأنهم فى خندق واحد.

والمدهش فى تصريح الرئيس مرسى أنه قد عايش بنفسه - وهو رئيس لحزب الحرية والعدالة - قدراً غير مسبوق ولا مبرر من التطاول على وطنيين شرفاء اجتهدوا فى محاولة الوصول إلى توافق وطنى حول «وثيقة للمبادئ الأساسية للدستور ومعايير اختيار أعضاء الجمعية التأسيسية»، وذلك بغرض سد الفجوة التى نشأت عن عدم

وضع دستور جديد للبلاد - حتى الآن - وكان لجماعة الرئيس وحزبه، إلى جانب الأحزاب السلفية، اليد الطولى والصوت الأعلى فى هذا التطاول، حيث نظمت الاعتصامات والمليونيات، للمطالبة بإسقاط الوثيقة وإقالة مقدمها من منصبه الوزارى فى حكومة الدكتور عصام شرف، الذى ناله أيضاً هو وحكومته قدر من التطاول، وتبارى المتطاولون فى كيل الاتهامات إلى مقدم الوثيقة بالالتفاف على الإرادة الشعبية وإهدار نتيجة الاستفتاء على التعديلات الدستورية، ومماألأة المجلس الأعلى للقوات المسلحة ومحاولة تمكينه من أن يكون سلطة مميزة فوق كل سلطات الدولة. وقد شارك فى هذه الحملة الشرسة، التى تناقضت مع قول الحق- سبحانه وتعالى-: «ادع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة، وجادلهم بالتى هى أحسن، إن ربك هو أعلم بمن ضل عن سبيله، وهو أعلم بالمهتدين» «النحل آية 125» ومع أبسط مبادئ الديمقراطية- عدد كبير من قيادات جماعة الإخوان المسلمون وحزبها، منهم الدكاترة محمود غزلان ومحمد البلتاجى وأحمد أبوبركة، وانضم إليهم الدكتور محمد سليم العوا، المرشح المحتمل لرئاسة الجمهورية، فى ذلك الوقت والمستشار طارق البشرى!

كذلك لا يمكن تجاهل التطاول الذى طال القوات المسلحة المصرية والسلطة القضائية وفى قمتها المحكمة الدستورية العليا، وما يجرى حول مجلس الدولة واقتحام أفراد من جماعة الإخوان وحزبها قاعة المحكمة وتوجيههم السباب والاتهامات للقضاة أثناء نظر الطعون على التشكيل الثانى للجمعية التأسيسية، والهجوم الذى أصاب حكومة دكتور الجنزورى من نواب حزب الجماعة فى مجلس الشعب بما يخرج عن نطاق النقد المبرر ويصل إلى حد التجريح الذى يقع أكثره تحت طائلة القانون، والذى يصدر الجانب الأكبر منه من تجمعات مليونيات وقيادات جماعة الإخوان المسلمين وحزبها والطوائف المحسوبة على التيار السلفى، دون رادع.

وينقلنا هذا المدخل إلى موضوع المقال الحالى، وهو متصل اتصالاً وثيقاً بحق الشعب فى تقييم أداء الرئيس، ذلك أنه، ولأول مرة، انتخبت مصر رئيساً مدنياً فى انتخاب حر ومباشر، وأصبح من حق الشعب المصرى مساءلة رئيسه وتقييم أدائه كما هو الحال فى النظم الديمقراطية، إذ إن مصر قد مضت عليها سنوات طوال منذ قيام حركة الضباط الأحرار فى يوليو 1952، التى أطلق عليها بعد شهور قليلة «ثورة يوليو»، والتى أقامت نظام حكم جمهورى وإن غابت عنه الديمقراطية، حين تمتع رؤساء الجمهورية الثلاثة خلال ما يسمى الآن «الجمهورية الأولى» بسلطات مطلقة، محصنين ضد النقد، لا يخضعون للمساءلة البرلمانية أو السياسية ولا القضائية إلا فى حالة ارتكاب أيهم جريمة الخيانة العظمى، وتلك حالة لم يجر تفعيلها من قبل، فضلاً عن استحالة إثباتها فى الشروط التى أوردتها المادة 85 من دستور 1971، والتى كانت تنص على أن «يكون اتهام رئيس الجمهورية بالخيانة العظمى أو بارتكاب جريمة جنائية بناء على اقتراح مقدم من ثلث أعضاء مجلس الشعب على الأقل، ولا يصدر قرار الاتهام إلا بأغلبية ثلثى أعضاء المجلس، وتكون محاكمة رئيس الجمهورية أمام محكمة خاصة ينظم القانون تشكيلها وإجراءات المحاكمة أمامها ويحدد العقاب، وإذا حكم بإدانته أعفى من منصبه مع عدم الإخلال بالعقوبات الأخرى.«

والآن، ونحن- المصريين- نحاول أن نؤسس لعهد جديد من الديمقراطية الحقيقية، وفى ظل رئاسة مدنية منتخبة، يجب أن يتضمن الدستور الجديد مواد حاسمة لتفصيل مسؤوليات رئيس الجمهورية والآليات المحددة لمساءلته برلمانياً وسياسياً عن أدائه، وليس مجرد بيان اختصاصاته وصلاحياته. كما يجب على الأحزاب والقوى السياسية ومنظمات المجتمع الوطنى بلورة نظم مقننة لمتابعة وتقييم أداء رئيس الجمهورية، وكذلك ينبغى على أجهزة الإعلام المساهمة بموضوعية فى إجلاء الحقائق حول إنجازات الرئيس ومؤسسة الرئاسة وما يقع من أخطاء أو تجاوزات وتقييم أسبابها وطرح الحلول والبدائل للوصول إلى تحقيق أهداف الوطن.

وبداية أوضح أن محوراً جوهرياً فى تقييم أداء الرئيس يجب أن يكون الدقة فى اختيار الموضوعات التى يتصدى للتعامل معها ودراستها من مختلف الجوانب وتبصر الآثار المحتملة والتداعيات المترتبة على اتخاذ قرارات يلتزم بها الرئيس ويلزم الشعب بها. وفى هذا المجال، يقضى الواجب الوطنى نحو الرئيس مصارحته بأن قراراته الأولى لم تكن صائبة وافتقرت الدراسة القانونية السليمة والتقييم السياسى الموضوعى، وكانت نتيجتها التصادم مع حكم المحكمة الدستورية العليا وصدور حكم ببطلان قراره بعودة مجلس الشعب المنحل. ثم كان تصديق الرئيس على قانون معايير الجمعية التأسيسية للدستور إجراء غير موفق فى الوقت الذى يعتبر فيه أهل الاختصاص هذا القانون منعدما، وإن إصداره بمعرفة الرئيس كان محاولة لاستباق حكم محكمة القضاء الإدارى المنظور أمامها الطعون ضد التشكيل الثانى للجمعية التأسيسية، وهو أمر كان المفترض أن يترفع الرئيس عنه!

وإذا رجعنا إلى أدبيات علم الإدارة فضلاً عن العلوم السياسية، فإن تقييم أداء رئيس الجمهورية يعتمد فى الأساس على: ما البرنامج الرئاسى الذى يهدف إلى تحقيقه فى إطار ما يرضى المواطنين ويوافق تطلعاتهم فى بناء وتطوير الوطن؟! وقد طرح الرئيس مرسى برنامجاً انتخابياً جعل له عنواناً جامعاً هو «النهضة»، وزاد فى تفصيل معنى النهضة بأنها «نهضة مصرية ومرجعية إسلامية»، وكان المفروض أن يتم تشكيل الحكومة الجديدة التى ستتولى مسؤولية تنفيذ هذا البرنامج تحت إشراف الفريق الرئاسى الذى وعد الرئيس بتشكيله. ولكن للأسف - وحتى كتابة هذا المقال- لم يعلن شىء بهذا الخصوص، فى الوقت الذى تكثر فيه الاجتهادات والتكهنات من مصادر الجماعة وحزبها حول اسم رئيس الوزراء المنتظر، وفى ذات الوقت يتم تكذيب هذه «الشائعات» وينفى المرشحون أى اتصالات تمت معهم! مما يعنى أن البرنامج الرئاسى مؤجل تنفيذه حتى حل مشكلات تعثر تشكيل الحكومة والفريق المعاون للرئيس!

وقد اهتم البرنامج الرئاسى- المؤجل- بتفصيل إنجازات تخاطب مجموعة من المشكلات الجماهيرية، مطلوب تحقيقها خلال المائة يوم الأولى من الفترة الرئاسية، ولكن ما يعيب هذا الجزء من البرنامج، أنه يفتقر آليات تنفيذية غير تقليدية تتناسب مع محدودية الوقت المتاح للرئاسة لتحقيق إنجازات ملموسة يشعر بها الناس وتساعد على إنهاء تلك المشكلات بالتعامل مع أسبابها الحقيقية وليس المعالجة الوقتية لمظاهرها لتعود أشد وطأة. وتكمن المشكلة فى برنامج المائة يوم المصرى فى اعتماده على البيروقراطية المصرية فى الجهاز الإدارى للدولة، وأجهزة المحليات عايشت مشكلات الجماهير وكانت جزءاً فى نشأتها وتفاقمها، كما أن الرئيس حمل الحكومة الحالية، وهى مصنفة كحكومة تسيير أعمال، المسؤولية عن أهداف برنامج المائة يوم فى وقت يتوقع فيه رئيس الحكومة والوزراء انقضاء مهمتهم الوزارية فى أى لحظة بإعلان تشكيل حكومة جديدة!

23 يوليو 2012

8.11. الشعب يريد.. مصالحة وطنية ثورية!

بعد مضى أكثر من عام ونصف العام على قيام ثورة 25 يناير 2011 والشعب يعيش حالة من التشتت بين الجماعات والأحزاب والقوى السياسية المتنافسة على الفوز بثمار الثورة، والمتصارعة على الاحتماء بميدان التحرير انتصاراً لأهدافها الذاتية التى لا تتصل فى أغلب الأحيان بأهداف الثورة الحقيقية.

ورغم أنه قد تم إنجاز عدة استحقاقات سياسية أهمها إجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية، فإنها لم تحقق التغيير المنشود، إذ صدر حكم من المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية القانون، الذى تمت انتخابات مجلس الشعب على أساسه وصدر قرار بحله، وهناك احتمال بأن يصدر حكم مماثل بحل مجلس الشورى لنفس الأسباب. كما أن رئيس الجمهورية الأول فى عهد الثورة يشكو من تقلص صلاحياته، ويجاهد فى سبيل استعادتها، وتكتمل عشوائية المشهد السياسى المصرى بعدم الانتهاء من وضع دستور جديد للبلاد، وفى الوقت نفسه فإن التشكيل الثانى للجمعية التأسيسية للدستور مهدد بصدور حكم من القضاء الإدارى! وفى جميع الأحوال لا يخلو ميدان التحرير مما يطلق عليها «مليونيات» تنظمها أساساً جماعة الإخوان المسلمين مناصرة لرئيس الجمهورية، وللمطالبة بإلغاء الإعلان الدستورى المكمل، فى الوقت ذاته تناهضها تجمعات أخرى قرب «المنصة» لمناصرة المجلس الأعلى للقوات المسلحة والإشادة بقراراته.

وتتحمل جماعة الإخوان المسلمين وحزبها، الحرية والعدالة، ومن ثم الرئيس المنتخب عن حزب الجماعة، نصيباً وافراً من المسؤولية عن هذا الارتباك السياسى والدستورى، فضلاً عن الأحزاب والقوى السياسية من تيار الإسلام السياسى، التى أيدت الجماعة وحزبها، والأحزاب المدنية والليبرالية التى شاركت فى أحداث المرحلة الانتقالية سواء متحالفة مع أو معارضة للجماعة وحزبها والأحزاب المشايعة لهما، وكذا المجلس الأعلى للقوات المسلحة الذى تولى مسؤولية إدارة شؤون البلاد بعد

تخلى الرئيس السابق عن منصبه، لكن تظل المسؤولية الأكبر من نصيب جماعة الإخوان المسلمين، التى تحولت من كونها «جماعة محظورة» قبل ثورة 25 يناير إلى جماعة تمارس العمل السياسى بحرية مطلقة بعد الثورة، ولها علاقات مؤثرة بالمجلس الأعلى للقوات المسلحة إلى حد استطاعت معه تحديد خارطة الطريق، التى غيرت مسار الثورة خلال المرحلة الانتقالية، وكانت سبباً مباشراً فيما حدث من ارتباك سياسى ودستورى لا تزال البلاد تعانى منه حتى الآن.

فأداء «الجماعة» منذ قيام الثورة اختلف جوهرياً عن دعاواها المعلنة. فقد نظمت الجماعة أواخر عام 2010 مجموعة لقاءات أطلقت عليها عنوان «حوار من أجل مصر» وصف المرشد العام للإخوان المسلمين مشاركة القوى السياسية والوطنية المصرية فى الحوار بأنه تعبير «عن حالة الإجماع السياسى على ضرورة التوحد حول مشروع واحد يستهدف تخليص الوطن والمواطنين من أسر الاستبداد والفساد الجاثم على صدره»، قال إن «توحد قوى الإصلاح المصرية أحزاباً وحركات ومنظمات وهيئات صار فريضة الوقت لصياغة مشروع إنقاذ مصرى خالص يحمى الوطن من الاختطاف لعقود جديدة، ويرد عنه مخططات القوى الاستعمارية والصهيونية للدخول به فى نفق الفوضى السياسية والاقتصادية والأمنية والاجتماعية»، وإن الإخوان المسلمين يرفضون «أى محاولات للنيل من نبل وجهود الجماعة الوطنية المصرية بجميع أطيافها ومحاولة تشتيت الجهود المبذولة للتوحد حول مشروع توافقى إصلاحى»، وكان الإخوان المسلمين فى ذلك الوقت من الداعين للإصلاح، والمسوقين لحملة التوقيع على المطالب السبعة للإصلاح، التى فجرها الدكتور محمد البرادعى، وإن نسبوا الفضل فيها إلى أنفسهم، واعتبروا أن تأييد تلك الحملة «هو واجب كل الأطياف الإصلاحية فى الشارع المصرى.«

وبعد الثورة واصلت الجماعة، وحزبها الحرية والعدالة بعد تأسيسه رسمياً فى 6 يونيو 2011، الدعوة إلى العمل مع جميع القوى السياسية من أجل مصر، فقد أصدرت

الجماعة ما أطلق عليه «معاً نبدأ البناء.. مبادرة من أجل مصر» كان أهم عناصرها دعوة الشعب إلى التمسك بالثورة، والارتفاع فوق التطلعات الشخصية والفئوية والطائفية، والتأكيد على دعم الوحدة الوطنية فى دولة مدنية، وأهمية استصحاب روح الثورة ووحدة الصف، وتقديم المصالح العامة الوطنية على المصالح المحدودة، حيث لا يستطيع فصيلٌ وحده أو حزبٌ بمفرده تحمل المسؤولية الوطنية.

ومن عجب أن الإخوان المسلمين لم يعملوا وفق هذه الدعاوى التى روجوا لها بعد أن تمكنوا من تصدر المشهد السياسى، فقد اعتمدت الجماعة وحزبها سياسة الإقصاء والاستبعاد لكل الأحزاب والقوى الوطنية، التى وصفها المرشد العام بأنها «قوى الإصلاح المصرية»، وكانت بداية نكوص حزب الجماعة عن الدعوة إلى العمل على وحدة الصف الوطنى، تخليه عن التنسيق الانتخابى بين الأحزاب التى تشكل منها «التحالف الديمقراطى من أجل مصر»، والتى كان الحزب يروّج لها بأنه لا يستهدف ترشيح أعضائه فى أكثر من 30% من دوائر مجلس الشعب تاركاً بقية الدوائر لأحزاب التحالف وفقاً لقاعدة «مشاركة.. لا مغالبة»، ثم اكتشف أعضاء التحالف أن نسبة مشاركة الإخوان قد ارتفعت لتصل إلى أغلب الدوائر، التى قرر حزب الحرية والعدالة اقتناصها لأعضائه، فقرر معظم أعضاء التحالف التخارج منه وفى مقدمتهم حزب الوفد.

واستمر منهج جماعة الإخوان منذ قيام ثورة 25 يناير متجها إلى تغليب مصلحة الجماعة الذاتية، فكان تأييدها الحماسى للاقتصار على تعديل بعض المواد من دستور 1971 المعطل بموجب الإعلان الدستورى فى 13 فبراير، كما دافعت الجماعة بكل قوة عن إجراء استفتاء على تلك التعديلات الدستورية المحدودة، والإسراع بإجراء الانتخابات التشريعية قبل وضع دستور جديد للبلاد، وكانت نتيجة الانصياع إلى التوجهات السياسية لجماعة الإخوان المسلمين وحزبها، أن وافق المجلس الأعلى للقوات المسلحة على تعديل المادة الخامسة من قانون انتخابات مجلس

الشعب بما أتاح للقوائم الحزبية مزاحمة المستقلين فى الدوائر المخصصة لهم، وهو الأمر الذى أدخل البلاد فى متاهة دستورية تتحمل مسؤوليتها الجماعة وحزبها بالدرجة الأولى، ويشاركهما المسؤولية المجلس الأعلى للقوات المسلحة، وبقية الأحزاب التى شاركت فى الضغط على المجلس لإصدار قانون الانتخابات المعيب.

ثم كانت الضربة التالية لفكرة توحيد الجماعة الوطنية المصرية هى إنكار حزبى الحرية والعدالة والنور وبقية أحزاب تيار الإسلام السياسى وثيقة التحالف الديمقراطى التى تشمل المبادئ الأساسية للدستور ومعايير اختيار أعضاء الجمعية التأسيسية لوضع الدستور، ثم اتفاقهم فى حلف لم يستهدف صالح الوطن ضد «وثيقة المبادئ الدستورية»، وكان هدفهم ولا يزال، هو السيطرة على الجمعية التأسيسية للانفراد بوضع الدستور على هوى الجماعة لتأسيس الدولة الدينية التى يهدفون إليها.

لقد كان الأمل فى الجماعة وحزبها أن يكونا أداة لم الشمل الوطنى، وحشد المواطنين وراء مشروع «النهضة»، الذى وُعد به الشعب أن يكون نقطة الانطلاق نحو التنمية المستدامة والتحول الديمقراطى والتغيير الإيجابى فى جميع المجالات، لكن أداء الجماعة وحزبها مخيب للآمال كما بين المستشار طارق البشرى فى مقاله المنشور فى جريدة الشروق يوم 11 مايو 2012، وبعد فوز الدكتور محمد مرسى برئاسة الجمهورية، إذ بقيادات الجماعة والحزب ومستشاريهم القانونيين يزينون له الصدام مع المحكمة الدستورية العليا والسلطة القضائية بإصدار قراره بدعوة مجلس الشعب المنحل إلى الانعقاد وممارسة اختصاصاته، وهو القرار الذى أثار غضباً هائلاً، واضطر معه الرئيس إلى العدول عنه بعد أن أصدرت المحكمة الدستورية العليا قراراً ببطلانه.

ومع ذلك فإن الأمل لا يزال معقوداً على أن يتمكن الرئيس مرسى من تشكيل حكومته وفريقه الرئاسى، وتنفيذ برنامجه الانتخابى دون عوائق ومصادمات مع سلطات الدولة الأخرى ولا مع الأحزاب والقوى السياسية ومنظمات المجتمع المدنى.

كما تنعقد الآمال على قدرة الرئيس على لم شمل الوطن، والعودة إلى تفعيل ما كانت الجماعة تروّج له من ضرورة وحدة الصف الوطنى، وذلك بأن يطلق مبادرة وطنية تستهدف حلا جذرياً للمشاكل العالقة فيما بين مؤسسة الرئاسة والمجلس الأعلى للقوات المسلحة، وإنهاء ثنائية السلطة من ناحية، والاتفاق على أهداف البناء الوطنى والتحول الديمقراطى بين الأحزاب والقوى السياسية بما فيها حزب الحرية والعدالة وأحزاب تيار الإسلام السياسى، وإنهاء حالة الاستقطاب السياسى، ونبذ استخدام الدعاوى الدينية فى العمل السياسى، والاتفاق على إخلاء ميدان التحرير، وغيره من ميادين مصر، من الاعتصامات غير المبررة.

ويقيناً فإن هذه المبادرة تقع فى الصميم من البرنامج الانتخابى للرئيس مرسى، الذى تضمن الوعد بأنه سيعمل «مع كل أبناء مصر الكرام على إطلاق الحريات، وبناء نظام سياسى رشيد يضمن ممارسة ديمقراطية سليمة تتنافس فيها الأحزاب والقوى السياسية منافسة حرة شريفة ونزيهة، لكسب أصوات الشعب المصرى كمصدر أساسى للسلطات. نظامٌ يضمن للشعب حريته فى مراقبة ومحاسبة السلطات التنفيذية، ويؤدى إلى تداول سلمى حقيقى للسلطة، ومن ثمَ تحقيق استقرار شامل يوفر مناخاً صحياً لإقامة تنمية متكاملة وعدالة اجتماعية وريادة حقيقية»، وسوف يسأله الشعب يوماً عما حقق من وعود.

16 يوليو 2012

9.12. الحكومة الجديدة.. ائتلافية أم حزبية؟

أثناء احتدام المنافسة بين مرشحى الرئاسة فى جولة الإعادة، ظهرت فكرة مطالبتهما بتقديم ضمانات يؤكد كل منهما التزامه بها إذا حصل على ثقة الناخبين وفاز بالمنصب الرئاسى. واجتهدت مجموعة من الأحزاب والقوى السياسية فى إعداد قائمة بتلك الضمانات احتوتها «وثيقة العهد» التى عُرضت على كل من الدكتور محمد مرسى والفريق أحمد شفيق، لكنهما رفضا الالتزام بها وأبدى كل منهما مبررات مختلفة لهذا الرفض المهذب. وكان مما جاء فى الوثيقة - ضمن مطالب أخرى - أن يلتزم الرئيس القادم بتشكيل حكومة ائتلاف وطنى ترأسها إحدى الشخصيات الوطنية التى تحظى بتوافق عام يعلن اسمه قبل انتخابات الإعادة، وأن يلتزم الرئيس القادم بمبدأ الحياد والتعامل المتوازن مع جميع الاتجاهات والقوى السياسية وبالتمثيل المتوازى لجميع القوى فى المواقع القيادية بمؤسسات الدولة بما فيها الرئاسة والحكومة والمحافظون وجميع مؤسسات الجهاز الإدارى للدولة.

ولما فاز الدكتور محمد مرسى بالرئاسة تجددت المطالبات الموجهة إليه بتفعيل الالتزامات التى تضمنتها «وثيقة العهد» خاصة مسألة تشكيل حكومة ائتلافية ترأسها شخصية وطنية مستقلة ويشارك فيها ممثلون للأحزاب والتيارات الأساسية فى المجتمع وبالدرجة الأولى تلك الممثلة فى مجلسى الشعب والشورى. كذلك تجدد الحديث عن تشكيل فريق رئاسى يضم نواباً لرئيس الجمهورية ومساعدين ومستشارين له يتم اختيارهم وفق معايير الكفاءة بغض النظر عن انتماءاتهم الحزبية.

وعلى حين رفض الدكتور محمد مرسى تلك المطالب وهو مرشح يتنافس على المنصب الرئاسى، فإن الرئيس الدكتور محمد مرسى أبدى تحمساً لتلك الاقتراحات وألزم نفسه بتشكيل فريقه الرئاسى والحكومة الجديدة وفق مطالب القوى الوطنية.

كما سارعت قيادات من حزب الحرية والعدالة بتأكيد أن أعضاء الحزب فى الحكومة الجديدة لن تتجاوز نسبتهم 25% على الأكثر، وأن الحكومة ستكون ائتلافية بامتياز! وكانت أبرز استجابات الرئيس مرسى لتلك الاقتراحات موافقته على تشكيل حكومة ائتلافية فى لقائه مع ممثلى القوى السياسية والجمعية الوطنية للتغيير يومى 21 و22 يونيو الذى صدر عنه بيان بما تم الاتفاق عليه تضمن «التأكيد على الشراكة الوطنية والمشروع الوطنى الجامع، وأن تضم مؤسسة الرئاسة وحكومة الإنقاذ الوطنى عناصر من كل التيارات الوطنية، ويكون رئيس هذه الحكومة شخصية وطنية مستقلة، وتكوين فريق إدارة أزمة يشمل رموزاً وطنية للتعامل مع الوضع الحالى وضمان استكمال إجراءات تسليم السلطة للرئيس المنتخب وفريقه الرئاسى وحكومته بشكل كامل.«

ثم جاء على بوابة اليوم السابع يوم السبت 23 يونيو أن د. ياسر على، المتحدث الرسمى باسم حملة د. مرسى، أعلن «أن اللقاءات لم تتطرق إلى تشكيل الحكومة الائتلافية أو مؤسسة الرئاسة»، كذلك ترددت تصريحات من قيادات فى حزب الحرية والعدالة تؤكد أن كل ما نشر وينشر عن ترشيح شخصيات مختلفة لرئاسة الحكومة الائتلافية الجديدة «مجرد تكهنات صحفية»، وهو ما أكده ما نسب إلى د. أيمن نور من أن أحداً لم يفاتحه فى تولى منصب نائب الرئيس، وما نشر على لسان د. محمد البرادعى وأيضاً ما صرح به د. حازم الببلاوى من أن أحداً لم يتصل بهما فى شأن تولى رئاسة الحكومة.

من جانب آخر، نشرت تقارير صحفية - ليست موثقة - وجود خلافات بين قيادات حزب الحرية والعدالة حول توزيع الحقائب الوزارية فى الحكومة الجديدة ومطالبة البعض منهم بزيادة الحقائب المخصصة لأعضاء الحزب، كذلك ذكرت تقارير أخرى مطالبات مشابهة لحزب النور.

وفى جميع الأحوال، فإن حزب الحرية والعدالة لا يبدو أنه كان متحمساً لفكرة الحكومة الائتلافية أو تكون فريق رئاسى من غير أعضائه، ولكن ضغوط الأحزاب والقوى السياسية للمطالبة بإثبات أن الرئيس مرسى سيكون رئيساً لكل المصريين ولا ينحصر فى صندوق حزبه أو جماعته، وظروف الانتخابات الرئاسية والفارق البسيط بين أصوات الذين صوتوا للدكتور محمد مرسى والأصوات التى حصل عليها الفريق شفيق الذى خسر السباق الرئاسى، فضلاً عن حاجة الرئيس الجديد للدعم السياسى والشعبى فى مواجهة حل مجلس الشعب وصدور الإعلان الدستورى المكمل واستعادة المجلس الأعلى للقوات المسلحة السلطة التشريعية، كل تلك الظروف كانت وراء إعلان الرئيس عن تشكيل فريقه الرئاسى من خارج حزب الحرية والعدالة، وقراره بتشكيل حكومة ائتلافية على النحو الذى طرحه فى لقاءاته المتعددة مع الجبهة الوطنية وممثلى الجمعية الوطنية للتغيير ورؤساء تحرير الصحف والإعلاميين، ومع رؤساء الأحزاب السياسية.

ومع كل التقدير للدوافع الوطنية وراء هذا التوجه للرئيس مرسى ورغبته فى لم الشمل وحشد الجهود لإمكان تحقيق انطلاقة فى الحالة المصرية وتحقيق برنامجه الانتخابى، فإن تركيبة الفريق الرئاسى المقترح وتشكيل حكومة ائتلافية تحوطهما مشكلات محتملة تجعلهما أكثر ضرراً وأقل نفعاً مما قد يبدو فى الظاهر. والرأى عندى أن الواقعية السياسية والبعد عن محاولات إرضاء جميع الأطراف قد تفرض أن يتم اختيار الرئيس لفريقه الرئاسى من عناصر متناغمة تربطها علاقات عمل وطيدة وملتزمة بالبرنامج الانتخابى للرئيس وتوجهاته السياسية.

إن اختيار الفريق الرئاسى من نواب رئيس الجمهورية ومساعديه ومستشاريه أمر بالغ الدقة والخطورة ولا يجوز أن يكون محلاً لمجاملات أو مساومات. إن الفريق الرئاسى يجب أن تتوفر فى أعضائه شروط الكفاءة والقدرة والمعرفة التخصصية، فضلاً عن الخبرة والحنكة السياسية، الأمر الذى كان يتطلب استقرار الرئيس على

فريقه منذ أن قرر خوض الانتخابات، ويعتبر الحديث عن موضوع التشكيل الآن جد متأخر. فالفريق الرئاسى يفترض أن يكون مشاركاً فى إعداد البرنامج الانتخابى للرئيس واختيار استراتيجيته فى الطرق والبدائل الممكنة لتنفيذ برنامجه متضمنة قضية تشكيل الحكومة. ومع التقدير الواجب للأسماء التى يتم تداولها فى وسائل الإعلام، فكل منهم له مشروعه الخاص وإطاره الفكرى والحزبى مما لا يتوقع معه أن يكوّنوا مع الرئيس فريقاً قابلاً للتفاهم والتوافق على القضايا الوطنية والاختيارات المصيرية التى وضح للكافة أنهم مختلفون بشأنها اختلافاً بيناً.

من زاوية أخرى، هناك قضية حساسة تمس صميم فكرة المواطنة، تلك الخاصة باقتراح تعيين نائب لرئيس الجمهورية من مسيحيى مصر، وتعيين نائبة لتمثيل المرأة باعتبارهما ممثلين عن طائفتين غريبتين عن نسيج الأمة الواحدة. وهاتان الفكرتان ضارتان بتماسك النسيج الوطنى ووحدة الشعب المصرى، وتضربان مفهوم المواطنة فى مقتل. إننا لا نريد تقنين الانقسام والاستقطاب الدينى وزيادة أخطار الفتنة الطائفية التى عانينا منها سنوات، ونريد أن نؤسس لدولة الوحدة الوطنية والمواطنة الحقة.

ولا بأس من تعيين مسيحيى مصر ونسائها فى أرفع المناصب حتى رئيس الجمهورية، ولكن يكون ذلك من منطلق المواطنة الكاملة ووفق الشروط الموضوعية والأوضاع وأساليب الاختيار الديمقراطية التى يجرى التعامل بها بالنسبة لباقى المواطنين بغض النظر عن ديانتهم، فكلنا مصريون، وكلنا متساوون فى الحقوق وعلينا نفس الواجبات.

وفى نفس الوقت، أرى أن فكرة الحكومة الائتلافية متأثرة بمنطق لم الشمل وإحساس الرئيس الجديد بضرورة إشاعة الثقة فى توجهات حزب الحرية والعدالة بعد ممارساته غير الموفقة خلال الشهور الماضية وإصرار قياداته على السيطرة على كل مفاصل السلطة فى مصر اعتماداً على الأكثرية التى حققها فى الانتخابات التشريعية. ولكن

منطق الائتلاف الحكومى لا ينطبق فى الحالة المصرية الراهنة، ذلك بأن الرئيس الجديد تم انتخابه بعد أن روّج لمشروع النهضة، وألزم نفسه بتحقيق إنجازات محددة تعالج مشكلات طال انتظار حلها وذلك خلال المائة يوم الأولى من فترته الرئاسية.

والمنطق يحتم أن تكون الحكومة الجديدة حزبية خالصة يقوم الرئيس وحزبه بتشكيلها من كوادر الحزب حتى تكون مسؤولة مسؤولية مباشرة عن تنفيذ البرنامج الانتخابى للرئيس، ويكون هذا دليل جاهزية حزب الأكثرية على تشكيل الحكومة كما كان حين هدد بسحب الثقة من حكومة د. الجنزورى! ولا بأس من دعم حكومة الحزب ببعض الخبرات النادرة التى لا تتوفر لحزب الحرية والعدالة، ولكن المهم أن تكون حكومة الرئيس مرسى الجديدة مسؤولة معه عن تنفيذ برنامجه الانتخابى الذى يحلم ملايين المصريين بأن يحقق لهم النهضة المنتظرة.

02 يوليو 2012

10.13. ضاقت.. فلما استحكمت حلقاتها...!

قال الإمام الشافعى: «ولرب نازلة يضيق لها الفتى ذرعاً وعند الله منها المخـرج»، «ضاقت فلما استحكمت حلقاتها فرجت.. وكنت أظنها لا تفرج.«

وما أحسب أن هذين البيتين من الشعر ينطبقان على شعب قدر انطباقهما على الشعب المصرى الصابر، فقد ألمت بمصر وشعبها نوازل كثيرة ما اجتمعت فى شعب إلا قصمته وحطمته ويصعب أن تقوم له قائمة بعدها، إلا شعب مصر، فقد مر بتاريخه الطويل بأشكال الاستعمار والاستبداد من قبل الغزاة الخارجين، فاستوعبهم وتمكن من دحرهم وهزيمتهم طال الوقت أم قصر. كما شهد المصريون ألوانا من القهر والقمع والفساد على أيدى الطغاة من أبنائهم وإخوانهم الذين تولوا حكمهم، فكانوا أشد فتكاً بالحريات وبدّدوا موارد الوطن وعاثوا فى الأرض الفساد.

وكانت تجربة مصر مريرة بعد قيام حركة الضباط الأحرار فى يوليو 1952، التى رحب الشعب بحركتهم «المباركة»، وقد قرروا أن يطلقوا عليها اسم «ثورة يوليو»، وقبل الشعب الكريم هذا الوصف، لكن مع طيبة وكرم المصريين، تغوّل ضباط يوليو وازدادوا صلفاً ونهماً إلى السلطة والسلطان، فاغتالوا دستور 1923، وألغوا الأحزاب الوطنية، وحاربوا الديمقراطية، وأسسوا لنظام حكم ديكتاتورى قوامه الحزب الوحيد، الذى اختاروا له اسماً لا يدل على مضمونه «تحالف قوى الشعب العاملة»، وفتحوا المعتقلات، وأنشأوا جهاز المخابرات العامة ليمارسوا من خلاله كل وسائل تقييد الحريات، وابتكروا نظم التنصت على الهواتف، وبعد أقل من عشرين يوماً على قيام حركة يوليو، نصبوا المشانق لعمال مصر الذين أحسنوا الظن بثوار يوليو، ففى يوم 12 أغسطس عام 1952 أعلن عمال كفر الدوار الإضراب «منددين بنقل العديد من العمال لفرع (كوم حمادة) وتدنى الأجور والحوافز وتدهور سكن العمال»، وبعد معركة بين العمال وجنود الشرطة والجيش لم تستمر لأكثر من ساعات، تم القبض على مئات العمال وتشكلت المحاكمة العسكرية برئاسة «عبدالمنعم أمين»، أحد

الضباط الأحرار، ومن كوادر الإخوان المسلمين وأمام آلاف العمال وفى فناء المصنع، فى بيت العمال، نصبت المحاكمة العسكرية واتهم مئات العمال بالقيام بأعمال التخريب والشغب وكان من ضمن المتهمين طفل عمره 11 عاماً! وتم النطق بحكم الإعدام على العامل «محمد مصطفى خميس» ابن التسعة عشر ربيعاً، وتم النطق بالحكم ذاته على العامل «محمد عبد الرحمن البقرى» صاحب السبع عشرة سنة، وتم تنفيذ حكم الإعدام على الشهيدين «محمد مصطفى خميس» و«محمد عبد الرحمن البقرى» فى يوم 7 سبتمبر من العام نفسه بسجن الحضرة بالإسكندرية تحت حراسة مشددة.

وانتهت ديكتاتورية الحكم الناصرى بهزيمة 5 يونيو 1967 التى مرت ذكراها الخامسة والأربعون منذ أيام قلائل، ولم تزل مرارتها عالقة فى حلوق المصريين، وتصور الناس أن الفرج قد جاء بعد ثمانية عشر عاماً من العنت والمغامرات العسكرية والقرارات الاقتصادية غير المدروسة التى أفقرت البلاد وبددت مواردها، وجاء «السادات» ليحاول أن يصلح ما أفسده هو وأتباع «عبدالناصر»، وكان نصر أكتوبر تعويضاً مناسباً عما لاقاه الشعب المصرى الصبور، لكن سرعان ما أوقع البلاد فى قصة الانفتاح الاقتصادى غير المدروس الذى عبر عنه الكاتب القدير المرحوم أحمد بهاء الدين بأنه «انفتاح السداح مداح».. ثم ألقى «السادات» قنبلة أن 99% من أوراق قضية تحرير سيناء فى يد الولايات المتحدة الأمريكية فسلم قياده للإدارة الأمريكية، ومن خلفها أو من أمامها إسرائيل، وكانت اتفاقية «كامب ديفيد» وما تبعها من انقسام الصف العربى ومقاطعة الدول العربية لمصر، إلا سلطنة عمان والسودان، وموريتانيا!

ثم لما اشتدت المعارضة الوطنية لـ«كامب ديفيد» وما تلاها أقدم على حل مجلس الشعب للتخلص من أفضل الوطنيين الشرفاء أمثال المغفور لهم المستشار ممتاز نصار، والدكتور محمود القاضى، والأستاذ عادل عيد المحامى، والمناضل الوطنى

أبوالعز الحريرى متعه الله بالصحة، ثم أنهى «السادات» فترة حكمه بانقلاب على الشرعية حيث اعتقل المئات من السياسيين والإعلاميين وأساتذة الجامعات وغيرهم من أبناء الوطن المعارضين لسياساته. وجاء اغتيال «السادات» فى 6 أكتوبر 1981 يوم احتفاله بالعيد القومى لمصر بداية المأساة التى عاشتها مصر والمصريون عبر ثلاثين عاما من حكم «مبارك» حتى فرجت بطلوع شمس 25 يناير 2011. كان التغيير أملاً للمصريين عاشوا سنوات حكم المخلوع يجاهدون من أجل تحقيقه، متحملين الكثير من الظلم والاستبداد، وقرارات الحاكم المستبد وأعوانه الذين مارسوا الديكتاتورية والسيطرة الأمنية على كل مقدرات الوطن، وشاهد المصريون وطنهم يخضع لحكم الطاغية الذى كمّم الأفواه، وزوّر الانتخابات واصطنع الأحزاب، وسخّر كل موارد الوطن وإمكانياته لخدمة غروره ورغبته فى التمسك بمقعد الرئاسة إلى الأبد، وأحاط نفسه بطغمة فاسدة نهبت أموال الوطن وزيّنت له مشروع توريث ابنه ليكمل مسيرة الطغيان.

وجاء الفرج الذى طال انتظاره، واحتشد الشباب والشعب كله، فى ميادين التحرير بالقاهرة والإسكندرية والسويس والمنصورة وكل مدن المحروسة هادرين بقرار الثورة «الشعب يريد إسقاط النظام»، ورغم محاولات الالتفاف على مطالب الثوار بحيلة «الحوار»، فإنهم قالوا كلمتهم «لا حوار قبل الرحيل»، وردد المصريون فى كل مكان «ارحل.. ارحل»، ولم يكن أمام الطاغية، وهو يرى نظامه الهش يتهاوى أمام صيحات الجماهير.. إلا الرحيل.

وبرحيل رأس النظام الساقط بدأت معاناة المصريين من أسلوب «إدارة شؤون البلاد»، الذى تحمل مسؤوليتها المجلس الأعلى للقوات المسلحة مستعيناً، على الأرجح، بالقوة السياسية والقدرات التنظيمية لجماعة الإخوان المسلمين الذين أسهموا، عن عمد أو عن سوء تقدير، فى توجيه عملية التحول الديمقراطى لصالح الجماعة مستغلين بساطة المواطنين المصريين وحسن نواياهم ومشاعرهم

الدينية، فنحن شعب متدين بطبعه مسلمين ومسيحيين! فكانت سلسلة الأخطاء التى لم نزل نعانى منها حتى بعد مضى عام ونصف العام على الثورة، والتى بدأت بخطيئة التعديلات الدستورية التى جرى عليها استفتاء قسم الوطن، بفعل عماية الاستقطاب الدينى التى أدارتها جماعة الإخوان المسلمين، إلى فريق المؤمنين الذين صوّتوا بـ«نعم»، وغير المؤمنين من الليبراليين والعلمانيين الذين صوتوا بـ«لا»! ثم ترتب على هذا الاستفتاء أن تحددت خريطة الطريق التى انحازت إلى إجراء الانتخابات التشريعية قبل وضع دستور جديد للبلاد، واختارت طريقة غير واضحة لاختيار أعضاء الجمعية التأسيسية للدستور كان من الطبيعى أن تطعن عليها القوى السياسية من غير حزب الحرية والعدالة - الذراع السياسية لجماعة الإخوان - وانتهى حكم محكمة القضاء الإدارى إلى وقف تنفيذ التشكيل المطعون عليه وبداية جولة ثانية لمفاوضات إعادة تشكيل الجمعية بين أحزاب تيار الإسلام السياسى والأحزاب المدنية استغرقت زهاء شهرين، ولاتزال الشكوك قائمة حول عدالة تمثيل قوى التيار المدنى فى هذه الجمعية.

وقد بلغت عثرات المرحلة الانتقالية للثورة قمتها بالنتيجة الصادمة للمرحلة الأولى من الانتخابات الرئاسية التى صعد بناء عليها إلى مرحلة الإعادة د. محمد مرسى، مرشح الإخوان المسلمين، والفريق شفيق، المرشح العسكرى المحسوب على نظام مبارك، وقد اتفقت جموع كثيرة من المصريين على رفض كلا المرشحين وسوف يلجأ الكثيرون إلى مقاطعة جولة الإعادة أو إبطال أصواتهم.

وأعود إلى بداية المقال وقول الإمام الشافعى: «ضاقت.. فلما استحكمت حلقاتها فرجت.. وكنت أظنها لا تفرج»، والفرج المنتظر سوف يأتى بإذن الله بحكم المحكمة الدستورية العليا يوم الخميس القادم.

12 يونيو 2012

11.14. الاختيار الأصعب فى جولة الإعادة!

فى مقال سابق توقعت أن الانتخابات الرئاسية فى جولتها الأولى سوف تمثل «اختيارا صعباً» للناخب المصرى، واليوم ومع اقتراب موعد جولة الإعادة، أرى أن الناخبين المصريين سيكون عليهم اجتياز «اختيار أصعب.»

فقد كان على الناخب المصرى فى الجولة الأولى من الانتخابات أن يختار مرشحه المفضل من بين أحد عشر مترشحا تم تصنيفهم بشكل عام بين مجموعة جماعة الإخوان المسلمين والمشايعين لمشروع الإسلام السياسى، ومجموعة المترشحين الذين أطلق عليهم «مرشحو الثورة»، والصنف الثالث هم من المحسوبين على النظام القديم، وكان ذلك الاختيار- رغم صعوبته- ممكناً لتوفر معلومات عن هوية كل مترشح وأفكاره وانتمائه الفكرى والحزبى، فضلاً عن وفرة البدائل للاختيار بين عديد من المترشحين.

ولكن جاءت النتيجة النهائية لجولة الانتخابات الأولى صادمة لغير مؤيدى د. مرسى والفريق شفيق، الفائزين بالمركزين الأول والثانى، والمقرر الإعادة بينهما بعد أن رفضت اللجنة العليا للانتخابات الرئاسية جميع الطعون المقدمة من المرشحين فى الجولة الأولى. وتكتمل المشاهد المواكبة لجولة الإعادة بوجود عدد من القضايا المرفوعة أمام قضاء مجلس الدولة، للمطالبة باستبعاد كلا المرشحين أو إيقاف إعلان نتائج الانتخابات وقد تم تأجيل 4 قضايا إلى جلسة 12 يونيو 2012، ولا يزال قانون العزل السياسى وقانون انتخابات مجلسى الشعب والشورى منظورين أمام المحكمة الدستورية العليا ومن غير المنتظر الحكم بدستورية هذين القانونين من عدمها قبل وقت طويل يتعدى الموعد المقرر لانتهاء الانتخابات الرئاسية وتنصيب الرئيس الجديد.

فى الوقت نفسه تواجه جولة الإعادة مشكلات تزيد المفاضلة بين المرشحين تعقيدا، حيث لا يزال موقف تشكيل الجمعية التأسيسية للدستور غامضاً، والشائع فى

الأوساط السياسية أن حزب الحرية والعدالة يتعمد تأخير تشكيل الجمعية حتى يتأكد من فوز مرشحه فى الانتخابات الرئاسية. وكذلك لا يزال الموقف المعلن للمجلس الأعلى للقوات المسلحة هو الوقوف على مسافة واحدة من المرشحين فى جولة الإعادة ورفض إصدار إعلان دستورى مكمل لتحديد اختصاصات وصلاحيات رئيس الجمهورية. كما أعلن المجلس أنه لن يتصدى لإصدار معايير اختيار أعضاء قضية الجمعية التأسيسية للدستور، وأن الأمر فى هذه المشكلة هو من اختصاص مجلس الشعب، وهو ما أعاد قضية الدستور إلى نقطة البداية وتم إهدار الاتفاقات التى كان رؤساء الأحزاب قد توافقوا عليها فى اجتماعاتهم مع المشير طنطاوى.

ومنذ أُعلن عن إجراء جولة الإعادة بين د. مرسى والفريق شفيق، نشط كل من المرشحين فى محاولات استرضاء الناخبين ومرشحى الرئاسة الذين خرجوا فى المرحلة الأولى، وأخذ كل منهما يبذل الوعود السخية ومحاولة التجمل استعداداً للجولة الفاصلة. وقد بدت بوادر الرفض العام لنتائج انتخابات الجولة الأولى والإعادة بين «مرسى» و«شفيق»، بخروج جماهير تقدر ببضعة آلاف إلى ميدان التحرير وبعض المحافظات الأخرى مساء الاثنين الماضى 28 مايو، كما تم إحراق مقر حملة الفريق شفيق الانتخابية فى الدقى.

ولكن زخم المظاهرات خف بعد ذلك، وكانت التجمعات قليلة فى ميدان التحرير وغيره من ميادين الرفض الثورى فى أول يوم جمعة بعد إعلان نتائج الجولة الأولى. إلى أن جاء يوم السبت الثانى من يونيو لكى يزداد المشهد الانتخابى تعقداً بصدور أحكام محكمة جنايات القاهرة بالسجن المؤبد على الرئيس السابق ووزير داخليته، وتبرئة مبارك وابنيه علاء وجمال، فضلاً عن حسين سالم، من تهمة التربح وتصدير الغاز إلى إسرائيل، وكذلك الحكم ببراءة جميع مساعدى حبيب العادلى من تهمة قتل المتظاهرين، ذلك الحكم الذى أثار غضب الجماهير التى بدأت فى التجمع فى ميدان التحرير وفى ميدان القائد إبراهيم بالإسكندرية وميدان الأربعين بالسويس. وفى رأى

الكثيرين أن ذلك الحكم يصب فى مصلحة مرشح «الحرية والعدالة» ويجعل موقف الفريق شفيق أسوأ بعد أن بدا أكثر تفوقاً قبل صور الحكم!

وفى ضوء السرد السابق للأحداث، يمكن تصور صعوبة القرار المطلوب من كل مصرى ومصرية اتخاذه يوم الإعادة، وذلك على خلفية رفض أعداد متزايدة كلا المرشحين. فعلى الرغم من ادعائها العكس، فإن فوز د. مرسى يعنى أن جماعة الإخوان المسلمين ستتاح لها الفرصة لتحقيق مشروعها الأساسى وهو إقامة الشريعة- وليس التشريع- وإنشاء دولة الخلافة الإسلامية- وليس دولة الديمقراطية والمواطنة، وسيكون مرشد الجماعة هو الرئيس الفعلى للجمهورية وليس د. محمد مرسى، وسيتم تقسيم الوطن إلى ثلاث جماعات: «الإخوان المسلمون»، وأصحاب الإسلام المنقوص من المسلمين من غير أعضاء الجماعة»، و«النصارى والعلمانيين واليبراليين ومن على شاكلتهم من الكفرة». وهذا الرأى منسوب إلى وثيقة الدكتور عبد الرحمن البر- مفتى الجماعة، والتى لم يصدر تكذيب لها من الجماعة، وستحاول الجماعة بشتى الطرق تغيير هوية المجتمع من خلال السيطرة على منظمات التعليم والإعلام، ومؤسسات المجتمع المدنى كالنقابات المهنية والعمالية، وغيرها من وسائل التأثير فى الرأى العام. وبشكل عام، يبدو تراجع عملية التحول الديمقراطى مؤكداً فى ضوء استمرار الجماعة وحزبها فى تعويق تشكيل الجمعية التأسيسية للدستور، واتجاهها إلى التركيز على جميع السلطات: «التشريعية والتنفيذية والرئاسية.«

من جانب آخر، يبدو انتخاب الفريق شفيق وفوزه بالمنصب الرئاسى بداية لتصاعد حدة الغضب الشعبى من جانب الرافضين لانتخابه، واستمرار دعوات العودة إلى ميادين التحرير، وذلك لمواجهة محاولة الفريق ومشايعيه إحياء نظام مبارك بالاعتماد على عناصر الدولة العميقة من رموز ذلك النظام الذين كانوا كامنين منذ قيام الثورة، وإعطاء الفرصة من جديد لظهور عناصر وقيادات الحزب الوطنى المنحل

والأحزاب الجديدة التى نشأت على أنقاضه. ولكن السبب الأهم فى رفض الفريق شفيق هو الخشية العامة من تدعيم نفوذ الدولة العسكرية، واستمرار تواجد وتأثير المجلس الأعلى للقوات المسلحة- فى تشكيله الحالى أو بتشكيل جديد- وإحياء دولة جهاز مباحث أمن الدولة، والدكتور شفيق من أكبر المدافعين عنه والمطالبين بعودته. إضافة إلى التهديد المتكرر من جانب الفريق باستخدام العنف الأمنى فى مواجهة دعاوى الثورة والاستقواء بالقوات المسلحة لتفريق المتظاهرين إن عادوا إلى الميادين! وأخيرا يخشى الكثيرون من أنه بفوز الفريق شفيق سوف توجد حالة غير صحية من تنازع السلطة والتربص بينه وبين مجلسى الشعب والشورى والحكومة الخاضعة لسيطرة منافسه فى انتخابات الإعادة، كما سوف تتراجع عملية التحول الديمقراطى بشكل عام نتيجة التوجه الفكرى للرؤساء العسكريين عادة.

والحال هكذا، نشأت أمور مثل «وثيقة العهد» التى شاركت فى إعدادها مجموعة أحزاب وعدد كبير من الشخصيات العامة والرموز الوطنية. ولكن تبدو الاستجابة لتلك الوثائق من جانب المرشحين ضعيفة، حتى إنه قد نسب إلى الدكتور محمود غزلان، أحد المتحدثين الرسميين باسم جماعة الإخوان المسلمين، أنه رفض جميع الشروط والمطالب التى وضعتها القوى السياسية كشرط لدعم د. مرسى فى جولة الإعادة واصفاً إياها بأنها «ابتزاز وصل إلى حد الاستفزاز». على صعيد آخر، تردد فى أوساط القوى السياسية المهتمة بطرح الضمانات على المرشحين فى جولة الإعادة أن الفريق شفيق هو أيضاً غير متحمس لفكرة الالتزام بتلك الضمانات! والحل الذى يبدو الآن أقرب إلى مزاج غالبية المصريين، هو العمل على جميع الأصعدة الممكنة القانونية والسياسية والشعبية للاتفاق العام على خارطة طريق جديدة وانتخاب «مجلس رئاسى» يتولى إدارة شؤون البلاد، يكون إعداد دستور جديد أولى مهامه. وحول هذه الفكرة سيكون مقالنا القادم- بإذن الله.

04 يونيو 2012

12.15. يوم الاختبار الصعب!

والمقصود بالانتخاب الصعب هو انتخابات رئيس الجمهورية الأول فى مصر بعد ثورة الشعب فى 25 يناير. وصعوبة هذا اليوم سوف يواجهها ملايين المصريين المتوجهين غدا إلى لجان الانتخابات ليدلوا بأصواتهم فى اختبار حقيقى لقدرتهم على التقييم والفرز والمفاضلة بين أحد عشر مترشحا - بعد انسحاب اثنين- بذل كل منهم أقصى ما يستطيع فى تسويق نفسه وعرض كفاءته وخبرته ليقنع الناخبين بأنه الأجدر والأنسب ليكون رئيس مصر.

وقد بذل المترشحون الكثير من الجهد والمال والخبرة المستمدة من شركات العلاقات العامة وأساطين الإعلام ونجوم الفضائيات، وجابوا البلاد من شمالها إلى جنوبها ومن شرقها إلى غربها، ونظمت لهم المؤتمرات وحشدت لهم الحشود من الأنصار ومنهم كثير ممن يتكسبون فى مثل هذه الأيام من سخاء المترشحين وكرمهم فى الإنفاق على المؤيدين المصطنعين الذين يحددون أثماناً لكل نوعية من خدماتهم. ويبدو أحد أوجه صعوبة الاختبار الذى سيواجه الناخب المصرى، أن جميع المرشحين قد تزيدوا فى عرض برامجهم الانتخابية دون أن يوضحوا كيف السبيل إلى تنفيذها، ولا اهتموا ببيان مصادر تمويل كل ما جادت به قرائحهم من مشروعات واقتراحات بتغيير شكل الحياة فى مصر. ذلك بأن المترشحين جميعاً- وبلا استثناء- كرروا فى برامجهم الأفكار والمعانى ذاتها، واقترحوا مشروعات التنمية نفسها، وأفاضوا فى سرد مشكلات المواطن المصرى، وعددوا مقترحات تطوير الخدمات والحلول للقضاء على البطالة ورفع مستويات الدخل وضمان حد أدنى للأجور إلى غير ذلك من قائمة الوعود الانتخابية التى لم يهتم أى من المترشحين بالإشارة إلى كيف ومتى وبأى تكلفة سيحققها! إذن فالاعتماد على المفاضلة بين برامج المترشحين ليس هو الطريق إلى المفاضلة والاختيار بينهم.

وثمة وجه آخر لصعوبة المفاضلة بين المترشحين، أنه فى محاولة للتأثير على الناخبين، تمت محاولة لتصنيفهم إلى ثلاث طوائف: مرشحى التيار الإسلامى الداعين إلى المشروع الإسلامى، والمرشحين ذوى الأصول المحسوبة على نظام مبارك، ومرشحى الثورة. وقد ساهمت فى تكريس هذا التصنيف، وسائل الإعلام وماكينات الدعاية الانتخابية التى استعان بها أغلب المترشحين ذوى الإمكانيات المالية الكبيرة والعلاقات الوطيدة بالقادرين من أهل الإعلام، فضلاً عن المدعومين من أحزاب وتيارات سياسية مؤثرة. وللأسف فإن هذا التصنيف لم يحقق نجاحاً يذكر فى توضيح الهوية الحقيقية للمترشحين. فمؤيدو المترشحين من الطوائف الثلاث لم ينجحوا فى التنسيق بين مرشحيهم وفشلوا فى إقناع كل فريق بالاتفاق على مرشح واحد تكون فرصته فى الفوز أكبر بدلا من تشتيت الأصوات بين مترشحين ينتمون فى الأساس إلى تيار فكرى متقارب. إذ بعد استبعاد حازم أبوإسماعيل، وبعد تأكد ترشح د. محمد مرسى ، جرت محاولات للاتفاق على مرشح واحد يمثل أصحاب المشروع الإسلامى، إلا أن تلك المحاولات باءت بالفشل. وكذلك فى حالة مرشحى الثورة ، ورغم أن فرص الأربعة مترشحين فى هذا الفريق غير متكافئة، وقد كان هذا أدعى إلى تكتل الجهود وراء المرشح الأوفر حظاً منهم، إلا أن هذا الرأى لم يصادف هوى فى نفوسهم وأصروا جميعاً على مواصلة السباق منفردين! وبقى الفريق الثالث المنتمى أغلبهم إلى النظام السابق، فقد شغلوا وظائف مهمة وقيادية فى ظل حكومات مبارك، وتعاملوا بشكل مباشر مع أركان نظامه. وأوضحت مواقف هؤلاء المترشحين استحالة التنسيق بينهم، وتعتبر محاولة إقناعهم بالاصطفاف خلف أوفرهم حظا فى الفوز أو المنافسة للوصول إلى مرحلة الإعادة ضرباً من المستحيل. ومما يزيد فى إصرارهم على عدم التنسيق فيما بينهم، أن اثنين منهم على الأقل يبدو أنهما بين الأوفر حظاً فى قوائم استطلاعات الرأى، رغم أن أحدهما كان قد استبعد من سباق الرئاسة لانطباق قانون العزل السياسى عليه، ثم أعيد إلى قائمة المترشحين النهائية بعد أن

قبلت اللجنة العليا للانتخابات الرئاسية الطعن الذى تقدم به. إذن فالاعتماد على التنسيق بين المترشحين لن يكون هو الآخر الطريق نحو تمكين الناخبين المصريين من المفاضلة بين عدد قليل منهم ذوى هويات واضحة وخلفيات فكرية وأيديولوجية متمايزة!

ومما يزيد من صعوبة اختبار الغد، حالة عدم الوضوح المتعمد من جانب الحزب، صاحب الأغلبية فى مجلس الشعب، والذى عطل مسيرة تشكيل الجمعية التأسيسية للدستور- ومن ثم وضع الدستور- بالمبالغة فى تشكيلها من50% من نوابه ونواب حزب النور و50% من شخصيات من خارج البرلمان أغلبهم من التيار الإسلامى، الأمر الذى أدى إلى طعن الأحزاب والقوى السياسية المتضررة، وصدور حكم القضاء الإدارى بوقف تنفيذ ذلك التشكيل، تلك المبالغة التى اعترف د. محمد مرسى رئيس الحزب، فى لقائه مع الإعلامى محمود سعد مساء الجمعة 18 مايو، بأن حزبه قد أخطأ فى هذا التشكيل، وإن وصفه بالخطأ الجزئى.

وللمرة الثانية يعود حزب الحرية والعدالة إلى تعطيل إعادة تشكيل الجمعية التأسيسية بالإيعاز إلى اللجنة الدستورية والتشريعية بمجلس الشعب برفض الاتفاق الذى توصل إليه المشير طنطاوى مع رؤساء الأحزاب- ومنهم حزب الحرية والعدالة-، وقرار د. سعد الكتاتنى تعليق جلسات مجلس الشعب حتى ما بعد انتهاء الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية، والنتيجة العملية أن فرصة الانتهاء من وضع الدستور قبل انتخاب رئيس الجمهورية قد تبخرت، وأصبحت صياغة الدستور الجديد متوقفة على هوية الفائز بالمنصب الرئاسى. وذلك مما يزيد من حيرة الناخبين- والمترشحين - إذ لا يعلمون جميعاً وفق أى دستور تجرى الانتخابات ولا يطمئنون بالتالى إلى قدرة رئيس الجمهورية على تنفيذ وعوده الانتخابية لهم، لو جاء الدستور الجديد مختلفاً عما كان يعوّل عليه!

والأمر الجديد، الذى ساهم فى بلبلة أفكار الناخبين وزيادة حيرتهم، إعلان نتائج تصويت المصريين فى الخارج قبل أيام من جولة الانتخابات الأولى فى داخل الوطن، وإبراز وسائل الإعلام أخبار فوز المترشحين الذين حصلوا على أعلى الأصوات فى مختلف الدول. فمثل هذا الإعلان يمثل خطأ بكل المعايير إذ سيكون له تأثيره فى إعادة تفكير الناخبين فى الداخل لاختياراتهم التى كانوا قد حددوها. وبالقطع فهناك مترشحون سيستفيدون من ذلك الإعلان وآخرون سيضارون، والمسؤولية الكبرى تقع على عاتق اللجنة العليا للانتخابات الرئاسية!

والخلاصة أن المصريين الشرفاء يحرصون على مستقبل البلاد، ويرغبون فى أن يصل إلى منصب رئيس الجمهورية أكثر المترشحين كفاءة وخبرة ونزاهة، وأقربهم إلى فكر الثورة وأحرصهم على بذل الجهد الصادق من أجل تحقيق أهدافها. وهؤلاء الناخبون الشرفاء لن يخضعوا لتأثير غير العقل والتفكير المتزن فى اختيارهم للرئيس القادم. ولن تفلح عمليات الاستقطاب الدينى والمذهبى فى جعلهم يختارون الأقل كفاءة وجدارة، لمجرد أنه ينتمى لفصيل يتميز بالقدرة التنظيمية على الحشد والملاءة المالية التى يستخدمها فى توزيع العطايا، وإن شئنا الدقة الرشاوى الانتخابية. وسوف يثبت ملايين الناخبين الشرفاء أنهم لن يعطوا أصواتهم لمن حاول ويحاول سرقة ثورتهم، ولا لمن يريد تعطيل مسيرة التحول الديمقراطى، ولا لمن يريد إعادة إنتاج نظام مبارك.

21 مايو 2012

13.16. عثرات محتملة على طريق الرئيس القادم!

تقترب الأيام بسرعة من يوم الحسم حين يختار الشعب من يحظى بشرف رئاسة الجمهورية فى عهد الثورة. ولقد بذل المرشحون المحتملون غاية جهدهم وأنفقوا الكثير من الوقت والمال، سعياً إلى كسب أصوات المصريين والمصريات فى الداخل والخارج، وأمضوا الساعات فى جولات وزيارات لمختلف المحافظات والقرى والنجوع، بل منهم من زار ساكنى المقابر والعشوائيات، وجميعهم كانوا ضيوفاً - أو زبائن - دائمين فى برامج الفضائيات وصفحات الجرائد والمجلات. ولم يترك المرشحون المحتملون أى فرصة للتواصل مع جماهير الناخبين - سواء مدفوعة الأجر أم بدونه - إلا واستثمروها بدرجات متفاوتة من الكفاءة.

وقد طرح كل منهم برنامجاً انتخابياً حدد فيه ما يعتزم تنفيذه لإصلاح أحوال البلاد والعباد كوسيلة أساسية فى ترويج أنفسهم. وأتيحت لكل منهم فرصة لعرض برنامجه فى التليفزيون والإذاعة الرسميين للدولة، وذلك فضلاً عما أتيح لبعضهم من أوقات عرضوا فيها أفكارهم ورؤاهم فى برامج الفضائيات الخاصة. وللحق فإن بعض تلك البرامج قد أحاط بدرجة عالية من الشمول بمشكلات مصر وآلام المصريين. ومع ذلك بدا المرشحون المحتملون فى عرض تلك البرامج وكأنهم قادرون على تحقيق المعجزات فور حصولهم على المنصب.

فالبعض يعد بضبط الأمن والقضاء على البلطجية فى أيام معدودة، وبعضهم يعتمد على علاقاته الخارجية فى توفير التمويل لتنمية البلاد، والكثيرون منهم أفاضوا فى شرح مشروعات عملاقة سيضعونها موضع التنفيذ بمجرد أداء اليمين الدستورية، والبعض وعد بالقضاء على البطالة وإيجاد الملايين من فرص العمل، والبعض حدد المائة يوم الأولى فى فترة الرئاسة لتحقيق إنجازات هائلة، إلى آخر الوعود التى أسرف المرشحون فى الحديث عنها فى كل وسائل الإعلام وفى لقاءاتهم مع الجماهير.

ولكن فى ظنى أن المرشحين جميعاً قد تغافلوا عن تناول بعض الموضوعات الشائكة هى الأساس فى تحديد مدى قدرة أى منهم على تنفيذ برنامجه! ومن أهم تلك القضايا التى يجب التعامل معها بأسلوب سياسى رصين وجاد، والتى يبدو أن برامج المرشحين للرئاسة قد تناولتها بشكل روتينى، قضية شباب الثورة الذين طال إهمال الحوار معهم وتعدد اتهامهم بمحاولات إثارة الشغب والعمالة لدول خارجية، وتنفيذ أجندات أجنبية وتلقى التمويل من تلك الدول المعادية للثورة. ولقد ثبت بالقطع عدم صحة هذه الاتهامات وأن شباب الثورة هم أحق بالتكريم والاحترام، فهم الذين كان لهم السبق فى المناداة بمطالب التغيير، وهم الذين تقدموا الصفوف فى ميدان التحرير وغيره من الميادين وقدموا الشهداء والضحايا والتفت حولهم جموع الشعب على مدى ثمانية عشر يوماً حتى أسقطوا «مبارك»، وحتى أصبحت الانتخابات الرئاسية ممكنة.

إن احتفاء مرشحى الرئاسة بشباب الثورة وكيل المديح لهم والثناء عليهم لن يغنى عن اتخاذ خطوات جادة لدعم ومساندة تنظيماتهم لكى تقوى ويكون لها دور فى التحول الديمقراطى مع ضرورة الاعتماد عليهم فى الجمهورية الثانية، كما جاء فى برامج بعض المرشحين، بأن يختار من بينهم وزراء ومحافظين وقيادات على مختلف المستويات.

وثانى هذه الموضوعات قضية الدستور. ومن عجب أن المرشحين للرئاسة لم يبدوا اهتماماً بمشكلة تشكيل الجمعية التأسيسية للدستور، ولم يشغلوا أنفسهم بالدفاع عن حق الوطن فى الحصول على دستور متوازن يشارك فى صياغته ممثلون لكل أطياف المجتمع ولا ينفرد فصيل سياسى واحد بالسيطرة على إعداده، اعتماداً على أغلبيته البرلمانية. ويسود الاعتقاد بأن هناك درجة من التوافق على أن يكون نظام الحكم فى الدستور الجديد مزيجاً من النظامين الرئاسى والبرلمانى، مع وضوح رأى أحزاب وقوى سياسية بتفضيلهم أن يكون النظام أقرب للنظام البرلمانى بقصد

تقليص اختصاصات وصلاحيات رئيس الجمهورية وتمكين رئيس الوزراء ليكون مسؤولاً بدرجة أكبر. وهذا التوجه – لو تحقق فى الدستور الجديد - سيكون مختلفاً عما أعلنه مرشحون كثر من أنهم يفضلون نظام الحكم الرئاسى، لدرجة أن أحدهم صرح فى بداية الإعلان عن نوايا بعضهم الترشح بأنه لو كان نظام الحكم برلمانياً فسوف ينسحب من الترشح! فماذا سيكون موقف الرئيس القادم إن كان ممن يفضلون النظام الرئاسى وتم إقرار الدستور وفق نظام مختلف؟

وثمة قضية أخرى لا يبدو أن مرشحى الرئاسة قد أعاروها كثيراً من الانتباه وهى مستقبل العلاقة بين الرئيس المنتخب ومجلسى البرلمان ذوى الأغلبية الإسلامية من حزبى الحرية والعدالة، الذراع السياسية لجماعة الإخوان المسلمين، وحزب النور السلفى. وباستثناء أن يأتى رئيس الجمهورية ممثلاً للتيار الإسلامى بدرجة أو أخرى، فإن العلاقة بينه وبين البرلمان مرشحة للتأزم واحتمالات الصدام أكبر من احتمالات التعاون. ولعل تجربة الشهور الأخيرة التى شهدت حالات من الشد والجذب بين مجلس الشعب والمجلس الأعلى للقوات المسلحة خير مؤشر على ما قد يتوقعه رئيس الجمهورية القادم إذا كان من خارج التيار الإسلامى. فالبرامج الانتخابية التى أعلنها المرشحون تفترض أن رئيس الجمهورية يملك السلطة والقدرة على التنفيذ والتوجيه، فى الوقت الذى تناسى فيه المرشحون أن البرلمان له مسؤولية أساسية فى إقرار سياسات الدولة وخطة التنمية، وهناك احتمالات أن يقع الخلاف بين الرئيس والبرلمان فتتعطل قدرات الرئيس عن تنفيذ برنامجه الانتخابى، خاصة إذا كان نظام الحكم برلمانياً أو شبه برلمانى!

ويرتبط بقضية علاقة الرئيس القادم بالبرلمان ذى الأغلبية من حزبى الحرية والعدالة والنور، العلاقة المتوقعة بين الرئيس والحكومة، فالطبيعى أن يكلف الرئيس الحزبين صاحبى الأغلبية فى مجلس الشعب بتشكيل حكومة جديدة إذا ما اتفقا على حكومة ائتلافية، أو أن يسعى حزب الحرية والعدالة إلى تشكيل ائتلاف مع أحد أو

بعض الأحزاب بخلاف حزب النور - كالوفد مثلاً - حتى يستطيع الحصول على أغلبية تمكنه من تشكيل حكومة. ولا شك أن الرئيس القادم من غير التيار الإسلامى سوف يواجه صعوبات فى إقناع الحكومة بقبول برنامجه بلا قيد أو شرط حتى وإن كان رئيساً فى نظام رئاسى، إذ إن عصر الرئيس الفرعون الذى يأمر فيطاع قد انتهى! وسوف يكون على الرئيس التفاوض مع رئيس الوزراء والحكومة، فضلاً عن البرلمان، على إدماج وعوده للشعب ضمن خطة الدولة وتدبير تمويلها من الموازنة العامة اللتين تعدهما الحكومة ويقرهما مجلس الشعب، فضلاً عن ضرورة أخذ رأى مجلس الشورى فى خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى حال استبقائه فى الدستور الجديد.

وتأتى فى مقدمة التحديات، التى على الرئيس القادم مواجهتها، ضرورة لم شمل القوى السياسية والمجتمعية بعد ما أصابها من تشرذم على مدى الفترة منذ قيام الثورة . إن الرئيس القادم، وبغض النظر عن انتمائه السياسى والفكرى، مطالب بتنسيق القوى السياسية والتيارات الفكرية ومختلف التوجهات الثقافية فى تجمع وطنى يعمل من أجل إعادة بناء مصر الثورة، وأن يكون رئيساً وبحق لكل المصريين. تلك القضايا تعتبر ألغاماً فى طريق الرئيس الجديد تحدد مدى قدرته على تنفيذ برنامجه الانتخابى والوفاء بوعوده، للناخبين الذين وثقوا فى تلك الوعود وينتظرون تحسين أحوالهم والانطلاق مع الرئيس إلى آفاق التنمية والرخاء. وإنا إذ ننبه الرئيس القادم إلى تلك العثرات المحتملة، نرجو أن يحسن المصريون اختيار رئيسهم، وأن يحسن الرئيس الأداء.

14 مايو 2012

14.17. أيها المعتصمون.. رفقاً بمصر وثورتها!

على مدار خمسة وعشرين شهراً مضت منذ تفجرت ثورة 25 يناير المجيدة، ارتكبت أخطاء جسيمة فى حق الثورة والشعب حتى وصلنا إلى الحالة التى عليها الوطن الآن من عدم استقرار وارتباك على جميع الأصعدة. وقد ساهمت قوى متعددة فى تراكم الأخطاء وتفاعلها وساعدت فى تحويل مسار الثورة عن خارطة الطريق التى كان من شأن الالتزام بها أن تصل بمصر إلى مجتمع الحرية والكرامة والديمقراطية والعدالة الاجتماعية. وكان لجماعة الإخوان المسلمين وحزبها «الحرية والعدالة» وكذا التيارات السلفية الدور الأهم فى تحويل الثورة عن خطة التحول الديمقراطى وتحويلها إلى فرصة لتحقيق مكاسب سياسية ذاتية.

فقد كانت بداية الانحراف عن المسار الصحيح للثورة تلك الخطة التى دافعت عنها جماعة الإخوان المسلمين وتيارات الإسلام السياسى حين روجت أن الاستقرار وتأمين أهداف الثورة يتطلبان المبادرة بإجراء تعديلات فى بعض مواد دستور 1971 واستفتاء الشعب عليها والإسراع بتنظيم الانتخابات التشريعية وصولاً إلى الاستقرار المنشود. وتلك الخطة التى استثمرتها جماعة الإخوان المسلمين بالدرجة الأولى جاءت على خلاف الطريق الصحيح الذى طالبت به غالبية الأحزاب والقوى السياسية ومنظمات المجتمع المدنى، المتمثل فى صياغة دستور جديد، وأن تتم الانتخابات الرئاسية بعد الاستفتاء على الدستور، ثم تجرى الانتخابات التشريعية بعد دراسة متأنية لنظام الانتخابات الأمثل فى عهد الثورة وبعد أن تكون الأحزاب الجديدة المعبرة عن فلسفة الثورة وأهدافها قد تمكنت من استيفاء مقومات تأسيسها واستكمال مؤسساتها الحزبية.

لقد كانت التعديلات الدستورية والاستفتاء الذى جرى عليها يوم 19 مارس 2011 فرصة هائلة لجماعة الإخوان المسلمين والجماعات السلفية لممارسة أكبر عملية غسيل مخ للمصريين بإقناعهم أن من يصوت بـ«نعم» فى الاستفتاء هو من

الصالحين المدافعين عن شرع الله وعن بقاء المادة الثانية من الدستور المعطل التى تقضى بأن مبادئ الشريعة الإسلامية هى المصدر الرئيسى للتشريع، وأن الرافضين للتعديلات الدستورية هم العلمانيون والليراليون أعداء الدين. وبذلك نجح تيار الإسلام السياسى فى تقسيم الشعب إلى فريقين أحدهما إسلامى والآخر من أعداء الإسلام، وبلغ الاستقطاب مداه حين أطلق أحد السلفيين على يوم الاستفتاء "غزوة الصناديق"!

وحين تبين المجلس الأعلى للقوات المسلحة أن التعديلات الدستورية - التى صاغتها لجنة المستشار البشرى وعضوية المحامى صبحى صالح، عضو جماعة الإخوان المسلمين - غير صالحة ولا كافية لحكم البلاد أثناء المرحلة الانتقالية، اضطر إلى إصدار إعلان دستورى يوم 30 مارس تضمن المواد التى تم استفتاء الشعب عليها، ومنها المادة رقم 41 التى نصت على أن تبدأ إجراءات انتخاب مجلسى الشعب والشورى خلال ستة أشهر من تاريخ العمل بهذا الإعلان، أى فى الثلاثين من سبتمبر، كما أن المادة 27 من الإعلان الدستورى نصت على أنه يلزم لقبول الترشح لرئاسة الجمهورية أن يؤيد المتقدم للترشح ثلاثون عضواً على الأقل من الأعضاء المنتخبين لمجلسى الشعب أو الشورى.

كما أجازت المادة نفسها لكل حزب من الأحزاب السياسية، التى حصل أعضاؤها على مقعد على الأقل بطريق الانتخاب فى أى من مجلسى الشعب أو الشورى فى آخر انتخابات، أن يرشح أحد أعضائه لرئاسة الجمهورية 2011. كل هذه النصوص التى جاء بها الإعلان الدستورى، التزاماً بمواد الاستفتاء، جعلت إجراء الانتخابات التشريعية أولا وقبل وضع الدستور أمراً واقعاً، وذلك رغم المعارضة الشديدة من جانب القوى السياسية المدنية ومطالبتهم بضرورة وضع دستور جديد للبلاد.

ثم جاء الخطأ الأكبر والذى جاء فى النص غير المنضبط للمادة 60 من الإعلان الدستورى، التزاما بنص التعديلات الدستورية التى جرى عليها الاستفتاء الذى كان

محل إعجاب وترحيب الإخوان المسلمين وتيار الإسلام السياسى، التى رسمت الطريق إلى أسلوب اختيار أعضاء الجمعية التأسيسية لوضع الدستور. فقد كان العيب الواضح فى تلك المادة غياب أى معايير أو ضوابط أو شروط لانتخاب أعضاء الجمعية التأسيسية، مما أتاح لحزبى الحرية والعدالة والنور التسلط فى تشكيل الجمعية باختيار 50% من أنصارهما الأعضاء بمجلسى الشعب والشورى، مما أثار غضب القوى السياسية وانسحاب أعضاء الجمعية غير الموالين لتيار الإسلام السياسى، وانتهى الأمر بصدور حكم محكمة القضاء الإدارى بوقف تنفيذ التشكيل المطعون فيه.

وعلى مدى الفترة منذ قيام الثورة وحتى الآن لجأت جماعة الإخوان المسلمين وذراعها السياسية «حزب الحرية والعدالة» إلى ممارسة جميع أساليب الضغط لتحقيق مكاسب سياسية تدعم موقفها فى الانتخابات التشريعية وتضعها فى مركز متميز عن باقى الأحزاب والقوى السياسية. فتم تعديل قانون الأحزاب بالتغاضى عن قيام أحزاب سياسية بمرجعية دينية بالمخالفة للقانون، وتم التجاوز عن استخدام المساجد فى الدعاية الانتخابية، ولم تتم مراقبة إنفاق المرشحين على العملية الانتخابية.

وعلى طريق محاولة تحقيق مكاسب انتخابية باستغلال شوق الشعب إلى تغيير أوضاع الوطن ديمقراطياً، تم إشغال الرأى العام بالمشكلات والمصادمات بين مجلس الشعب والحكومة وقرار المجلس بتعليق جلساته لمدة أسبوع احتجاجاً على عدم استقالة الحكومة أو إقالتها بعد رفضه بيان رئيس الوزراء بأغلبية كبيرة. ومن ناحية أخرى استمرت الخلافات بين حزب الحرية والعدالة والأحزاب الأخرى الممثلة فى مجلس الشعب حول تشكيل الجمعية التأسيسية للدستور، ورغم اتفاق الأحزاب على تلك المعايير فى اجتماعهم مع المشير طنطاوى ومشاركة نائب رئيس حزب الحرية والعدالة فى ذلك الاجتماع، فإن اللجنة الدستورية والتشريعية بمجلس

الشعب رفضت هذا الاتفاق وواصلت عقد جلسات استماع للتوصل إلى معايير مقترحة بناء على تكليف رئيس مجلس الشعب الذى أعلن، منذ يومين، أنه تم الانتهاء من تحديد معايير تشكيل الجمعية التأسيسية للدستور، ولم يبق سوى عقد الاجتماع المشترك للمنتخبين من أعضاء مجلسى الشعب والشورى بدعوة من رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة لانتخاب الأعضاء المائة، ولم يحدد سيادته ما إذا كانت تلك المعايير مغايرة لما تم الاتفاق عليه فى الاجتماع الذى تم مع المشير وباقى الأحزاب أم هو انفراد لحزب الحرية والعدالة!

وكان اعتصام العناصر المؤيدة للمرشح المستبعد من قائمة مرشحى رئاسة الجمهورية، بسبب حصول والدته على الجنسية الأمريكية، نموذجاً للفوضى وإهدار القانون والحط من هيبة الدولة، وكانت مشاركة الإخوان المسلمين فى هذا الاعتصام، بدعوى مساندة المعتصمين والدفاع عن حقهم فى الاعتصام السلمى، نوعاً من الانتهازية السياسية بهدف ممارسة درجة أعلى من الضغط على المجلس الأعلى للقوات المسلحة لتحقيق مكاسب ذاتية لا علاقة لها بالمرشح السلفى المستبعد!

وهذا ما كشفت عنه تصريحات بعض قيادات الجماعة حين طالبوا بتغيير رئيس المحكمة الدستورية العليا، وحل اللجنة العليا للانتخابات الرئاسية، إلى جانب تكرار المطالبة بسرعة تسليم السلطة من المجلس العسكرى إلى سلطة مدنية منتخبة رغم التأكيد المعاد من جانب المجلس بالتزامه بتسليم السلطة فى 30 يونيو أو فى 24 مايو إذا أسفرت الانتخابات الرئاسية عن فوز مرشح من الجولة الأولى!

والرسالة الأهم التى أتوجه بها إلى المعتصمين ومسانديهم أن اتقوا الله فى مصر.

07 مايو 2012

15.18. خلافات المجلس والحكومة.. وقضايا الوطن المهملة!

يلقى الخلاف بين مجلس الشعب والحكومة بظلاله السلبية على إمكانيات كل منهما فى التصدى لحل مشكلات الوطن والمواطنين، ويؤدى إلى إهمال قضايا وطنية مهمة نتيجة لانشغال كل من السلطتين التشريعية والتنفيذية بخلافاتهما، وفى بداية تشكيل حكومة الدكتور الجنزورى رحب بها قيادات جماعة الإخوان المسلمين وأعلنوا استعدادهم لإعطائها الفرصة فى تنفيذ المهام التى حددتها لنفسها وهى فى المقام الأول استعادة الأمن ومعالجة مشكلات الانفلات الأمنى، وتنشيط الاقتصاد الوطنى ومواجهة الآثار السلبية لتوقف مئات المصانع وتصاعد المطالب الفئوية للآلاف من العاملين بها وتراخى السياحة وتزايد السحب من الاحتياطى الدولارى فى البنك المركزى.

ولكن شهر العسل لم يدم بين المجلس والحكومة طويلا، إذ سرعان ما تراكمت الغيوم بينهما، وكانت البداية احتداداً لفظياً بين د. جودة عبدالخالق، وزير التموين، ونواب المجلس تدخل على إثره وزير شؤون مجلسى الشعب والشورى المستشار محمد عطية لاحتواء الموقف، وتعددت المواقف التصادمية بين الحكومة ووزرائها وبين مجلس الشعب، فعلى إثر هجوم بعض النواب انسحبت مجموعة وزراء من جلسة مجلس الشعب بعد أن طلب منهم رئيس الوزراء مغادرة الجلسة، ولم يعودوا إلا بعد تدخل لتلطيف حدة التوتر بين رئيسى مجلسى الشعب والوزراء.

وكانت أحداث بورسعيد فى أول فبراير مناسبة لهجوم كاسح من المجلس على الحكومة، متهما إياها بالتقصير فى حفظ الأمن وملقياً بالمسؤولية على وزير الداخلية الذى طالب نواب الشعب بالتحقيق معه وشُكِّلت لجنة لسؤاله وانتهى الأمر بحفظ الموضوع بعد قيام لجنة تقصى الحقائق التى شكلها المجلس بتقديم تقرير نسب فيه مسؤولية ما حدث إلى أطراف عدة، وتمت إحالة الأمر إلى النيابة العامة.

وفى أعقاب إلقاء رئيس الوزراء بيانه أمام المجلس فى 26 فبراير الماضى زادت نغمة المطالبة بسحب الثقة من الحكومة وارتفعت وتيرتها حتى بلغت ذروتها فى الأسبوع الماضى برفض مجلس الشعب بيان الحكومة بأغلبية كبيرة، وإعلان رئيس المجلس أن على رئيس الحكومة أن يستقيل أو يقيل المجلس الأعلى للقوات المسلحة الحكومة قبل يوم الأحد الماضى، وفى غضون ذلك التناوش بين المجلس والحكومة فجر د. الكتاتنى مفاجأة بأن د. الجنزورى هدده بأن حكم المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية قانون انتخابات مجلس الشعب موجود فى أحد أدراج المحكمة، ويمكن صدوره فى أى لحظة بما يعتبر تهديداً بحل مجلس الشعب، وعقب ذلك نفى د. الجنزورى هذا الاتهام وعاد الكتاتنى لتأكيده.

والخلاصة أن العلاقة بين المجلس والحكومة لم تكن علاقة سوية أو إيجابية فى الأشهر الماضية وعقب تشكيل مجلس الشعب بأيام قليلة. فالمجلس - رئيساً وأعضاء - لم يتوانوا عن نقد الحكومة واصفين إياها بحكومة افتعال وتصدير الأزمات وأنها السبب فيما يعانيه الناس من مصاعب ومشكلات حياتية ليس أقلها أزمات نقص البنزين والسولار وأنابيب البوتاجاز، وأنها - أى الحكومة - قد فشلت فى استعادة الأمن وفى تنشيط الاقتصاد، والحكومة بدورها أصمت أذنيها عن اتهامات النواب، وضربت بعرض الحائط التهديدات المتكررة بسحب الثقة منها، مشيرة على لسان رئيس الوزراء ووزيرة التعاون الدولى أنها باقية وأن المجلس لن يستطيع تنفيذ تهديده، حيث إن الإعلان الدستورى لا يمنحه هذه السلطة!

وبقى الأمر سجالاً، لا المجلس يسحب الثقة من الحكومة، ولا الحكومة تستقيل أو تقال، وبين الطرفين تاهت مصالح الشعب، وضاعت فرص لتحقيق إنجازات لها معنى، ومضى الناس غير مكترثين بعد أن فقدوا أى أمل فى الاثنين.. الحكومة ومجلس الشعب!

ويقيناً انشغال المجلس والحكومة بالصراع الناشب بينهما قد أهدر وقتاً ثميناً وصرف انتباه السلطتين التشريعية والتنفيذية ومعهما المجلس الأعلى للقوات المسلحة عن الاهتمام بقضايا مصيرية على أعلى قدر من الأهمية، أولاها قضية استمرار الانفلات الأمنى فى مختلف المحافظات وانتشار حوادث خطف المواطنين وتهريب السجناء من المحاكم واستمرار مسلسل احتجاز المسؤولين ومنعهم من مباشرة أعمالهم وآخرهم مدير أمن البحيرة الذى منعه جنوده من دخول مكتبه منذ أيام قليلة، ومن ناحية أخرى أصبح مسلسل الحرائق الكبرى هاجسا للمصريين جميعا فلا يكاد أسبوع يمر دون حريق يلتهم جزءاً من ثروات مصر وعرق أبنائها!

ولقد أدى التناحر بين المجلس والحكومة إلى غياب الرؤية والجهد المشترك بينهما لحل المشكلة الاقتصادية، بل يكاد المرء يصيبه الدوار من انعدام التوافق على مسار الحل، فبينما الحكومة تواصل مساعيها للتوصل إلى اتفاق مع صندوق النقد الدولى إذا بمجلس الشعب يثير فى طريقها العقبات بمقولة إنه لا يمكن إنجاز الاتفاق مع الصندوق إلا مع حكومة منتخبة! ولم يتضح للشعب أى قدر من إحساس المجلس والحكومة بخطورة المشكلات المترتبة على انحسار الاستثمارات الأجنبية والوطنية، وتوقف مئات المصانع وتشريد عمالها، وضآلة فرص خلق وظائف جديدة لملايين العاطلين، والتزايد المستمر فى الدين العام وعجز الموازنة، ولم يحرك حجم التحديات التى يعيشها الوطن التوجه للعمل الإيجابى المشترك بين مجلس الشعب الحكومة وكلاهما يتمسح فى «الثورة»! ورغم الحديث المستفيض عن مشروع النهضة الذى طرحه المرشح المستبعد للإخوان المسلمين ومن بعده المرشح المستمر لحزب الجماعة، فإنه يبدو أن تنفيذه مؤجل لحين تولى رئاسة الجمهورية، وعلى الشعب المصرى الانتظار!

ومن القضايا الحيوية لمصر والتى غابت عن اهتمامات المجلس والحكومة تلك المتعلقة بتطوير العلاقات مع الدول العربية خاصة المملكة العربية السعودية

والإمارات وباقى دول الخليج. إن الحكومة لم تقصر فى كيل الاتهامات للدول «الشقيقة» بأنها لم تف بتعهداتها بالمساعدات الاقتصادية، والمجلس أيضاً لم يعن بمحاولة رأب العلاقات المتصدعة مع هذه الدول حتى تفجرت المشكلات المتراكمة التى كانت قمتها قرار السعودية إغلاق سفارتها وقنصلياتها فى مصر واستدعاء سفيرها إلى المملكة، وهذا إجراء يكاد يصل إلى قطع العلاقات، ولم نسمع عن تحرك سريع لاحتواء أسباب الأزمة، وترك رئيسا المجلس والحكومة تلك المهمة للمشير طنطاوى وكأنهما غير مختصين.

وقضية أخرى تسبب فيها مجلسا الشعب والشورى وظلت الحكومة متباعدة عنها تماماً، وهى أزمة تشكيل الجمعية التأسيسية للدستور، فطوال الفترة قبل إجراء الانتخابات التشريعية كانت جماعة الإخوان المسلمين وحزب الحرية والعدالة وأحزاب الإسلام السياسى على قلب رجل واحد فى رفض وثيقة المبادئ الدستورية ومعارضة أى توجه لتحديد معايير اختيار أعضاء الجمعية التأسيسية للدستور انتظاراً ليوم الفوز بأغلبية مجلس الشعب، ولما تحقق لهم ما خططوا له، سارعوا بالانفراد بتشكيل جمعية جاءت مخيبة للآمال فى قدرتها على صياغة دستور متوازن يعبر عن كل أطياف الشعب، وكانت الانسحابات المتتالية من عضوية الجمعية، ثم صدر حكم القضاء الإدارى بوقف تنفيذ الجمعية وضرورة إعادة تشكيلها، وعلى مدى ثلاثة أسابيع حاول حزبا الأغلبية اقتناص مزايا لأعضائهما عند إعادة تشكيل الجمعية إلى أن تم حسم الأمر فى اجتماع المشير برؤساء الأحزاب يوم السبت 28 إبريل، ولم نجد للحكومة تواجداً فى محاولة حل تلك الأزمة.

30 إبريل 2012

16.19. إعادة دستور 1971 خيانة للثورة!

طالعتنا أنباء صحفية بأن المجلس الأعلى للقوات المسلحة قد دعا مجموعة من رجال الفقه الدستورى للتباحث معهم فى البحث عن مخرج من أزمة الخلاف بين الأحزاب الممثلة فى مجلسى الشعب والشورى حول تشكيل الجمعية التأسيسية للدستور، وبعد صدور حكم محكمة القضاء الإدارى بوقف تنفيذ الجمعية وضرورة إعادة تشكيلها بأعضاء من خارج البرلمان. وذكر أحد التقارير الصحفية أن هناك اقتراحاً بالعودة إلى العمل بدستور 1971، واعتباره دستوراً مؤقتاً لحين الانتهاء من صياغة الدستور الجديد.

وللأسف، إن مجرد طرح مثل هذا الاقتراح على الساحة السياسية يؤكد للمصريين جميعاً أنهم عاشوا فى الوهم على مدى خمسة عشر شهراً منذ قيام ثورة 25 يناير، وتم تبديد حلم الثورة وأمل التحول الديمقراطى، وأنهم عادوا مرة أخرى ليحكمهم دستور مبارك الذى قضى بتعطيله الإعلان الدستورى الأول فى 13 فبريير 2011!

وباقتراح إحياء دستور 71، حسب ما يتردد، مع تضمينه المواد التى تم تعديلها فى دستور 19 مارس 2011، ومحاولة تجميله بتوزيع الصلاحيات التى كان يستأثر بها رئيس الجمهورية بين مؤسسة الرئاسة ورئيس الوزراء، فإنه يحق للرئيس المخلوع أن يهنأ باله ويطمئن أن توجيهاته التى ضمّنها فى خطابه يوم الثامن والعشرين من يناير قد نفذت! ويا للعجب أن تتحطم آمال الشعب فى التحول الديمقراطى إلى العودة مرة أخرى إلى دستور 71، وبذلك تأكد الاتجاه الذى تبناه المجلس الأعلى للقوات المسلحة، والذى كانت لجنة التعديلات الدستورية المشؤومة أوصت به، والذى تسبب فى جر البلاد إلى مستنقع إجراء انتخابات تشريعية تليها انتخابات رئاسية مع غياب دستور يؤكد قيم الثورة وأهدافها.

ودستور 71 الذى يريد البعض إعادته هو الدستور الذى أعان الطاغية مبارك على التحكم والاستبداد والسيطرة على مقدرات الوطن، والذى تغولت مواده على

سلطات الدولة جميعها فأخضعتها لسيادة الرئيس، والذى أسرف واضعوه فى التوسع فى سلطات واختصاصات رئيس الجمهورية حيث هو رئيس الدولة ورئيس السلطة التنفيذية، وهو رئيس المجلس الأعلى للهيئات القضائية وهو الذى يعين القضاة ويعزلهم، وهو القائد الأعلى للقوات المسلحة والرئيس الأعلى لهيئة الشرطة، وهو رئيس مجلس الدفاع الوطنى، وهو أيضاً رئيس مجلس الوزراء إذا حضر اجتماعاته.

ودستور 71 الذى يريد البعض إحياءه، هو الذى أعطى لرئيس الجمهورية حق حل مجلس الشعب وحل مجلس الشورى الذى يملك أيضاً تعيين ثلث أعضائه، وهو الدستور الذى منح لرئيس الجمهورية حق إصدار القوانين أو الاعتراض عليها، وحق إعلان حالة الطوارئ، وحق العفو عن العقوبات الصادرة من المحاكم أو تخفيفها. وفى حين اختص دستور 71 رئيس الجمهورية بالنسبة الأكبر من المواد التى بلغت ثلث عدد مواده، فقد اقتصرت المواد التى تحدث الدستور فيها عن الحقوق والحريات العامة على ثمانى عشرة مادة فقط.

وكذلك اتسم دستور 71، الذى يبحثون عن مخرج للعودة به إلى الحياة، بعدم التوازن بين السلطات، فقد بلغت المواد الخاصة بالسلطة التشريعية اثنتين وأربعين مادة خصصت لمجلس الشعب وتسع مواد تتعلق بمجلس الشورى، فى الوقت الذى اقتصرت المواد الخاصة بالسلطة القضائية على ثمانى مواد فقط.

وقد أجريت عام 2007 تعديلات شملت أربعاً وثلاثين مادة من مواد دستور 71 المراد إحياؤه، كان أخطرها التعديل الذى أدخل على المادة 179 الخاصة بمكافحة الإرهاب، التى نصت على: «تعمل الدولة على حماية الأمن والنظام العام فى مواجهة أخطار الإرهاب، وينظم القانون أحكاماً خاصة بإجراءات الاستدلال والتحقيق التى تقتضيها ضرورة مواجهة هذه الأخطار، وبحيث لا يحول الإجراء المنصوص عليه فى كل من الفقرة الأولى من المادة 41 والمادة 44 والفقرة الثانية من المادة 45 من الدستور

دون تلك المواجهة، وذلك كله تحت مراقبة القضاء. ولرئيس الجمهورية أن يحيل أى جريمة من جرائم الإرهاب إلى أى جهة قضاء منصوص عليها فى الدستور أو القانون».
إن المادة 179 بعد تعديلها أطلقت يد رئيس الجمهورية فى تنظيم أحكام خاصة- بالقانون- لمواجهة ما يسميه «الإرهاب»، والمقصود به فى الحقيقة مواجهة ما يتعرض له نظام حكمه من معارضة ومقاومه.
ولمجرد التذكير بالمقصود من تعديل المادة 179 نوضح الفقرات التى هدفت إلى تعطيلها من المواد المتعلقة بالحريات والحقوق العامة؛ فالفقرة الأولى من المادة 41 تنص على «الحرية الشخصية حق طبيعى وهى مصونة لا تمس»، والفقرة الأولى من المادة 44 تنص على «للمساكن حرمة فلا يجوز دخولها ولا تفتيشها إلا بأمر قضائى مسبب وفقاً لأحكام القانون»، وتنص الفقرة الثانية من المادة 45 على «للمراسلات البريدية والبرقية والمحادثات التليفونية وغيرها من وسائل الاتصال حرمة، وسريتها مكفولة ولا تجوز مصادرتها أو الاطلاع عليها أو رقابتها إلا بأمر قضائى مسبب ولمدة محدودة وفقاً لأحكام القانون.«
إن النظام البائد استخدم صلاحيات الرئيس الدستورية فى وأد الثورة وإرهاب كل القوى الوطنية التى كانت تقاوم استبداده وتعمل على الإطاحة به، الأمر الذى تحقق يوم 25 يناير وبالرغم من ترسانة القوانين المقيدة للحريات المحمية بدستور 71 الذى يراد بعثه من جديد! إن المعنى الواضح من تعديل المادة 179 كان هدفه تعطيل مواد الحريات والحقوق العامة تيسيراً للطاغية فى ضرب المقاومة الشعبية ومقاومة سنوات حكمه الظالم والمستبد، فهل نرضى بعودة ذلك الدستور بعد الثورة؟
وأخيراً، فإن اقتراح بعث دستور 71 المعطل لن يحل إشكالية إعادة تشكيل الجمعية التأسيسية للدستور، والحل كما يراه أغلب الأحزاب والقوى السياسية الحريصة على ضمان التمثيل العادل لكل أطياف الشعب فى الجمعية هو إصدار إعلان دستورى

مكمل لتعديل المادة وفقاً للحكم القضائى، على أن يتضمن الإعلان تفصيل معايير وضوابط اختيار أعضاء الجمعية التأسيسية.

23 إبريل 2012

17.20. الخروج من نظام مبارك.. هو الحل!

لابد من أن نعترف بأن ثورة 25 يناير لم تحقق أهدافها فيما عدا إسقاط الرئيس السابق، الذى اضطر إلى التخلى عن منصبه وعهد إلى المجلس الأعلى للقوات المسلحة بإدارة شؤون البلاد! ولابد أيضاً من أن نعترف بأن أسلوب إدارة شؤون البلاد منذ تخلى مبارك لم يحقق، حتى الآن، المطلب الأساسى للشعب وثوار التحرير بـ«إسقاط النظام».. إذ لاتزال أركان النظام السابق وعناصره الفاعلة مستمرة ومتواجدة فى مختلف هيئات الدولة، باستثناء من تجرى محاكمتهم من عناصر وزارة أحمد نظيف، فضلاً عن الرئيس المخلوع وابنيه.

ولقد ساعد أسلوب «إدارة شؤون البلاد» أن اطمأنت عناصر النظام البائد أنهم أصبحوا فى مأمن من احتمالات الإطاحة بهم، ونشطوا للمشاركة ودعم الثورة المضادة، وكان لهم دور مشهود فى موقعة الجمل، وأحداث الفتنة الطائفية، وأعمال الشغب وإثارة الفوضى فى اعتصامات مجلس الوزراء وشارع قصر العينى وإحراق المجمع العلمى.. كما أتاحت لهم التعديلات على قانون الأحزاب فرص تأسيس أحزاب جديدة بدلاً من الحزب الوطنى الديمقراطى المنحل بحكم من محكمة القضاء الإدارى، كما أتيحت لهم فرص الترشح لمقاعد البرلمان، نظراً لتأخر المجلس الأعلى للقوات المسلحة فى إصدار قانون إفساد الحياة السياسية.

ونتيجة أسلوب إدارة الفترة الانتقالية الذى تغافل عن التعامل الثورى مع عناصر النظام القديم، اطمأن رموز وعناصر نظام مبارك إلى استمرارهم فى مواقعهم وتمتعهم بمراكزهم وسلطاتهم وأموالهم، وقدرتهم على إعادة إنتاج النظام القديم تحت مسميات مستحدثة لإجهاض ما تبقى من أمل فى الثورة، وكانت قمة اطمئنان وثقة فلول نظام مبارك إقدام رموزه على الترشح لمنصب رئيس الجمهورية الأول فى عهد «الثورة!«

وقد انتبه مجلس الشعب إلى خطورة ترك انتخابات رئاسة الجمهورية ترتع فيها عناصر معادية للثورة وراغبة فى الإجهاز عليها، وأقر مشروع قانون بتعديل قانون مباشرة الحقوق السياسية يقضى بالحرمان لمدة عشر سنوات يبدأ من يوم 11 فبراير2011 لكل من شغل منصب رئيس الجمهورية، أو نائب رئيس الجمهورية، أو رئيس الوزراء، أو كان رئيساً للحزب الوطنى الديمقراطى المنحل، أو أميناً له، وغيرهم من شغلوا مناصبهم خلال السنوات العشر السابقة على تخلى الرئيس السابق عن منصبه، يأتى هذا التحرك المتأخر من جانب مجلس الشعب عقب إعلان اللواء عمر سليمان ترشحه للمنصب بعد أن سبقه الفريق أحمد شفيق ومرشحان آخران من القيادات السابقة بجهاز المخابرات، ومشروع القانون الجديد يأتى متأخراً إذ كان من الواجب تضمينه التعديلات التى أدخلها المجلس الأعلى للقوات المسلحة على القانون رقم 73 بتاريخ 1956، وصدر بها المرسوم بقانون رقم 110 لسنة 2011، دون أن يلتفت إلى مطالب الأحزاب والقوى السياسية وائتلافات شباب الثورة، التى كانت تلح فى المطالبة بحرمان فلول النظام البائد من مباشرة الحقوق السياسية!

وقد كان إقرار الحرمان من تولى منصب رئيس الجمهورية المقترح من مجلس الشعب أوفق لو كان قد تم فى شهر يوليو من العام الماضى قبل فتح باب الترشح للمنصب والدخول فى إشكالية شبهة عدم الدستورية التى تتهدد مشروع القانون، والتى من المحتمل أن يلجأ معها المجلس الأعلى للقوات المسلحة إلى الامتناع عن التصديق على القانون، وإرساله إلى المحكمة الدستورية العليا بطلب الإفادة، وتلك عملية تطول إجراءاتها إلى أجل يتجاوز بالقطع موعد إجراء الانتخابات الرئاسية.

إن المجلس الأعلى للقوات المسلحة منذ الأيام الأولى لتوليه مسؤولية إدارة شؤون البلاد كان بإمكانه التصدى، بمنطق وشرعية الثورة، لتأمين مسار الثورة وضمان أهدافها التى أعلن فى بيانه الأول قبل تنحى «مبارك» أنه شرعيتها ويتعهد بضمان تحقيقها، كان أمل جماهير الثورة أن ينشط المجلس الأعلى للقوات المسلحة لإنهاء

نظام «مبارك» تماماً، وسد الثغرات التى يمكن أن ينفذ منها عناصره، وأن يجنب الوطن نشأة أو تطور ما يسمى «الثورة المضادة»، وأن ينجز تطهير البيئة الوطنية من آثار الاستبداد والفساد السياسى والاقتصادى ومعوقات التطور الديمقراطى، كان يجب على المجلس تبنى المطلب الشعبى والمنطقى بتشكيل جمعية تأسيسية منتخبة لوضع دستور جديد، وإحالة الرئيس السابق للتحقيق بتهم إفساد الحياة السياسية والاستبداد وحكم البلاد بقانون الطوارئ طوال ثلاثين عاماً، وتمكين قيادات حزبه والمقربين إليه من رجال الأعمال من التربح واستلاب أموال الوطن، والتفريط فى موارد الوطن بتصدير البترول والغاز إلى العدو الصهيونى، فضلاً عن الاعتداء على المتظاهرين أيام ثورة 25 يناير، وما ترتب على هذا العدوان من قتل ما يربو على 800 شهيد وإصابة عدة آلاف، وفقد عدد كبير من المواطنين.

كان من المنتظر إخضاع أفراد أسرة الرئيس السابق للمساءلة القانونية للتحقيق فى مصادر ثرواتهم، ومحاسبتهم على أعمال الإفساد السياسى والاقتصادى والاجتماعى، وإحالة كبار معاونيه ورموز نظامه بتهم إفساد الحياة السياسية وتزوير الانتخابات ودعم الاستبداد والفساد، وتقديمهم إلى محاكمات سريعة، وتطبيق العزل السياسى عليهم دون انتظار.

كانت مطالب الثوار تضم الإفراج الفورى عن جميع المعتقلين السياسيين، ومن صدرت بحقهم أحكام قضائية فى قضايا سياسية من محاكم عسكرية أو استثنائية، وتشكيل لجان قضائية لحصر ومراجعة أوضاع المعتقلات التابعة لوزارة الداخلية وغيرها من الأجهزة، وإعادة هيكلة وزارة الداخلية، واستبعاد جميع القيادات التى شاركت فى الاعتداء على متظاهرى ثورة 25 يناير، وتطهير الجهاز الإدارى للدولة والمحليات، وشركات قطاع الأعمال العام من القيادات الفاسدة، وتقييم أداء الأجهزة الرقابية وتطويرها، ثم مراجعة كل التصرفات التى صدرت فى العهد السابق، والتى تسببت فى تبديد موارد الوطن، كتصدير الغاز الطبيعى إلى الكيان الصهيونى، وعمليات

الخصخصة، والقروض والمنح التى تم الحصول عليها من الدول والمنظمات الدولية، والتحقق من مجالات استخدامها، وبيع وتخصيص أراضى الدولة، وعلى سبيل المثال فقد تأخر حل المجالس الشعبية المحلية والحزب الوطنى الديمقراطى، ومصادرة أمواله ومقاره لولا أن صدرت أحكام قضائية بالحل بناء على دعاوى أقامها أفراد من الشعب.

إن الإسقاط الفعلى لنظام «مبارك» تأخر لمدة خمسة عشر شهراً، تعثرت خلالها عملية التحول الديمقراطى، وتهدد وجود الثورة فى ذاتها، الذى يعتبر المطلب الحيوى لإنقاذ الثورة وحمايتها وإحياء الأمل فى تحقيق أهدافها، وتقع مسؤولية هذا الواجب الوطنى على قوى الشعب جميعاً، والممثلة فى أحزابه وهيئاته المجتمعية ومنظماته الشبابية والحقوقية.. إن الشعب مطالب بالحركة السريعة لحشد القوى، ورص الصفوف، وتناسى الخلافات الحزبية ومصادر الشقاق المذهبى، لكى ينجح فى سد الطرق أمام الفلول الطامعين فى إعادة إنتاج «مبارك» الجديد.

16 إبريل 2012

18.21. ولاتزال العشوائية السياسية مستمرة!

تشهد الساحة السياسية فى مصر الآن حالة من التعقيد وعدم الوضوح تكاد تقترب من العبثية وكأنها مشاهد فى رواية من مسرح اللامعقول! فحزب الحرية والعدالة وحزب النور ماضيان فى تصميمها على أن تكون الجمعية التأسيسية للدستور حكراً عليهما،

ويرفضان كل محاولات إعادة تشكيلها إلا فى الحدود التى سمحا بها بإحلال عدد محدود من نواب البرلمان من بين أعضائهما وإدخال بدائل لهم من قوائم الاحتياطيين، وهو ما لا يوافق عليه المنسحبون من الجمعية، إذ يطالبون بإعادة تشكيلها بحيث تحقق تمثيلاً عادلاً لجميع أطياف الشعب المصرى.

والأمل أن يكون الدستور المرتقب متوازناً ومعبراً عن تطلعات الشعب وآماله فى تحقيق الحرية والعدالة الاجتماعية والكرامة للمصريين جميعاً فى إطار الديمقراطية ودولة المواطنة وسيادة القانون، لذا فالجميع فى انتظار حكم المحكمة الإدارية العليا، المنتظر صدوره اليوم، فى القضية المرفوعة من عدد كبير من أساتذة القانون وممثلى الأحزاب والقوى الوطنية مطالبين بإلغاء قرار الاجتماع المشترك لمجلسى الشعب والشورى بتشكيل الجمعية التأسيسية.

ومما يزيد فى حساسية موضوع الدستور الجديد والخوف من سيطرة حزبى الحرية والعدالة والنور على الجمعية التأسيسية، ما صدر عن بعض القيادات فيهما من آراء تهدد بصياغة للدستور متأثرة بآراء كل من الحزبين وتوجهاتهما الفكرية الهادفة إلى إقامة دولة دينية. فالتصريحات المنسوبة إلى المهندس خيرت الشاطر، مرشح جماعة الإخوان المسلمين،

تشير إلى أنه يحاول إحياء ما تضمنه برنامج حزب الإخوان، قبل إنشاء حزب الحرية والعدالة، فى فصله الثالث الخاص بـ«السياسات والاستراتيجيات»، وهو «إن مقاصد

الشريعة الإسلامية التى تهدف إلى تحقيق الضروريات والحاجيات والتحسينات فى مجال الدين والنفس والعرض والعقل والمال،

تمثّل السياسة الحاكمة فى تحديد أولويات الأهداف والاستراتيجيات»، حيث ابتدع المشروع كياناً مهمّته تطبيق الشريعة الإسلامية بـ«الأغلبية البرلمانية فى السلطة التشريعية»، التى ألزمها مشروع برنامج الحزب أن «تطلب رأى هيئة من كبار علماء الدين فى الأمة، على أن تكون منتخبة أيضاً انتخاباً حرّاً مباشراً من علماء الدين، ومستقلّة استقلالاً تامّاً وحقيقياً عن السلطة التنفيذية فى كلّ شؤونها الفنية والمالية والإدارية، ويعاونها لجان ومستشارون من ذوى الخبرة وأهل العلم الأكفاء فى باقى التخصّصات العلمية الدنيوية،

الموثوق بحياديّتهم وأمانتهم، ويسرى ذلك على رئيس الجمهورية عند إصداره قرارات بقوّة القانون فى غيبة السلطة التشريعية، ورأى هذه الهيئة يمثّل الرأى الراجح المتّفق مع المصلحة العامة فى الظروف المحيطة بالموضوع» (ص 13 من مشروع البرنامج). وقد رفض، فيما يشبه الإجماع، هذا التصوّر لدور «هيئة كبار العلماء» وتكوينها،

واضطرت الجماعة إلى إلغاء تلك الفكرة وصدر برنامج حزب الحرية والعدالة من غير ذكر لها، ولكن يبدو أن المهندس الشاطر لم يتخل عن هذا الاقتراح تماماً وأعاد طرحه فى اجتماعه مع الهيئة الشرعية للحقوق والإصلاح فى صورة «هيئة للحل والعقد» لمساعدة البرلمان على تطبيق الشريعة الإسلامية! من جانب آخر، قال محمد نور، المتحدث الإعلامى باسم حزب النور السلفى،

فى تصريحات نسبت إليه فى صحيفة «المصرى اليوم»: «إن الحزب أصر على طلبه أن يكون البرلمان له الحق الوحيد فى اختيار جميع أعضاء الجمعية دون تدخل من أى جهة أخرى، سواء النقابات أو غيرها»، وتابع «إن إدراج كلمة (مدنية) فى الدستور

لا يمثل أى مشكلة للإخوان، وإنما تعتبر أزمة كبيرة لحزب النور ولن يسمح بإدراجها فى الدستور الجديد لأنها تعنى أن مصر دولة علمانية«،

لافتاً إلى أن حزب الحرية والعدالة طالب بأن تكون مبادئ الشريعة الإسلامية هى المصدر الرئيسى للتشريع، بينما حزب النور يطالب بأن تكون أحكام الشريعة هى المصدر الرئيسى للتشريع، وهذا يمثل نوعا من توزيع الأدوار بين حزبى الأغلبية البرلمانية، فحزب النور يبدو متشدداً فى موضوع مدنية الدولة،

وأن تكون أحكام الشريعة هى المصدر الرئيسى للتشريع، بينما يمارس حزب الحرية والعدالة دور الحزب الأكثر مرونة فى هاتين القضيتين وإن برر موقفه بالاضطرار إلى مسايرة رأى حزب النور الشريك فى الأغلبية البرلمانية.. وهذا ما حدث يوم 17 نوفمبر 2011 أثناء جلسة مفاوضات بين الدكتور عصام شرف وبينى من جانب، والدكتور محمد مرسى، رئيس حزب الحرية والعدالة، والدكتور محمد عبدالمقصود ممثل السلفيين من جانب آخر، إذ تمسك سيادته بضرورة حذف «مدنية الدولة» من وثيقة المبادئ الأساسية للدستور،

بينما لم يمانع د. مرسى فى استخدام وصف الدولة بالمدنية شريطة موافقة الإخوة السلفيين! ومما يزيد المشهد السياسى فى مصر المحروسة تعقيداً ذلك النمط من عدم الوضوح الذى أصاب المصريين بحالة من الإحباط لاكتشافهم قدر التلاعب، الذى يصل إلى درجة الخداع، فى أساليب الأحزاب والمرشحين المحتملين لرئاسة الجمهورية! فحزب الحرية والعدالة يفاجئ الناخبين فى الساعات الأخيرة قبل إغلاق باب قبول الترشيح بإعلانه ترشيح د. محمد مرسى،

رئيس الحزب، مرشحاً احتياطياً إلى جانب مرشح الإخوان المسلمين «المستقل» خيرت الشاطر! وعمر سليمان يلاعب الناخبين بتأكيده عدم الترشح والعودة إلى إعلان ترشحه، ثم الاعتذار عن عدم الترشح فى بيان مكتوب، وأخيراً وبعد أقل من ثمانٍ وأربعين ساعة من الاعتذار إذا به يستجيب «لإرادة الجماهير» ويعلن عن

الترشح ويتمكن «ويا للعجب» من جمع العدد المطلوب من التوكيلات فى خلال فترة قياسية!

ثم يزداد المشهد عبثية بقصة حصول والدة المرشح المحتمل الشيخ صلاح أبوإسماعيل على الجنسية الأمريكية، ومن ثم احتمال فقده أحد الشروط القانونية للترشيح، بينما يرفض المرشح ومؤيدوه هذا الاحتمال، فى حين نجد أن مرشحين جدداً يستعدون لخلافة الشيخ أبوإسماعيل فى سباق الرئاسة.

ومما يزيد فى حيرة المواطنين ذلك الأداء المتردى لمجلسى الشعب والشورى، وعدم تصديهما للقضايا الجماهيرية الكبرى التى طال انتظار الناس لحلها. ومن باب التخفيف على المواطنين بشىء من الفكاهة، تصدر بين الحين والآخر تصريحات عنترية من مسؤولين فى حزب الحرية والعدالة بإصرار الحزب على سحب الثقة من الحكومة، فى نفس الوقت تصدر تسريبات بأن الحزب قد رجع عن فكرة سحب الثقة، وفى جميع الأحوال يظل شريك الحكم،

حزب النور، مصراً على خطة توزيع الأدوار برفض سحب الثقة من الحكومة! وما بين هذه العبثية المستمرة منذ مأساة الاستفتاء على التعديلات الدستورية فى مارس 2011 وما تلاها يصبح الشىء الأكثر وضوحاً فى المشهد السياسى المصرى هو مضى جماعات الإسلام السياسى فى تنفيذ خطتهم بالاستيلاء على الحكم من البرلمان إلى الاستئثار بوضع الدستور، ثم اقتناص منصب رئيس الجمهورية وأخيراً.. سيأتى تشكيل الحكومة. والسؤال الذى يجب أن يجيب عنه الشعب صاحب الثورة، وبقية الأحزاب الوطنية والقوى السياسية ومنظمات المجتمع المدنى والمدافعون عن مدنية الدولة: ماذا أنتم فاعلون؟

10 إبريل 2012

19.22. مأزق الدستور.. وصرخة للإنقاذ!

مصر الآن فى مأزق تدفع فيه ثمن الخطأ التاريخى الذى تسببت فيه لجنة التعديلات الدستورية برئاسة المستشار طارق البشرى وما تم الاستفتاء عليه يوم 19 مارس العام الماضى من تأجيل وضع الدستور الجديد للبلاد إلى ما بعد إجراء الانتخابات التشريعية وانتخابات رئاسة الجمهورية، وفى الوقت ذاته أغفلت لجنة التعديلات الدستورية، وكذلك الإعلان الدستورى- الذى صدر فى 30 مارس 2011- تحديد شروط ومعايير وآليات اختيار أعضاء الجمعية التأسيسية المائة الذين سيُعهد إليهم بوضع الدستور الجديد.

ولمحاولة سد الفراغ الدستورى الذى نشأ عن تعطيل دستور 1971، فى الوقت الذى لم تقدم فيه التعديلات الدستورية المحدودة التى جرى عليها الاستفتاء إطاراً دستورياً كافياً لإدارة شؤون البلاد، ونتيجة لهذا الخطأ فى الترتيب المنطقى لعملية التحول الديمقراطى، فقد ظهرت الحاجة إلى الدعوة إلى توافق مجتمعى حول المبادئ الأساسية للدستور ومعايير اختيار أعضاء الجمعية التأسيسية، وهى دعوة لتوافق مجتمعى على مبادئ عامة وأساسية عن الحريات والحقوق المفروض تضمينها فى دستور البلاد، والتى لا يختلف الناس عليها والموجودة فى كل الدساتير الديمقراطية والعهود والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان.

وكانت الأحزاب المشاركة فى «التحالف الديمقراطى من أجل مصر»- وعلى رأسها حزبا الوفد والحرية والعدالة- قد وافقت على وثيقة تتضمن مبادئ أساسية تعتبر إطاراً عاماً للدستور الجديد، وتحددت لجنة مشتركة من أعضاء التحالف لاقتراح معايير اختيار أعضاء الجمعية التأسيسية المائة، ولكن ظهور احتمالات فوز حزب الحرية والعدالة بأغلبية مقاعد مجلس الشعب أدى إلى تعنت الحزب فى مسألة التنسيق الانتخابى بين أحزاب التحالف، الأمر الذى دعا حزب الوفد وكثيراً من الأحزاب إلى الخروج من التحالف، وفى الوقت ذاته لجأ قادة حزب الحرية والعدالة إلى التنصل

من وثيقة المبادئ الأساسية للدستور وشنت مع جماعات الإسلام السياسى هجوماً ضارياً على الوثيقة بزعم أنها تمثل التفافاً على الاستفتاء والإرادة الشعبية.

وقد اشتدت الهجمة الإعلامية ضد الوثيقة، والتى قادتها جماعة «الإخوان المسلمون» وحزب الحرية والعدالة وحزب النور السلفى وجماعات الإسلام السياسى، إلى حد المطالبة بإقالتى وتنظيم مليونية يوم الثامن عشر من شهر نوفمبر 2011 للمطالبة بسقوط الوثيقة، واعتلى أحد المترشحين المحتملين لرئاسة الجمهورية منصة ميدان التحرير فى ذلك اليوم ليقود الهتاف بسقوط «وثيقة على السلمى» والتكبير بين كل هتاف وآخر.

وكما أوضحت وحذرت من خطورة إهدار وثيقة المبادئ الأساسية للدستور- كما حذرت الأحزاب والقوى السياسية الليبرالية وأحزاب اليسار السياسى وكثير من منظمات المجتمع المدنى- بأن النتيجة المحتمة لذلك هى انفراد الأحزاب صاحبة الأغلبية فى مجلس الشعب بصياغة الدستور وفق توجهاتها الفكرية والعقائدية دون الالتفات إلى ما يحقق الضمانات الرئيسة للحريات والحقوق العامة ويحافظ على وحدة النسيج الوطنى.

وهذا هو المأزق الذى نجد فيه أنفسنا اليوم. فقد اعتمد حزب الحرية والعدالة وحزب النور على الأغلبية التى يتمتعان بها فى البرلمان لفرض وصايتهما على تشكيل الجمعية التأسيسية ضاربين بعرض الحائط كل الاعتراضات المقدمة من جانب أحزاب الأقلية فى المجلسين، وبغض النظر عن الدفوع القانونية والشواهد الدستورية التى أوضحها كثير من الفقهاء الدستوريين بأن مشاركة أعضاء مجلسى الشعب والشورى فى الجمعية التأسيسية يشوبها البطلان حيث تقتصر مهمة مجلس الشعب على وضع التشريعات دون أن تتعداها إلى مهمة أكبر وأسمى هى إعداد الدستور. وإذا قرأنا نص المادة 33 من الإعلان الدستورى سنكتشف بجلاء أن اختصاصات مجلس الشعب لا تسمح له مطلقاً بالاقتراب من دائرة المشاركة فى

وضع الدستور، حيث نصت على أن «يتولى مجلس الشعب فور انتخابه سلطة التشريع، ويقرر السياسة العامة للدولة، والخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والموازنة العامة للدولة، كما يمارس الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية.«

وأصر حزبا الأغلبية فى مجلسى البرلمان على الإقصاء العملى لكل القوى السياسية والمجتمعية، إذ إن فرص التمثيل العادل غير متكافئة لممثلى تلك الشرائح المجتمعية، فبمجرد الاطلاع على أسماء الأعضاء المرشحين لعضوية الجمعية التأسيسية من الشخصيات العامة ومن خارج مجلسى البرلمان، التى تناقلتها وسائل الإعلام نقلاً عن متحدثين من الحزبين، تكشَّف أن كثيراً منهم هم من المشايعين لفكر الحزبين!

هذا المأزق الوطنى يتطلب وقفة شعبية لمنع هذا الخلط بين توجهات حزبى الحرية والعدالة والنور والمشايعين لهما وبين المصالح الوطنية العليا وضرورة إحاطة عملية إعداد ووضع الدستور بكل الضمانات القانونية والدستورية، وإسناد تلك المهمة التاريخية إلى أهل الاختصاص الممثلين لأطياف الشعب كافة، والتمسك بالأعراف الدستورية والتجارب الديمقراطية فى صياغة الدساتير.

وإلى جانب ما قام به فريق من السياسيين وأساتذة القانون والفقهاء الدستوريين من رفع دعوى أمام المحكمة الإدارية العليا للمطالبة بإلغاء قرار الجلسة المشتركة لمجلسى الشعب والشورى بتشكيل الجمعية التأسيسية من خمسين عضواً من أعضاء المجلسين وخمسين من خارجهما، فإنى أطالب المجلس الأعلى للقوات المسلحة بصفته القائم على إدارة شؤون البلاد والمسؤول عن التطبيق السليم لنصوص الإعلان الدستورى بالتدخل فورا لفرض التطبيق الصحيح لنص المادة 33 من هذا الإعلان والحيلولة دون مشاركة مجلسى البرلمان فى الجمعية التأسيسية والاقتصار على تنفيذ ما قضت به المادة 60 من الإعلان من «انتخاب» أعضائها، ولو

اقتضى الأمر لجوء المجلس إلى طلب تفسير المادتين من المحكمة الدستورية العليا وما يترتب على ذلك من ضرورة وقف إجراءات تشكيل الجمعية التأسيسية حتى صدور حكم المحكمة.

وكلمة أخيرة موجهة إلى المترشحين المحتملين لمنصب رئيس الجمهورية بأن المسؤولية الوطنية تفرض عليكم عدم المشاركة فى عملية اختطاف الدستور، وسيسجل التاريخ أنكم أعلنتم جميعاً الانسحاب من سباق الرئاسة حتى يستقيم تشكيل الجمعية التأسيسية وفق الأصول والأعراف الدستورية. والدعوة موجهة أيضاً إلى جميع الأحزاب والقوى السياسية ومؤسسات المجتمع والنواب المستقلين بمجلسى البرلمان بمقاطعة التشكيل الذى يريد حزبا الأغلبية البرلمانية أن يفرضاه على الوطن ليصلا إلى غايتهما من وقف مسيرة التحول الديمقراطى وإهدار قيم المواطنة والدولة المدنية فى مصر الثورة!

27 مارس 2012

20.23.تساؤلات.. إلى رؤساء الجمهورية المحتملين!

منذ فتح باب الترشح لمنصب رئيس الجمهورية أصبح الناس فى بلادى- وبلاد أخرى- يتندرون على مهزلة تصاعد رقم الراغبين فى الترشح حتى وصل إلى بضع مئات فى مدى أيام قليلة، والرقم مرشح للزيادة، حيث لم يضع قانون الانتخابات الرئاسية أى شروط لضبط وضمان جدية عملية الترشح، من أجل ذلك والتماساً للجدية الواجبة فى هذا الصدد، سأقتصر على توجيه بعض التساؤلات الجوهرية إلى مرشحى الرئاسة من أصحاب التاريخ السياسى الذين قدموا أنفسهم كمرشحين محتملين منذ ما يقارب العام.

التساؤل الأول الذى أتوجه به إلى الراغبين فى شغل منصب أول رئيس للجمهورية فى عهد الثورة، ماذا قدمتم فى الإعداد للثورة وماذا كان دوركم فى مساندة مطالب الشعب فى التحرر من الظلم والاستبداد الذى عاش فى ظله طوال ثلاثين عاما ومن قبلها ثلاثين أخرى؟ هل طالبتم بالتغيير كما كان الشباب يطالبون؟ هل شاركتم فى وقفات احتجاجية اعتراضاً على اعتقال المواطنين الشرفاء دون محاكمة؟ هل كان منكم من اعترض على محاكمة المدنيين أمام المحاكم العسكرية؟ هل كان لكم موقف ضد الخصخصة وإهدار ثروة الشعب ببيع شركات قطاع الأعمال العام بأبخس الأسعار؟ هل اعترض منكم أحد على تصدير الغاز إلى دولة العدوان الإسرائيلى أو رفض «اتفاقية الكويز»؟ هل عارضتم التعديلات الدستورية فى 2007 التى قصد بها تكريس سلطات رئيس الجمهورية وتمكينه من تحقيق حلمه بتوريث ابنه منصب رئيس الجمهورية؟ هل وقفتم وقفة رجل واحد ضد التزوير الصارخ لانتخابات مجلس الشعب فى عام 2010 وما قبلها؟

وثمة تساؤل ثان، هو ماذا قدم المرشحون المحتملون لمساندة ثورة الشعب والعمل من أجل إسقاط نظام مبارك وزبانيته؟ إن أكثر المترشحين المحتملين- إلا من رحم ربى- كانوا غائبين عن المشهد الثورى العظيم الذى خاضه الشعب المصرى البطل

الذى واجه الموت برصاص الأمن المركزى والبلطجية المتعاونين مع مباحث أمن الدولة وزبانية الحزب الوطنى الديمقراطى ورجال أعماله الذين خططوا لجريمة «موقعة الجمل». بل هناك من المترشحين من شارك فى المسؤولية عن إدارة الموقعة «الجريمة»، ومنهم من كان قد صرح قبل الثورة بأشهر قليلة بتفضيله انتخاب الرئيس المخلوع- حال ترشحه للرئاسة- عن انتخاب ابنه الوريث، ومنهم من كان قد آثر السلامة ونأى بنفسه عن العمل الوطنى وصمت عن المشاركة مع الأحزاب المعارضة والقوى السياسية فى المطالبة بالديمقراطية والحرية والعدالة الاجتماعية، وأكثر المترشحين المحتملين كانوا متعاونين مع النظام السابق الذى أسقط الشعب رئيسه وأركانه يوم 25 يناير.

ويبدو أن المترشحين المحتملين قد نسوا- أو تناسوا- لماذا قامت الثورة، ولماذا بذل أبناء الشعب أرواحهم ودماءهم من دون أن ينجحوا-حتى الآن- فى تحقيق الهدف الرئيسى للثورة بإسقاط النظام وليس مجرد رأسه، فلم يمدوا أيديهم لاحتضان شباب الثورة، ولم يعاونوهم بالخبرة والحنكة السياسية المفترضة فيهم كسياسيين مخضرمين، ولم يحاولوا ضم وتجميع مختلف اتحادات وائتلافات شباب الثورة وتشكيل كيان سياسى يعبر عن أهداف وفكر الثورة.

وتساؤل ثالث أتوجه به إلى الباحثين عن مقعد رئيس الجمهورية، ماذا قدمتم فى سبيل تصحيح مسيرة الثورة خلال العام الذى انقضى من عمرها؟ هل حاولتم توضيح خارطة الطريق الصحيحة لتوجيه مسيرة الثورة بعلاج الخطأ التاريخى الذى قضى بتأجيل وضع دستور جديد للبلاد لما بعد إجراء الانتخابات التشريعية؟ هل عارض أحد منكم التعديلات التى أدخلت على قوانين الأحزاب ومباشرة الحقوق السياسية، وقانونى مجلس الشعب ومجلس الشورى وما عن تلك التعديلات من سلبيات عوقت تأسيس أحزاب لشباب الثورة، وأنتجت احتمال الحكم بعدم دستورية قانون مجلس الشعب وما قد يترتب على هذا من حل المجلس.

نسى المترشحون المحتملون موضوع معايير اختيار أعضاء الجمعية التأسيسية للدستور وكيف قاوم المبشرون بالفوز فى الانتخابات التشريعية فكرة إصدارها فى إعلان دستورى ملزم حتى تأتى الجمعية التأسيسية معبرة عن أطياف الشعب جميعهم، وتركوا الأمر برمته فى أيدى أصحاب الأغلبية فى مجلسى الشعب والشورى يتصرفون فى تشكيل الجمعية التأسيسية- ومن ثم وضع الدستور- بما يتفق وتحيزاتهم الفكرية ومصالحهم الحزبية!

لقد نسى المترشحون المحتملون موضوع الدستور وأهميته لتأمين مستقبل الوطن، ولم يعودوا يتساءلون عن نظام الحكم والصلاحيات التى سيحددها الدستور للرئيس رغم أن بعضهم كان قد صرح بأنه إذا أصبح نظاماً برلمانيا فلن يقبل منصب الرئيس، إذ أصبح جل همهم الفوز بالمنصب، بل إنهم طالبوا المجلس الأعلى للقوات المسلحة بتقصير الفترة الانتقالية والتبكير بإجراء انتخابات رئاسة الجمهورية فى شهر إبريل الماضى، ثم عادوا وقبلوا- على مضض- خارطة طريق جديدة ومبتكرة تقضى بتقليص فترة إعداد الدستور الجديد من سنة- بحسب الإعلان الدستورى فى 30 مارس- إلى شهر واحد، ووافقوا على أن يضم دستور الثورة الجديد الأربعة أبواب الأولى من الدستور الذى قضى بتعطيله، أول إعلان دستورى صدر عن المجلس الأعلى للقوات المسلحة فى 13 فبراير 2011، كما قبلوا استفتاء الشعب على الدستور صبيحة الانتهاء من إعداده!

ومما يثير العجب صمت المترشحين المحتملين فى كثير من القضايا المحورية فى مسيرة الوطن- وذلك بالإضافة لقبولهم فرض الصمت الانتخابى-، وأضرب أمثلة لذلك صمت الغالبية منهم عن التعامل مع قضية التمويل الأجنبى للمنظمات الحقوقية وما تبعها من إلغاء حظر سفر المتهمين الأمريكيين والأجانب عموما وسفرهم على طائرة أمريكية خاصة وموقف مجلس الشعب المسالم من هذه القضية بعد الزوبعة التى أثارها النواب والمطالبة بالتحقيق ومساءلة «المتورطين» فى هذه القضية.

ومثل آخر، فأغلب المترشحين المحتملين تعاملوا بقدر كبير من التهاون مع مسألة المادة 28 من الإعلان الدستورى التى تحصن قرارات لجنة الانتخابات الرئاسية «لتكون قرارات اللجنة نهائية ونافذة بذاتها، غير قابلة للطعن عليها بأى طريق وأمام أى جهة، كما لا يجوز التعرض لقراراتها بوقف التنفيذ أو الإلغاء، .....»، وحتى من انتقد منهم تلك المادة لم يصعد هذا الانتقاد ويطالب اللجنة التشريعية والدستورية بمجلس الشعب بمراجعة قرارها بالتسليم بهذه المادة!

وأخيراً وليس آخراً، ثمة تساؤل أتوجه به إلى السادة الباحثين عن فرصة للفوز بمنصب رئيس جمهورية مصر؛ ماذا بقى من ثورة 25 يناير، وماذا أنتم فاعلون بها؟ وكيف ستعملون على بناء التوافق المجتمعى حول تحقيق التحول الديمقراطى والمستقبل الجديد لمصر. والله نسأل أن يوفقنا إلى اختيار القوى الأمين.

19 مارس 2012

21.24. رسالة إلى أعضاء مجلس الشعب!

بعد انتهاء انتخابات مجلس الشورى وانعقاد جلسته الأولى، اكتمل هيكل السلطة التشريعية وبات الشعب ينتظر تنفيذ الوعود التى قطعها من فازوا بثقته من الأحزاب والمستقلين، واستبشر المواطنون بقرب نهاية سياسات نظام مبارك وممارسات الحزب الوطنى الديمقراطى المنحل وقياداته الفاسدة.

ولكن للأسف لم يكن أداء مجلس الشعب- حتى الآن - على المستوى المنتظر، فى ذات الوقت الذى لم تتضح فيه بعد معلومات كافية عن اتجاهات مجلس الشورى بما يسمح بالحكم عليه، لذا أتوجه برسالتى إلى مجلس الشعب، انطلاقاً من مسؤولية وطنى مخلص يعمل من أجل الصالح العام بغض النظر عن الانتماءات الحزبية، إذ إن هناك عدداً لا حصر له من المشكلات والتعقيدات يحتاج إلى حلول جذرية فى ضوء رؤية وطنية تستهدف الارتفاع بجودة الحياة ومعالجة مشكلات الفقر وانحدار مستويات التعليم والخدمات الصحية وتدهور الأداء فى مختلف المرافق وأجهزة الخدمات العامة. كذلك تحتاج الدولة إلى تصويب كثير من السياسات العامة والتشريعات الحاكمة لأوجه النشاط المجتمعى فى المجالات الاقتصادية والاجتماعية، كما أن ثمة قضايا ملحة تتعلق بعلاقات مصر بالعالم الخارجى تنتظر اهتمام مجلس الشعب.

إن القضية الأكثر إلحاحا فى الفترة الحالية- ولمدى قد يطول نسبياً - هى ضرورة العمل بجدية وروح ثورية لإصدار تشريعات جديدة بغرض تحقيق مطلب الناس فى التخلص من عناصر نظام مبارك المتواجدين فى جميع أجهزة وهيئات الدولة، وتفعيل قانون إفساد الحياة السياسية الذى صدر فى الشهر الأخير لحكومة د.عصام شرف، ومتابعة تفعيل تلك التشريعات بواسطة الحكومة.

كما يأمل الناس أن يتصدى مجلس الشعب لقضية تغيير القيادات الإدارية بالوزارات والهيئات الحكومية الذين استهانوا بمصالح الشعب وأهملوا فى معالجة مشكلات

المواطنين، وساهموا فى تردى الخدمات وتراجع الاقتصاد الوطنى وزيادة معدل الفقر والبطالة وانتشار العشوائيات، وأن تتم متابعة الوزراء والمحافظين فى مدى إعداد وتنفيذ برامج تطهير وتطوير الأجهزة الحكومية والمحليات وفق التشريعات التى يصدرها مجلس الشعب. وأذكر بثورة مجلس الشعب عقب مذبحة بورسعيد ومطالبته بإقالة وزير الداخلية وحتمية إعادة هيكلة وزارة الداخلية وتطهيرها من عناصر جهاز أمن الدولة، ثم- ورغم مرور أكثر من شهر على المأساة- لم يتم ما طالب به النواب ولجنة تقصى الحقائق التى شكلها المجلس، وكما يقول المثل الشعبى "لا حس ولا خبر"!

ويبدو أن قضية انتشار الفساد فى أرض المحروسة وسمائها قد ضلت طريقها إلى لجان مجلس الشعب وجلساته الحافلة بطلبات الإحاطة والاستجوابات المتربصة بحكومة د. الجنزورى، ولم يجد نواب الشعب وقتاً لدراسة وحسم فساد المسؤولين عن إهدار شركات قطاع الأعمال العام والتفريط فى الأراضى وقضايا استيراد المبيدات المسرطنة والأغذية الفاسدة. ولم يتوفر الاهتمام بدراسة إنشاء «الهيئة الوطنية للنزاهة ومكافحة الفساد» لتلقى بلاغات المواطنين وتقارير الأجهزة الرقابية بشأن حالات الفساد الإدارى والمالى والسياسى وجميع أشكال الإفساد وفحصها والتحقيق فيها وإحالة الحالات التى تثبت صحة الاتهامات بشأنها إلى القضاء. وبالمناسبة، فإن تجاهل إنشاء هيئة لمكافحة الفساد هو فى ذاته أكبر مظهر لفساد الحكم فى النظام السابق، فقد كان نتيجة تقاعس الدولة فى تنفيذ ما جاء باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد الصادرة فى عام 2003، رغم توقيعها من الحكومة المصرية ومصادقة مجلس الشعب عليها.

ومن الأمور التى لا يكاد مجلس الشعب يلتفت إليها قضية الإعداد لإنجاز التحول الديمقراطى لضمان تحقيق أهداف الثورة وتهيئة الوطن للممارسة الديمقراطية فى عصر الثورة. ومن أسف أن قضية اختيار أعضاء الجمعية التأسيسية لصياغة

الدستور الجديد يتم التعامل معها فى مجلس الشعب من منظور حزبى، دون الالتفات لحتمية التوافق بين أطياف المجتمع جميعا، بما يحتم الأخذ بمنطق وطنى، وإعطاء الفرصة لأن يكون غالبية أعضاء الجمعية التأسيسية - إن لم يكن جميعهم - من غير أعضاء مجلسى الشعب والشورى!

وثمة قضايا وطنية ترتبط بقضية الدستور تتعلق بأهمية تنقية قانون الأحزاب وقانون مجلس الشعب، فضلاً عن قانون مباشرة الحقوق السياسية وقانون تقسيم الدوائر الانتخابية من السلبيات التى أدت- فى التطبيق العملى- إلى تعويق تأسيس أحزاب تعبر عن آمال وطموحات شباب الثورة، ومزاحمة الأحزاب للمستقلين المترشحين على المقاعد الفردية – فضلاً عن ترشيح أعضائهم على المقاعد المخصصة للقوائم، واتساع الدوائر الانتخابية بطريقة غير مسبوقة، الأمر الذى كان فى صالح الأحزاب الكبيرة على حساب الأحزاب الصغيرة والناشئة والمستقلين.

وأود تأكيد ضرورة التفات مجلس الشعب إلى قضية المواطنة وعدم التمييز بين المصريين، وأهمية إصدار قانون منع وتجريم التمييز بين المصريين على أساس الدين أو النوع أو العقيدة أو أى أساس آخر، وتقنين احترام وحماية حقوق الإنسان المصرى وتأكيد الالتزام بجميع الاتفاقيات والعهود الدولية لحقوق الإنسان، وحل مشكلة المصريين من أبناء النوبة وإعادة دمجهم فى النسيج الوطنى والمحافظة على ثقافة النوبة المميزة كشكل مهم من أشكال التنوع الثقافى المصرى. وهذه من بين المبادئ الأساسية للدستور التى كانت موضوعاً للإنكار والهجوم الإعلامى من الحزبين اللذين يشكلان أغلبية أعضاء مجلسى الشعب والشورى والذين تقع عليهم مسؤولية تاريخية لضمان احترام هذه الحقوق!

وتتكامل مع هذا الاهتمامات العامة، سرعة إصدار قانون جديد لتنظيم الجامعات لتأكيد الاستقلال الأكاديمى والمالى والإدارى للجامعات، وتقنين أسلوب اختيار رؤساء الجامعات وعمداء الكليات بالانتخاب، وفى الوقت نفسه توفير مقومات

الارتفاع بمستويات الأداء الجامعى وتحديد معايير تقييم أداء الإدارات الجامعية المنتخبة وتقنين أساليب المحاسبة على النتائج، وإنشاء آلية لتكوين مجالس أمناء للجامعات، تحقق المشاركة المجتمعية الإيجابية فى مساندة تطوير الجامعات وحشد الموارد اللازمة لها مع التقييم المجتمعى لأداء الجامعات، فضلاً عن تحقيق العدالة برفع رواتب أعضاء هيئات التدريس ومساعديهم من المعيدين والمدرسين المساعدين والعاملين الإداريين والفنيين فى الجامعات. كما تجب مراجعة أوضاع الأجهزة الحكومية والهيئات العامة والأجهزة الرقابية واستبعاد العناصر التى يثبت تواطؤها وتورطها فى تنفيذ مخططات النظام السابق ضد مصالح المواطنين، وتحديث قياداتها بعناصر وطنية.

12 مارس 2012

22.25.الدستور.. والرئيس.. وبدعة التوافق!

هناك على الساحة السياسية ثلاث قضايا تثير الاهتمام العام لما لها من تأثير على مستقبل الوطن والمسيرة نحو التحول الديمقراطى، تلك هى قضايا الدستور، وانتخاب رئيس للجمهورية، وما يتردد حول البحث فى صيغ توافقية لحسم قضيتى الدستور وانتخاب الرئيس المرتقب.

بالنسبة للقضية لأولى، لا يزال وضع دستور جديد للبلاد، يعبر عن أهداف الثورة ويؤسس لدولة مدنية حديثة، من القضايا التى لم تحسم على الرغم من انقضاء سنة من عمر الثورة، وكان الإعلان الدستورى الصادر فى 30 مارس قد نص على أن تجرى الانتخابات التشريعية بعد ستة أشهر من تاريخ الاستفتاء على التعديلات الدستورية الذى تم فى التاسع عشر من مارس 2011، وكان القرار الذى اتخذه المجلس الأعلى للقوات المسلحة بناء على هذا الإعلان بإجراء الانتخابات التشريعية أولاً وقبل وضع الدستور الجديد وانتخاب رئيس الجمهورية قد أثار جدلاً بين الأحزاب والقوى السياسية وترتب عليه اضطراب مسيرة إنهاء الفترة الانتقالية حتى الآن.

فقد صدر الإعلان الدستورى ليحدد شهر سبتمبر موعدا لإجراء الانتخابات التشريعية، ولكن تعددت قرارات المجلس الأعلى للقوات المسلحة فيما يتعلق بتحديد خارطة الطريق لتسليم السلطة، فتأجل موعد انتخابات مجلس الشعب لتصبح فى الثامن والعشرين من نوفمبر الماضى بدلاً من سبتمبر الماضى، وما زالت انتخابات مجلس الشورى فى مرحلتها الأخيرة رغم قصرها على مرحلتين اثنتين بدلاً من ثلاث مراحل.

والمقرر أن يجتمع مجلسا الشعب والشورى فى الرابع والعشرين من مارس القادم، أى بتأخير ستة أشهر عن خارطة الطريق الأولى، وقد قرر المجلس الأعلى للقوات المسلحة جدولاً زمنياً جديداً لتقصير أمد الفترة الانتقالية على حساب الوقت المتاح للجمعية التأسيسية لوضع الدستور، حيث يجتمع الأعضاء المنتخبون لأول مجلسى شعب وشورى فى اجتماع مشترك لاختيار أعضاء الجمعية التأسيسية ووضع

الدستور الجديد فى فترة لا تتعدى شهرا واحدا بعد انتخابهم. وقد كان المقرر حسب خارطة الطريق القديمة أن يتم انتخاب أعضاء الجمعية التأسيسية المائة فى خلال ستة أشهر، ويتم إعداد مشروع الدستور الجديد فى موعد غايته ستة أشهر أخرى من تاريخ تشكيلها، ويُعرض المشروع، خلال خمسة عشر يوماً من إعداده، على الشعب لاستفتائه فى شأنه، أى أن تشكيل الجمعية التأسيسية لوضع الدستور الجديد الذى كان مقدراً له أن يستغرق فترة قد تطول إلى ستة أشهر بالإضافة إلى ستة أشهر تالية لوضع الدستور ذاته قد اختزلت فى شهر واحد!

وفى سياق تبرير هذا الترخص فى قضية مصيرية مثل وضع دستور يتناسب مع معطيات جديدة فى ضوء ظروف الثورة وأهدافها، تم الترويج لفكرة أن الأبواب الأربعة الأولى من دستور 1971 صالحة لتكون أساساً للدستور الجديد مع إضافة باب خامس جديد يحل محل الباب الخامس من الدستور الذى قامت الثورة لتغييره والمعطل بمقتضى الإعلان الدستورى الصادر فى 13 فبراير 2011. وللعلم، يقع دستور 1971 فى مقدمة وسبعة أبواب، الباب الأول وهو بعنوان الدولة والباب الثانى عن المقومات الأساسية للمجتمع ويضم فصلين الأول عن المقومات الاجتماعية والخلقية، والثانى عن المقومات الاقتصادية، والباب الثالث مخصص للحريات والحقوق والواجبات العامة.

أما الباب الرابع فيتعلق بسيادة القانون أساس الحكم فى الدولة، والباب الخامس خصص لنظام الحكم ويضم ثمانية فصول خصص فصل لكل من الموضوعات التالية: رئيس الدولة، السلطة التشريعية مجلس الشعب، السلطة التنفيذية، السلطة القضائية، المحكمة الدستورية العليا، مكافحة الإرهاب، القوات المسلحة ومجلس الدفاع الوطنى، وأخيراً فصل خاص بالشرطة. أما الباب السادس فقد خصص للأحكام العامة والانتقالية، وأضيف باب سابع فكان بعنوان أحكام جديدة، تناول الفصل الأول فيه مجلس الشورى، والفصل الثانى سلطة الصحافة.

والذين يروجون لفكرة أن الأبواب الأربعة الأولى من دستور 1971 يمكن الاعتماد عليها فى بناء دستور جديد مع تعديلات فى الباب الخامس، يتناسون أن هناك باباً سابعا يتعلق بمجلس الشورى وسلطة الصحافة الذى يثير جدلاً واسعاً بخصوص مجلس الشورى وكيف أنه كيان لا وزن له بدليل عدم الاهتمام الشعبى العام بانتخاباته وضآلة أعداد الناخبين فى كل عمليات الانتخابات السابقة والحالية التى جرت منذ أيام ولجان الاقتراع شبه خالية، ويكاد الرأى بين أهل العلم الدستورى والسياسيين أن يتفق على عدم جدوى مجلس الشورى وأفضلية إلغائه أو أن يعطى اختصاصات تشريعية. وكذلك الحال بشأن بدعة السلطة الرابعة ومطالبة الكثيرين بإلغاء هذا الفصل من الدستور.

ويتناسى المروجون لنظرية سلخ بضعة أبواب من الدستور القديم وإضافة باب جديد أو أكثر أن الدستور هو كيان واحد من الواجب أن يستقيم على أساس فكر متناسق وفلسفة متناغمة بحيث يأتى فى النهاية فى صورة عملية لا تعارض بين مكوناته و لا تباين فى أحكامه. ويقول أهل الاختصاص إن الدستور كائن ديناميكى يتفاعل مع مجمل الظروف والأوضاع الحياتية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، يؤثر فيها ويتأثر بها، ومن ثم لا يمكن أن ينسلخ الدستور، أى دستور، عن بيئته ومجتمعه.

ومن الأمور المثارة، والمطلوب حسمها عند وضع الدستور، قضية نظام الحكم الذى سيرتضيه الشعب فى الدستور الجديد وهل سيكون نظاماً برلمانياً أم رئاسياً أو مزيجا من النظامين؟ وهل سيتكون البرلمان الجديد من مجلس واحد أم مجلسين؟

وفى حالة استمرار مجلس الشورى فى تركيبة البرلمان حسب الدستور الجديد، هل سيتم تعيين ثلث الأعضاء بواسطة رئيس الجمهورية أم ستتغير تلك النسبة؟ وهل سيستمر تعيين رئيس الجمهورية لعشرة أعضاء بمجلس الشعب؟ وهل سيتضمن الدستور الجديد نصاً بتخصيص نسبة للعمال والفلاحين فى عضوية المجالس

التشريعية والمجالس الشعبية المحلية أم سيتم العدول عنها؟ ويتساءل الكثيرون ماذا لو ألغى الدستور الجديد نسبة العمال والفلاحين وماذا سيكون عليه موقف البرلمان المنتخب فى هذه الحالة؟

تلك القضايا وغيرها تدل دلالة قاطعة على أن وضع الدستور الجديد يجب أن يتوفر له الوقت الكافى لإعداد الدراسات واستطلاع آراء الاحزاب والقوى السياسية والمجتمعية حتى تأتى الصياغة النهائية فى إطار متناسب مع الظروف المجتمعية وأن يطرح فى حوار مجتمعى واسع، قبل الاستفتاء عليه.

ومن الأمور الغريبة، أنه مع الطرح الجديد لاختصار المدة المقررة للانتهاء من وضع الدستور فى شهر، والاستفتاء عليه فى اليوم التالى مباشرة، أنه لم يتم حتى الآن الاتفاق على معايير وآلية اختيار أعضاء الجمعية التأسيسية الذين سيعهد إليهم بهذا العمل الخارق بأن ينجزوا دستوراً كاملاً للثورة فى مدى - حتى لو واصلوا الليل بالنهار - 30 يوماً!

وما ينطبق على إشكالية الدستور الجديد يتكرر مع إشكالية رئيس الجمهورية الذى تحدد الثلاثون من يونيو القادم موعدا لانتخابه فى ظل عدم الوضوح والتضارب فى الآراء.

فالمرسوم بقانون الذى أصدره المجلس الأعلى للقوات المسلحة، قبل أيام من انعقاد الاجتماع الأول لمجلس الشعب، لم يوافق عليه المجلس ويطالب بحقه فى مناقشته وإعادة إصداره بحكم أنه يتولى سلطة التشريع حالياً، والدستور لن يتم إنجازه قبل الانتخابات والذى يفترض أن يحدد نظام الحكم واختصاصات رئيس الجمهورية وصلاحياته، والذى من المفترض أن يكون المرشحون قد اطلعوا عليه قبل أن يتخذوا قراراتهم بالترشح.

وفى غمار هذا التيه السياسى، تطالعنا أنباء تعلن احتمال أن تتم انتخابات رئيس الجمهورية فى الثلاثين من شهر مايو القادم أو حول التاريخ، ونرى كثيراً من

المرشحين المحتملين يباركون التبكير بالانتخابات الرئاسية بغض النظر عن إقرار الدستور الجديد أو غير ذلك من الأمور الشكلية!

وقد طالبت الجمعية الوطنية للتغيير بانتخاب رئيس انتقالى للجمهورية لمدة عام وذلك بالصلاحيات المنصوص عليها فى المادتين (25)، (56) من الإعلان الدستورى الصادر فى 30 مارس 2011 على أن يفتح باب الترشح لانتخاب هذا الرئيس الانتقالى يوم 11 فبراير 2012. ويتم إصدار الدستور الجديد خلال فترة ولاية الرئيس الانتقالى ولا يجوز له الترشح للرئاسة فى أول انتخابات تلى انتهاء ولايته.

كما تقدم حزب الوفد باقتراح أن يجتمع البرلمان بمجلسيه يوم 28 فبراير 2012 على أن يتم الانتهاء من اختيار الجمعية التأسيسية التى ستضع مشروع الدستور الجديد فى موعد غايته 15 مارس 2012 على أن تقوم بالانتهاء من مشروع الدستور الجديد خلال شهر ينتهى فى 15 أبريل 2012 على أن يطرح مشروع الدستور فى حوار مجتمعى لمدة شهر ينتهى فى 15 مايو 2012 هذا فيما يتعلق بوضع الدستور، أما فيما يتعلق بانتخاب رئيس الجمهورية فإن الحزب يقترح فتح باب الترشيح لمنصب رئيس الجمهورية يوم 15 مارس لمدة 15 يوما تنتهى فى 30 مارس على أن يتم دعوة الناخبين يوم 30 مايو للاستفتاء على الدستور الجديد وانتخاب رئيس جديد للبلاد.

ومن محصلة هذا الاضطراب الذى تسبب فيه الاختيار الخطأ لخارطة الطريق منذ البداية، طلعت علينا أفكار تدعو إلى وضع دستور توافقى واختيار رئيس جمهورية توافقى أيضا. وفى رأيي أن بدعة التوافقية هذه هى حق يراد به باطل

وإلى الأسبوع القادم بإذن الله حيث نجتهد فى تأمل بدعة التوافق وتأثيرها السالب على الديمقراطية وحق المصريين فى الاختيار.

21 فبراير 2012

23.26.رسائل إلى أعضاء مجلس الشعب [1– 3]

هذه الرسائل أتوجه بها إلى أعضاء مجلس الشعب الجديد الذين فازوا بثقة الشعب، بغض النظر عن انتماءاتهم الحزبية وتوجهاتهم الفكرية، بهدف طرح بعض القضايا الوطنية التى أصبحوا مؤتمنين عليها بوصفهم نواباً عن الشعب بأجمعه، ومدافعين عن قضيته الكبرى التى فُقدت أرواح شهدائه ودماء المصابين فى سبيلها، والتى كانت من أجلها ثورته فى 25 يناير ... قضية الحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية. ورسالتى الأولى إلى نواب الشعب أن مهمتهم المقدسة هى تحقيق أهداف الثورة، والعمل دون تباطؤ على حشد جهود وطاقات الأحزاب والقوى السياسية الممثلة فى المجلس وتنسيق مواقفهم من أجل إصدار التشريعات وتقرير السياسات والخطط العامة، بما يؤكد تحقيقها مطالب الشعب وأهداف ثورته، وفى مقدمتها القضايا المحورية التالية:

قضية تأخير التخلص من نظام مبارك

لم تكن قضية مصر مجرد أن يتخلى «مبارك» عن منصبه، لكنها كانت بالأساس إسقاط عناصر النظام الذى أسسه «مبارك» عبر ثلاثين عاماً من الديكتاتورية والاستبداد والإفساد والإجهاض الأمنى لكل محاولات التحرر الوطنى. وتتركز عناصر نظام مبارك، التى تأخر استئصالها، فى قيادات النظام ورموزه الذين اعتمد عليهم «مبارك» لسنوات طويلة والذين أساءوا إلى الوطن وأهدروا كرامة المصريين وقتلوا أبناءهم واستباحوا حرمات بيوتهم وأعراضهم، والذين طال انتظار المواطنين لإجراءات حازمة وحاسمة نحوهم حتى يتم القصاص العادل منهم.

والمنتظر من أول مجلس شعب فى عصر الثورة أن يصدر تشريعاً حاسماً لمحاكمة سريعة وحاسمة لـ«مبارك» ورموز نظامه ومجمل سياساته وقراراته التى أهدرت موارد الوطن وقتلت شبابه وأصابت الملايين من أبناء الشعب بالأمراض المستعصية نتيجة إهمال الخدمات الصحية والتعليمية والسماح باستيراد

المبيدات المسرطنة. وفى الصدد فإن أعضاء مجلس الشعب مطالبون باتخاذ قرار يلزم الحكومة بإيداع المتهم محمد حسنى مبارك سجن طرة ونقله إلى جلسات محاكمته بوسائل نقل المسجونين العاديين دون تمييز.

قضية التهاون فى رصد واتخاذ إجراءات تجميد واسترداد الأموال المنهوبة

إن حجم أموال الشعب المنهوبة الذى يتردد فى وسائل الإعلام العالمية يبرر اتخاذ خطوات وإجراءات غير تقليدية للتثبت من صدقها والسعى إلى استعادتها. ونقترح أن يبادر مجلس الشعب بإصدار تشريع لتعديل أحكام قانون الكسب غير المشروع رقم 62 لسنة 1975، والتأكد من دستورية المادة الثانية من ذلك القانون، التى يشير بعض القانونيين إلى أنها تمثل ثغرة قانونية تفتح الباب أمام جميع المحبوسين على ذمة التحقيقات فى قضايا الكسب غير المشروع، حيث أقر حكم محكمة النقض فى أبريل 2004 ببطلان تلك المادة وعدم دستوريتها لهدمها قرينة البراءة ونقلها عبء دليل الإثبات من النيابة العامة إلى المتهم، مما يعد مخالفة صريحة للمادة 67 من دستور 1971 والمادة 15 من الإعلان الدستورى الصادر فى 30 مارس 2011. وكذلك يهدف التعديل التشريعى المقترح للتمكين من سرعة محاكمة جميع المتورطين فى جرائم الاعتداء على المال العام، واتخاذ إجراءات أكثر حسماً فى التعامل مع الأموال والثروات المملوكة لهؤلاء الناهبين والموجودة داخل الوطن!

قضية عدم حسم محاكمات المتورطين فى قتل وإصابة الثوار والمعتصمين فى أحداث الثورة

لم يتم حسم قضية الشهداء والمصابين فى أحداثها منذ قيام الثورة وحتى الآن! والشعب كله مع أهالى الشهداء والمصابين لايزال فى انتظار صدور أحكام القضاء على المتهمين من ضباط وأفراد الشرطة والأمن المركزى، وأخيراً أفراد الجيش والشرطة العسكرية فى أحداث الاعتصام أمام مجلس الوزراء وشارعى قصر العينى والشيخ ريحان. ومما يثير الغضب الشعبى، ويشعر الجماهير بأنه لا شىء تحقق من أهداف الثورة، رؤية المتهمين بقتل وإصابة أبنائهم مطلقى السراح!

ومنذ الخطاب الأول للطاغية السابق يوم 1 فبراير2011 الذى جاء فيه «وفضلاً عن ذلك فإننى إزاء ما فقدناه من شهداء من أبناء مصر فى أحداث مأساوية حزينة أوجعت قلوبنا وهزت ضمير الوطن، أصدرت تعليماتى بسرعة الانتهاء من التحقيقات حول أحداث الأسبوع الماضى، وإحالة نتائجها على الفور إلى النائب العام ليتخذ بشأنها ما يلزم من إجراءات قانونية رادعة»، ورغم تنحى الطاغية عن السلطة وتولى المجلس الأعلى للقوات المسلحة إدارة شؤون البلاد، ورغم لجان تقصى الحقائق التى قرر المجلس تشكيلها فى أعقاب أحداث كنيسة المارياناب وماسبيرو، وأخيراً أحداث مجلس الوزراء وحريق المجمع العلمى وما ترتب عليها من وقوع المزيد من القتلى والجرحى - رغم كل ذلك، لم يُتخذ إجراء حاسم بشأن المطلب الشعبى بالقصاص من المتهمين الذين يثبت ارتكابهم تلك الجرائم. ومجلس الشعب مطالب بحسم تلك القضية المؤلمة، ليس بتشكيل مزيد من لجان تقصى الحقائق، ولكن بإصدار قانون يعاقب على جرائم قتل وإصابة الثوار والمعتصمين والمتظاهرين السلميين وتخصيص دوائر للمحاكمات السريعة للمتهمين سواء كانوا عسكريين أو مدنيين.

قضية التوافق على مبادئ الدستور الجديد

حين قامت الثورة فى 25 يناير 2011 كانت غايتها إسقاط نظام مبارك غير الديمقراطى القائم على الديكتاتورية وحكم الفرد المستبد، مستعيناً بآلة أمنية رهيبة للسيطرة على الشعب ومنع جميع القوى الوطنية من الحركة فى اتجاه التغيير الديمقراطى. ولم تكن أسس نظام الحكم البديل الذى يتمناه الثائرون واضحة سوى فى إشارات عامة تدور حول معانى الحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية، كما كانت الرغبة فى التخلص من الاستبداد والسيطرة هاجساً دفع الثائرين للبحث عن بديل أكثر ديمقراطية من النظام الرئاسى الذى تم تطبيقه منذ دستور 1956 المؤقت الذى أصدره «عبد الناصر» بعد أن رفض مشروع دستور 1954 الذى تبنى النظام البرلمانى الديمقراطى.

وتبلورت هذه الأمنيات الثورية فى دستور جديد يعبر عن أهداف الثورة ويؤسس لنظام حكم ديمقراطى لدولة مدنية حديثة تقوم على المواطنة وسيادة القانون. وعلى الرغم من المواقف المضادة لوثيقة المبادئ الأساسية للدستور من جانب أحزاب وقوى سياسية أصبحت مشاركة فى عضوية مجلس الشعب، فإن المجلس مطالب بالعمل على سرعة حسم قضية اختيار أعضاء الجمعية التأسيسية لوضع الدستور مع التخلى عن المواقف والتحيزات الحزبية والتركيز على معيار وحيد: أن يكون أعضاء الجمعية التأسيسية معبرين عن مختلف أطياف الشعب، وممثلين لحقيقة توجهاته وتطلعاته إلى مجتمع يتمتعون فيه بالكرامة الإنسانية والحرية والديمقراطية.

العدالة الاجتماعية وتأمين السلام الاجتماعى

فى أعقاب نجاح ثورة الشعب والشباب فى 25 يناير تفجر العديد من الاحتجاجات والاعتصامات التى تنادى بمطالب فئوية طال عليها الزمن من دون أن تلتفت إليها حكومات النظام البائد. وقد كان التجاهل هو أسلوب تلك الحكومات فى التعامل مع مطالب المحتجين والمعتصمين الذين طال اعتصام بعضهم لأسابيع أمام مجلس الوزراء ومجلس الشعب وأرصفة الشوارع المحيطة بهما، ومنهم موظفو الضرائب العقارية وخبراء وزارة العدل والعاملون بمراكز المعلومات بالمحليات وغيرهم. وتحول أسلوب النظام البائد إلى استخدام الآلة الأمنية الباطشة حين بدأت أصوات المحتجين تعلو بالهتاف ضد الرئيس السابق وعائلته باعتبارهم أصل البلاء!

ومن أجل تأمين الثورة وسد المنافذ أمام أعدائها من عناصر نظام مبارك الساقط لاستثمار تلك المطالب الشعبية فى إثارة الفوضى والانحراف بالثورة عن أهدافها، يجب على مجلس الشعب المبادرة لإعطاء قضية العدالة الاجتماعية أهمية قصوى بمراجعة التشريعات المنظمة لتلك القضية التى تمس مصالح ملايين من المصريين الكادحين والباحثين عن فرصة لحياة إنسانية كريمة، ومناقشة قضايا تحسين الرواتب ورفع الحد الأدنى للأجر إلى ما يكافئ مستويات تكلفة المعيشة

المتصاعدة، وتطوير نظام التأمينات الاجتماعية وزيادة الحد الأدنى للمعاشات بما يعادل نسبة معقولة من الحد الأدنى للأجور وترجمة المناقشات إلى تشريعات واجبة التنفيذ.

كذلك من المطلوب أن يتصدى مجلس الشعب لدراسة المشكلات والمصاعب التى تواجه طوائف متعددة من العاملين بالقطاع الخاص وشركات قطاع الأعمال العام التى تعرضت للخصخصة، وحتى العاملين فى كثير من وزارات الدولة والوحدات المحلية. وتتركز مطالب هؤلاء العاملين فى ضرورة توفير ظروف عمل آمنة ومستقرة ومساواتهم بزملاء لهم فى الرواتب والحوافز، أو تثبيتهم فى وظائفهم وضمان حقوقهم الوظيفية من تأمينات اجتماعية وأقدمية والحق فى جميع الضمانات التى توفرها قوانين العمل. وتبدو مشكلة العمال المؤقتين فى كثير من أجهزة الدولة والمحليات فى حاجة ماسة للحسم حفاظاً على استقرار هؤلاء العاملين وحماية لهم ولأسرهم مما يتعرضون له من تهميش وضياع.

تلك كانت موضوعات تمثل أزمات سياسية واجتماعية ملحة تحتاج إلى تشريع واضح وجرىء من مجلس الشعب الذى اختار الشعب أعضاءه ليخففوا عنه مشكلاته.. وإلى الرسالة القادمة.

31 يناير 2012

24.27. دعوة لكى يتحمل مجلس الشعب مسؤولياته [2 – 3]

وقعت أحداث مؤسفة فى مدينة بورسعيد ليلة الخميس الماضى الثانى من فبراير 2012 عقب مباراة كرة القدم بين ناديين مصريين راح ضحيتها ما يقرب من ثلاثة وسبعين قتيلاً ومئات الجرحى كلهم مصريون. وشهدت تلك الأحداث فراغاً أمنياً رهيبا ووقف أفراد الشرطة والأمن المركزى عاجزين - أو غير راغبين - عن التدخل وحسم الموقف قبل استفحاله.

وكان رد فعل مجلس الشعب سريعاً إذ عقد جلسة طارئة، وصفها الكثيرون من أعضاء المجلس بالتاريخية، واستمرت بضع ساعات قدم خلالها النواب، الذين أتيحت لهم الفرصة للحديث، توصيات تراوحت بين المطالبة بإقالة ومحاكمة جميع المسؤولين عن تلك المجزرة وفى مقدمتهم وزير الداخلية وسحب الثقة من الحكومة ومطالبة المجلس بتشكيل حكومة وحدة وطنية، وانتهاء بتحميل المسؤولية الكاملة عن مأساة بورسعيد للمجلس الأعلى للقوات المسلحة ومطالبته بتسليم السلطة لرئيس مدنى للجمهورية.

ولكن بقدر السرعة فى عقد الجلسة الطارئة لمجلس الشعب صبيحة يوم الكارثة، فإن أداء المجلس والنتائج التى انتهى إليها الاجتماع لم يكن على المستوى المنتظر من مجلس الشعب الأول فى عهد الثورة إلى الحد الذى جعل بعض أعضاء المجلس البارزين يصرحون لوسائل الإعلام - ومنهم من أرسل رسائل على البريد الإلكترونى وعلى الهاتف المحمول- بأنهم غير راضين عما انتهى إليه الاجتماع. وقد انصبت انتقادات المعترضين على عدم حسم القضية الأساسية، وهى قضية محاكمة المتهمين بقتل وإصابة الثوار والقصاص العادل منهم، والتى أصبحت وقوداً للثورة على مدى العام الماضى منذ 25 يناير 2011 وزادتها أحداث بورسعيد اشتعالاً. فمنذ بداية الثورة وحتى مذبحة بورسعيد تم قتل مئات الثوار وإصابة الآلاف منهم ولم تتم محاكمة ولا قصاص، والقلة الذى حوكموا تمت تبرئتهم!

ولا يزال الشعب فى انتظار إعلان تقارير لجان تقصى الحقائق التى أمر المجلس الأعلى للقوات المسلحة بتشكيلها منذ أيام الثورة وما تبعها من جرائم فى موقعة الجمل يومى الثانى والثالث من فبراير 2011 وأحداث ماسبيرو وشارع محمد محمود وميدان التحرير وشارع مجلس الوزراء وقصر العينى.

واليوم يجدد مجلس الشعب أحزان المواطنين ويثير غضبهم إذ يقرر فى الأسبوع الماضى تشكيل لجنة تقصى للحقائق بشأن شهداء ومصابى ثورة «25 يناير» التى طالب بها الأعضاء فى أولى جلساته يوم 23 يناير، كما وافق المجلس فى جلسته «التاريخية» على تكليف ذات اللجنة بتقصى حقائق مذبحة بورسعيد على أن تكون لها الأولوية!

وكان المجلس قد سبق له الموافقة على تشكيل لجنة أخرى لتقصى الحقائق حول استرداد أموال مصر المنهوبة إلى الخارج. والحقيقة أن أسلوب تشكيل لجان تقصى الحقائق من الأساليب البرلمانية المعتادة، ولكن طبيعة الجرائم التى ارتكبت فى حق المواطنين منذ بداية الثورة وقسوة الظروف التى مر بها الوطن ومعاناة أهالى الضحايا تجعل تشكيل اللجان أسلوباً عقيماً!

لقد كان الشعب ينتظر من نوابه المنتخبين أن يمطروا الحكومة التى وصفها رئيسها «بحكومة إنقاذ الثورة» بوابل من الأسئلة والاستجوابات وطلبات سحب الثقة ممارسين لصلاحياتهم فى الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية وفق المادة 33 من الإعلان الدستورى فى 30 مارس 2011.

ولقد اكتفى مجلس الشعب بتلقى طلب النائب د. عصام العريان المؤيد بتوقيع أكثر من مائة وعشرين نائباً لتوجيه الاتهام إلى وزير الداخلية بتهمة التقصير والإهمال وإحالته إلى اللجنة التشريعية للنظر فى مدى انطباق القانون رقم 79 لسنة 1958 بشأن محاكمة الوزراء ثم العرض على اللجنة العامة للمجلس ثم العرض على

المجلس مجتمعاً لاتخاذ قرار فى شأن الوزير، وتلك إجراءات لن يصبر عليها طويلاً الشعب المطالب بالقصاص من القتلة والمهملين والمحرضين.

وهذا ما يجعلنى أكرر الدعوة لأعضاء مجلس الشعب أن يكونوا ممثلين لشعب مصر جميعه والتخلى عن انتماءاتهم الحزبية والملاءمات السياسية وأن يمارسوا عملهم التشريعى والرقابى بروح الثورة التى أتت بهم إلى مقاعدهم فى المجلس. لن ينتظر الشعب منهم اعتذارات بطول إجراءات اللائحة الداخلية لمجلس الشعب لسحب الثقة من وزير الداخلية أو من الحكومة جميعها، بل ينتظر منهم تغيير اللائحة ذاتها لتقصير وتبسيط إجراءات سحب خاصة وقد جاء الإعلان الدستورى خلوا من موضوع سحب الثقة. كذلك لن ينتظر الشعب من «حكومة إنقاذ الثورة» مزيداً من الأعذار لتبرير عدم مسؤوليتها عن حالة الانفلات الأمنى، فقد التزمت تلك الحكومة باستعادة الأمن باعتبار تلك مهمتها الأولى، والشعب يطالب مجلسه المنتخب بسحب الثقة من الحكومة وتحمل مسؤولية تشكيل حكومة منتخبة.

ولن ينتظر الشعب أن يحال أمر قانون محاكمة الوزراء إلى اللجنة التشريعية لإبداء رأيها فى مدى سريانه، ولكن الشعب ينتظر أن يصدر المجلس على وجه السرعة قانوناً لمحاكمة الوزراء وكل المسؤولين المتهمين فى جرائم لا تطالها القوانين الحالية. وبالمناسبة فقد أصدرت المحكمة الدستورية العليا تفسيرا فى القضية رقم 1 لسنة 8 قضائية بالجلسة العلنية المنعقدة 16 من أبريل سنة 1977 " أن المحكمة التى تتولى محاكمة الوزراء تشكل فى مصر بعد انفصال الإقليمين المصرى والسورى من ستة من مستشارى محكمة النقض بدلاً من مستشارى محكمة النقض ومحكمة التمييز".

وقد تركزت رسالتى الأولى إلى أعضاء مجلس الشعب الجديد حول عدد من القضايا من بينها أهمية الإسراع بمحاكمة الرئيس السابق والمطالبة بإيداعه سجن طرة،

وحسم إسقاط رموز النظام السابق، فضلاً عن ضرورة التوافق على أسلوب اختيار أعضاء الجمعية التأسيسية لوضع الدستور الجديد.

وخلال الأسبوع المنقضى منذ نشر تلك الرسالة، حدثت تطورات مثيرة فى قضية انتقال السلطة من المجلس الأعلى للقوات المسلحة وما يرتبط بها من تساؤلات حول آلية وضع الدستور كان أبرزها المسيرات التى اتجهت إلى مجلس الشعب منادية بلاءات ثلاثة - لا للخروج الآمن للمجلس العسكرى، لا لانتخابات رئاسية تحت حكم العسكر، لا لوضع دستور تحت حكم العسكر، ثم ما تطورت إليه تلك المسيرات من اشتباكات بين منظميها وبين شباب حزب الحرية والعدالة الذين عهد إليهم بمسؤولية تأمين مجلس الشعب ومنع المظاهرات المنتمية للقوى السياسية المناهضة من الاقتراب من المجلس أو محاولة اقتحامه.

وكانت المسيرات إلى مجلس الشعب تطالب بضرورة تشكيل لجنة لها صفة الضبطية القضائية للتحقيق فى كل أحداث قتل المتظاهرين منذ يناير وحتى أحداث مجلس الوزراء، وتقديم المسؤولين عنها للمحاكمة، سواء كانوا من الجيش أو الشرطة وأياً كانت مناصبهم الحالية، وتشكيل لجنة فورية من أعضاء مجلس الشعب تختص بكل الشؤون والإجراءات التى تستلزمها الانتخابات الرئاسية وفتح باب الترشح لهذه الانتخابات فى موعد أقصاه 11 فبراير المقبل، على أن تجرى الانتخابات خلال مدة أقصاها 60 يوما من فتح باب الترشح، وتشكيل لجنة من منظمات المجتمع المدنى المصرية والثوار للمشاركة فى الإشراف على انتخابات الرئاسة إلى جانب الإشراف القضائى الكامل. وهددت القوى الثورية الست والثلاثين التى شاركت فى تلك المسيرات، بأنه فى حال عدم تعامل مجلس الشعب بجدية مع تلك المطالب، سوف يتم اتخاذ إجراءات تصعيدية بدعوة الجماهير للنزول إلى الميدان فى 10 فبراير، ودراسة الدخول فى اعتصام مفتوح أمام مجلس الشعب بدءا من 11 فبراير.

من ناحية فقد كانت أحداث بورسعيد مناسبة لتجدد المطالب الشعبية بسرعة تسليم المجلس الأعلى للقوات المسلحة بتسليم مسؤولية إدارة شؤون البلاد لسلطة مدنية منتخبة، وطالب كثير من أعضاء مجلس الشعب بسرعة انتخاب رئيس للجمهورية. ولقد تعددت الرؤى فى قضية نقل السلطة ووضع الدستور وانتخاب رئيس الجمهورية. وفى خضم التيه تنحصر القوى المؤثرة فى المشهد السياسى، حتى الآن، فى أطراف ثلاثة هى حزب الحرية والعدالة الناطق باسم جماعة الإخوان المسلمين وصاحب الأغلبية فى مجلس الشعب، والمجلس الأعلى للقوات المسلحة، والجماعات والائتلافات الشبابية المعبرة عن الثورة.

فأما حزب الحرية والعدالة فهو يؤكد تمسكه بخارطة الطريق التى أعلنها المجلس الأعلى للقوات المسلحة بناء على توصيات لجنة التعديلات الدستورية بإجراء الانتخابات التشريعية لمجلسى الشعب والشورى أولاً ثم الانتهاء من وضع الدستور الجديد وأخيراً تتم انتخابات رئيس الجمهورية فى 30 يونيو 2012. وأما المجلس الأعلى للقوات المسلحة فقد أعاد النظر فى خارطة الطريق عدة مرات منذ مدد الفترة الانتقالية من شهر سبتمبر2011 لتنتهى فى مارس 2013، ثم عاد لتكون نهاية 2012 هى موعد تسليمه السلطة، وأخيراً قرر أن يكون الثلاثين من شهر يونيو 2012 هو الموعد المحدد لتسليم السلطة والعودة إلى الثكنات، وإن جاء فى صحف صباح الثلاثاء 31 يناير 2012 أن مصدراً برئاسة مجلس الوزراء قد صرح بأن المشير حسين طنطاوى يفكر فى تسليم السلطة قبل 30 يونيو بشهر.

ويبقى من ثالوث القوى المؤثرة فى مسيرة الثورة الطرف الثالث وهم جماهير الشعب والثوار أصحاب الثورة وصناعها الذين قدموا الشهداء والدماء، والذين سجنوا وحوكموا أمام المحاكم العسكرية واتهموا بالبلطجة والعمالة لأطراف أجنبية تتولى تدريبهم وتمويلهم لإثارة الشغب وعدم الاستقرار فى البلاد. هذا الطرف هو الذى سيكون الغلبة فى تقرير مصير الوطن.

والأمل أن يستجيب مجلس الشعب - وفى مقدمته حزب الحرية والعدالة - إلى مطلب الشعب ويصدر قانوناً لينظم إجراءات وضع الدستور الجديد وانتخاب رئيس الجمهورية فضلا عن قوانين لتنظيم محاكمات ناجزة وتوقيع القصاص العادل بحق المتورطين فى قتل وإصابة الثوار، وذلك حتى يستقر الوطن وتبدأ المسيرة الثورية نحو التحول الديمقراطى والتنمية الشاملة.

08 فبراير 2012

25.28. رد الفعل كأسلوب عمل مجلس الشعب! [3 – 3]

مضت ثلاثة وعشرون يوماً منذ الانعقاد الأول لمجلس الشعب، وكانت الحصيلة حتى الآن غير مرضية للمواطنين والمراقبين على السواء. وكان أبرز أوجه النقد الموجهة إلى المجلس - ولا تزال - هو غياب رؤية واضحة وخطط محددة لما يريد المجلس تحقيقه فى مجالات اختصاصه المحددة فى نص المادة 33 من الإعلان الدستورى الصادر فى 30 مارس 2011 من حيث تقرير السياسة العامة للدولة، والخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والموازنة العامة للدولة، وممارسة الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية. ويعانى فى هذا القصور سواء من فازوا بالأغلبية أو من الكتل البرلمانية الأساسية والنواب المستقلين، وإن كانت الكتلة البرلمانية الأساسية الممثلة فى حزب الحرية والعدالة وحزب النور تتحمل المسؤولية الكبرى عن مستوى الأداء البرلمانى الباهت حتى الآن.

لقد اتسم أداء المجلس، حتى الآن، بأسلوب رد الفعل استجابة لظروف خارجية مثل مطالب أسر شهداء ومصابى الثورة وأحداث بورسعيد بأكثر مما عكس وجود خطة لتوجيه أعمال المجلس، وإن كانت الاستجابة السريعة لهموم الوطن والمواطنين أمراً محموداً، إلا أن أخذ زمام المبادرة والتوجه نحو تحقيق إنجازات مخططة هو الأسلوب الأفعل لمجلس الشعب الأول فى عهد الثورة.

فقد كان المنتظر أن يبادر حزب الأغلبية، الذى يسيطر على أغلبية لجان مجلس الشعب، إلى الإعلان عن توجهاته بالنسبة لكم القوانين التى صدرت بمراسيم بقوانين عن المجلس الأعلى للقوات المسلحة، والتى بلغ عددها حتى 28 ديسمبر 2011 مائتين وأربعين قانوناً كان لتطبيقها تأثيرات مختلفة فى مسيرة التحول الديمقراطى عبر السنة الأولى من عمر الثورة. فقد كان الشعب والأحزاب والقوى السياسية - ولا يزالون - ينتظرون أن يبادر نواب الشعب إلى مناقشة تلك القوانين، ونخص بالذكر تعديلات قانون الأحزاب وقانون مباشرة الحقوق السياسية وقانونى مجلسى الشعب

والشورى، وإبداء الرأى بشأنها حيث إنها لم تحظ بفرص كافية لمناقشتها فى حوار مجتمعى يستهدف التعرف على وجهات النظر المختلفة وإجراء حوارات مع القوى السياسية ومنظمات المجتمع المدنى المعبرة عن الضمير الشعبى. وعلى سبيل المثال كانت تعديلات قانون الأحزاب مناقضة لما أجمعت عليه آراء الأحزاب والقوى السياسية من أن يكون تأسيس الأحزاب السياسية بالإخطار على ألاَّ تكون أحزابا دينية أو عسكرية أو فئوية، وأن تكون السلطة القضائية وحدها هى المرجع لتقرير ما هو مخالف للدستور والقانون والنظام العام والآداب والمقومات الأساسية للمجتمع، أو ما يعتبر خروجا على الالتزام بالعمل السلمى. كما أن قانون الأحزاب السياسية المعدل قد نص على أن يكون عدد الموقعين على طلب التأسيس خمسة آلاف من أعضاء الحزب على أن يكونوا من عشر محافظات على ألا يقل عددهم عن ثلاثمائة عضو فى كل محافظة، وأدى هذا القيد إلى تعذر تأسيس الأحزاب المعبرة عن فكر الثورة وأهدافها وعدم نجاح شباب ثورة 25 يناير فى تأسيس أحزاب، بينما كانت الأمور ميسرة لرجال الأعمال وعناصر الحزب الوطنى الديمقراطى المنحل فى أن يسارعوا إلى تشكيل أحزاب تعتبر فى الأساس إعادة إنتاج للحزب المرفوض شعبيا. والغريب فى أمر هذا القيد أنه مخالف لما نص عليه قانون الأحزاب السابق رقم 40 لسنة 1977 من أن عدد المؤسسين للحزب لا يتجاوز الخمسين عضواً تمت زيادتهم إلى ألف عضو بموجب التعديل الذى أجرى على ذلك القانون فى عام 2005!

وإلى جانب مراجعة القوانين التى أصدرها المجلس الأعلى للقوات المسلحة باعتباره كان يتولى السلطة التشريعية قبل تشكيل مجلس الشعب، فهناك كم هائل من التشريعات المؤثرة على مجمل النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التى تحتاج إلى التطوير والتحديث بروح ثورية تواكب أهداف التحول الديمقراطى ورغبات الشعب فى إقامة دولة سيادة القانون والمواطنة والعدالة الاجتماعية. ويأتى إنجاز قانون السلطة القضائية فى مقدمة برنامج للإصلاح التشريعى الشامل للتأكيد

على استقلال القضاء وفق مطالب نادى القضاة ومختلف القوى السياسية والمجتمعية التى ترى فى استقلال القضاء صمام أمان للمجتمع وتأكيداً للديمقراطية وضمان الحقوق والواجبات. وتتفق الآراء على أن المقصود باستقلال القضاء هو عدم جواز التدخل والتأثير من قبل الغير على ما يصدر عنه من إجراءات وقرارات وأحكام، وأن يكون القضاء سلطة مستقلة تقف على قدم المساواة مع السلطتين الأخريين للدولة (السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية)، وأن يتحقق لهذه السلطة مقومات الحياد. والمراد من مجلس الشعب أن يؤكد استقلال القضاء بجميع درجاته، وأن يكون مجلس القضاء الأعلى هو المختص بجميع أمور القضاة، وأن يحقق الفصل بين سلطتى الاتهام والتحقيق، وضمان استقلال النيابة عن وزير العدل، وتعيين رؤساء المحاكم العليا (الدستورية، الإدارية العليا، النقض، وكذلك النائب العام)، إما بالأقدمية أو الانتخاب من بينهم، وتبعية التفتيش القضائى لمجلس القضاء الأعلى وليس لوزير العدل. وأخيرا توفير ضمانات المحاكمة العادلة والتقاضى للمواطنين وإلغاء جميع صور القضاء الاستثنائى وحظر محاكمة المدنيين أمام محاكم عسكرية وإعادة محاكمة كل من سبق الحكم عليه من محكمة عسكرية أمام قاضيه الطبيعى.
كذلك ينبغى تأكيد الاستقلال المالى للسلطة القضائية لمنع تأثير السلطة التنفيذية عليها، وكذلك يعتبر من المطالب الجوهرية فى برنامج الإصلاح التشريعى إعادة تشكيل المحكمة الدستورية العليا من بين رؤساء الهيئات القضائية بحكم مناصبهم واختيار رئيسها من بينهم وفق نظام يحدده قانونها.
ولا شك أن مشروع قانون السلطة القضائية جدير بأن يوليه مجلس الشعب عناية خاصة لتفادى تكرار زوبعة أواخر العام الماضى ومعالجة أسباب اعتراض نقابة المحامين وجموع المحامين ضد المادة الثامنة عشرة من المشروع.
والفساد باعتباره إحدى أبرز نتائج نظام الحكم البائد يمثل قضية وطنية ملحة تحتاج إلى اهتمام مجلس الشعب، فقد انتشر الفساد فى جميع مجالات الحياة وتورطت فيه

أعداد غير مسبوقة من رموز الحكم وقادة النظام والحزب المنحل. وتشهد مصر الآن حالة غير عادية من التحقيقات فى قضايا فساد تباشرها النيابة العامة ونيابة الشؤون المالية وجهاز الكسب غير المشروع، الأمر الذى يحتم سرعة إعداد إطار تشريعى ومؤسسى لمكافحة الفساد فى مصر يتضمن عناصر تتوافق مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد الصادرة فى ديسمبر 2003 وصادقت مصر عليها فى فبراير 2005، كما يتضمن الإطار التشريعى المقترح إنشاء هيئة النزاهة ومكافحة الفساد كجهاز حكومى مستقل ومنفصل عن أجهزة الدولة ولا يتبع أياً منها، ويكون للهيئة صلاحيات فى رسم سياسات النزاهة ومكافحة الفساد على مستوى الدولة، وفى اتخاذ التدابير التى تكفل تنفيذها.

وفى مجال السياسات العامة للدولة، التى يختص مجلس الشعب بتقريرها، من المتوقع أن يعد مجلس الشعب خطة لمراجعة أهم السياسات التى كانت وبالاً على مصر والمصريين وفى المقدمة منها سياسات الاقتراض المحلى والأجنبى، وسياسة خصخصة شركات قطاع الأعمال العام، وتصدير الغاز الطبيعى، وسياسة التعامل مع الكيان الصهيونى باستخدام مكونات صناعية إسرائيلية فيما عرف باتفاقية الكويز، وسياسة إهدار الموارد الوطنية فيما أطلق عليه «المشروعات القومية العملاقة». ومن قبيل الصدف أن يكون الدكتور الجنزورى، رئيس الوزراء الحالى، هو المسؤول عن جانب كبير من برنامج الخصخصة والمسؤول الأوحد عن المشروعات القومية العملاقة وفى مقدمتها مشروع توشكى، بما يتيح للمجلس فرصة مناقشته فى تلك السياسات ونتائجها الوخيمة على الاقتصاد الوطنى.

ويمثل تحديد إطار الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية أحد الاختصاصات المكلف بها مجلس الشعب والجديرة بأن تحظى بالعناية والاهتمام. وفى هذا المقام أقترح على نواب الشعب إصدار توجيهاتهم للحكومة، سواء الحالية أو المتوقع أن يشكلها حزب الأغلبية مع أحزاب أخرى، بأن تهتم الخطة الجديدة بالاستثمار العلمى

لما تملكه مصر من موارد أهمها المورد بما فيه من تكوينات شبابية متطلعة إلى التغيير ومستوعبة لتقنيات الاتصالات والمعلومات الحديثة وقادرة على التواصل الفعال مع الغير محلياً وخارجياً، وطاقة علمية مهولة من أساتذة الجامعات والباحثين فى مراكز البحوث، وما يقرب من ثمانية ملايين مصرى يعيشون ويعملون فى الخارج ويمثلون قوة تأثير محتملة فى تطوير مسار التنمية المستدامة فى مصر.

وجدير بمجلس الشعب أن يوجه الحكومة - ويراقبها - إلى استثمار الموقع العبقرى لمصر عند ملتقى قارات أفريقيا، آسيا، وأوروبا، ويطل على البحرين الأبيض المتوسط والبحر الأحمر، والعناية بالأرض المصرية وتبلغ 238 مليون فدان منها أرض زراعية نحو 8.6 مليون فدان (3.6%)، وكذا الموارد المائية المتعددة المصادر، المياه الفيضية وتصل عبر نهر النيل، مياه الأمطار والسيول، والمياه الجوفية. ويبلغ إجمالى تلك الموارد نحو 72.36 مليار م3، هذا فضلاً عن نهر النيل الذى يجرى من جنوب مصر إلى شمالها بطول 1532 كيلومتراً.

أما تطوير قناة السويس لتصبح مركزاً لوجستياً عالمياً فيستحق اهتمام مجلس الشعب، وكذا شبه جزيرة سيناء الغنية بالموارد المعدنية، البترول، الفوسفات، الحديد، المنجنيز ومنتجات المحاجر من الجرانيت والبازلت والرخام والحجر الجيرى ورمل الزجاج، فضلاً عن المساحات القابلة للزراعة فيها، ولعل الإشعاع الشمسى الذى يمثل مصدراً مهماً للطاقة ويمكن استخدامه فى توليد الكهرباء يكون من بين اهتمامات مجلس الشعب الموقر.

13 فبراير 2012

26.29.عثرات على طريق الثورة!

جاء قرار الدكتور محمد البرادعى بعدم الترشح لمنصب رئيس الجمهورية صادماً لكل القوى الوطنية المناضلة فى سبيل التغيير، وتأكيد مدنية الدولة والخروج من عباءة نظام مبارك الذى أسقطه الشعب فى 25 يناير، وأحسب أن قرار د. البرادعى لم يكن مفاجئاً للمتابعين للشأن الوطنى فقد كان غيابه ملحوظاً فى الآونة الأخيرة اعتراضاً منه على أسلوب إدارة البلاد. لذلك لم يكن قرار الانسحاب من الترشح بعيداً عن حالة الرفض من جانب طوائف متزايدة من الشعب، وخاصة شباب الثورة، للقرارات والإجراءات التى تمت منذ قيام الثورة واتضح عجزها عن تحقيق أهداف وتطلعات الشعب.

لقد دفع الشعب المصرى ثمناً غالياً فى سبيل استرداد حريته بعد سنوات ثلاثين عجاف مارس النظام الديكتاتورى خلالها كل صنوف الاستبداد والاستعلاء وحرمان الشعب من حقوقه الطبيعية التى كفلها له الدستور - رغم ما أدخل عليه من تعديلات أفرغته من مضمونه لحساب تأكيد سيطرة الحاكم على مقدرات الوطن والتحكم فى رقاب العباد- وكان يوم الخلاص يوم ثار الشعب عن بكرة أبيه مطالباً برحيل الطاغية مردداً «الشعب يريد إسقاط النظام»، وخلال الثمانية عشرة يوماً الأولى من ثورة الخامس والعشرين من يناير، كان صوت الشعب الهادر فى ميدان التحرير وغيره من ميادين الثورة فى طول البلاد وعرضها يطالب بالحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية.

كان الشعب فى تلك الأيام الرائعة من شهر يناير متوحداً وانصهر فى موقف لم تفسده دعاوى الحزبية البغيضة والتعصب الذى كاد يقسم الوطن إلى فئات وطوائف متناحرة، وكأن المصريين لم يحققوا بوحدتهم واتحاد كلمتهم تلك الثورة التى خلصتهم من الطاغوت وكادت أن تكون بداية لتحول تاريخى على طريق الديمقراطية.

وكان المفترض أن تكون ثورة 25 يناير هى نقطة البداية لبناء مصر الجديدة المتحررة من الاستبداد والظلم وغياب الديمقراطية، ولكن وبدلاً من إسقاط عناصر النظام القديم تأجل بناء النظام الديمقراطى الجديد بما يتيح الفرصة لعناصر الثورة أن تؤكد مفاهيمها وتوجهاتها الوطنية، نشأت توجهات معاكسة تعمل على تعويق مسيرة التحول الديمقراطى وإعادة بناء مؤسسات الوطن الدستورية والسياسية بما يحقق للإنسان المصرى أن يستعيد سيطرته على مقدرات الوطن شريكاً كاملاً فى الحقوق والواجبات.

وكانت غاية أغلب المصريين - ولا تزال- بناء دولة حديثة ديمقراطية ذات طبيعة مدنية، دولة المواطنة الحقة وسيادة القانون يكون الشعب هو مصدر السلطات، دولة ينعم فيها المصريون بالحرية والعدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص، دولة استقلال القرار الوطنى. وكان الأمل - ولا يزال - أن يصدر دستور جديد يتضمن تلك الغايات الإنسانية الغالية التى أكدتها الشرائع السماوية واحترمتها دساتير العالم الحديثة.

وإذا استرجعنا أحداث السنة الأولى من عمر الثورة نستطيع أن نرصد عدداً من العثرات - أو إن شئنا الدقة فلنقل أخطاء - كان لها تأثيرات سالبة على الثورة إذ عطلت مسيرتها وحادت بها عن الطريق المنطقى الذى كان حرياً أن يبلغ بها درجة متقدمة فى سباق الزمن لتحقيق أهداف الشعب فى الحرية والعدالة والكرامة، وكان جديراً بإنجاز مرتبة عالية فى خطة التحول الديمقراطى.

أول تلك العثرات - أو الأخطاء - كان الوقوع فى الشرك الذى خطط له الرئيس المخلوع ودعا إليه فى خطابه يوم 28 يناير بتعديل عدد محدود من مواد دستور 1971، وقد ترتب على هذا الخطأ الاستراتيجى صرف النظر عن مطالبة الشعب بوضع دستور جديد بحجة أن الدستور الجديد سوف يستغرق فترة طويلة قد تمتد لأكثر من عامين بينما تعديل مواد فى الدستور القائم لن يستغرق إلا أياماً.

وكانت العثرة الثانية فى مسيرة الثورة هى تغيير اللجنة التى شكلها اللواء عمر سليمان، فترة شغله منصب نائب رئيس الجمهورية، وكانت تضم الدكتور يحيى الجمل والدكتور أحمد كمال أبوالمجد والمستشار سرى صيام وغيرهم واستبدال بها لجنة أخرى برئاسة المستشار طارق البشرى والمحامى صبحى صالح، عضوى جماعة الإخوان المسلمين والدكتور عاطف البنا، وأتمت لجنة التعديلات الدستورية عملها فى أيام قليلة أعقبتها الدعوة إلى استفتاء شعبى حول المواد التى جرى تعديلها وأصر المجلس الأعلى للقوات المسلحة على أن تبنى خريطة الطريق التى أوصت بها اللجنة بإجراء الانتخابات التشريعية قبل وضع الدستور الجديد أو انتخاب رئيس الجمهورية، وهو الرأى الذى باركته جماعات الإسلام السياسى وفى مقدمتهم جماعة الإخوان المسلمين لما رأوا فيه مصلحتهم.

ثم كانت العثرة الثالثة هى الخطأ التاريخى الذى جرى بتبنى المجلس الأعلى للقوات المسلحة خارطة الطريق التى تضمنها الإعلان الدستورى بتاريخ 30 مارس 2011 الذى حدد إجراء الانتخابات التشريعية بعد ستة أشهر من تاريخ ذلك الاعلان -أى نهاية سبتمبر والتى تم تأجيلها إلى 28 نوفمبر 2011- يعقبها وضع الدستور الجديد للبلاد بواسطة جمعية تأسيسية لم تكشف لجنة التعديلات الدستورية عن كيفية تشكيلها ولا الشروط الواجبة فى أعضائها، مما أثار جدلاً شديداً حتى الآن فى شأن شروط ومعايير اختيار أعضائها.

والعثرة الرابعة هى عدم إصدار المجلس الأعلى للقوات المسلحة إعلاناً دستورياً لاحقاً يحدد أمرين، الأمر الأول إعلان المبادئ الأساسية للدستور شاملاً مواد تتعلق بالحريات والحقوق العامة للشعب بجميع طوائفه والتى تمثل ركناً مهماً من الدساتير الحديثة والعهود والمواثيق العالمية لحقوق الإنسان، والأمر الثانى المعايير الموضوعية لاختيار أعضاء الجمعية التأسيسية بحيث تضم ممثلين عن طوائف المجتمع فلا ينفرد فصيل أو عدة فصائل بصياغة دستور لا يعبر عن الأمة بجميع

طوائفها، الأمر الذى يضمن أن تكون الدولة التى ننشدها بعد الثورة هى دولة المواطنة وسيادة القانون فى ظل ديمقراطية حديثة يتساوى فيها المصريون جميعاً فى الحقوق والواجبات وينعمون بالحرية والعدالة وتكافؤ الفرص والأمان.

وتمثلت العثرة الخامسة فى عدم إعداد قانون جديد للأحزاب السياسية والاكتفاء بإدخال تعديلات جزئية لم تحقق الغاية من إطلاق حرية تأسيس الأحزاب بمجرد الإخطار كما كانت تطالب بذلك كل الأحزاب والقوى السياسية، فجاء القانون المعدل مشوها، ولعل أخطر ما جاءت به تعديلات قانون الأحزاب زيادة أعداد مؤسسى أى حزب إلى ثلاثة آلاف مؤسس بعد أن كان العدد ألفاً فى القانون القديم، مما أوجد عقبة فى طريق شباب الثورة فلم يتمكنوا من تأسيس أحزاب تمثلهم وتعبرعن مطالبهم فى التغيير، وكان الفائزون فى سباق تأسيس الأحزاب الجديدة هم رجال الأعمال الأعضاء السابقون للحزب الوطنى الديمقراطى «المنحل»، ورغم أن القانون حظر تأسيس أحزاب على أساس ديني، فإن أحزابا قد تأسست ولها مرجعيات دينية واضحة ومعلنة على ألسنة قادتها والمتحدثين بأسمائها وشاركوا فى الانتخابات بشعاراتهم الدينية بدون أن تتخذ اللجنة القضائية للانتخابات أى إجراء مما نص عليه القانون.

وكانت العثرة السادسة هى التعديلات المبتسرة فى مجموعة القوانين الأساسية، التى تكون أعمدة النظام الديمقراطى، وهى قوانين مباشرة الحقوق السياسية وقانونيا مجلسى الشعب والشورى وقانون تقسيم الدوائر الانتخابية فقد جاءت كلها على خلاف ما توافقت الأحزاب من أن تكون الانتخابات بنظام القائمة النسبية المغلقة ولكن ما تم بإقرار الانتخاب بالنظام الفردى والقائمة النسبية بمعدل 50% من الدوائر لكل النظامين، ثم تم تعديل القانون ليكون تقسيم الدوائر بنسبة الثلث للنظام الفردى والثلثين للقوائم الحزبية، ثم جرى تعديل آخر بالسماح للأحزاب بالترشيح على المقاعد الفردية إلى جانب ترشيح القوائم مما أخل بتكافؤ الفرص بين المستقلين والأحزاب.

وإذا كان لمسيرة الثورة أن تستعيد زخمها وتحقق أهدافها فينبغى العودة إلى المنطق الثورى السليم بانتخاب جمعية تأسيسية لوضع الدستور الذى يحدد معالم الطريق نحو الديمقراطية التى قامت الثورة من أجلها.

17 يناير 2012

27.30.ولاتزال الثورة مستمرة!

بعد أيام قليلة سوف يحتفل المصريون بالعيد الأول لثورتهم التى هزت أركان الظلم والاستبداد، وأجبرت الطاغية على التنحى وقضت على حلمه بتوريث الحكم لابنه. والمصريون لابد أن يتذكروا أحداث سنة كاملة من الكفاح من أجل تحقيق أهداف ثورتهم التى ضحوا - ولايزالون - من أجلها بأرواح شهداء أبرار ومصابين كرام على الوطن.

يتذكر المصريون أحداث ثمانية عشر يوما خالدة بلغت ضراوة أعمال العنف المفرط من قبل رجال الشرطة والأمن المركزى أشدها فى محاولة لإرهاب الثوار وإنقاذ حكم الطاغية. سيذكر المصريون يوم جمعة الغضب فى الثامن والعشرين من يناير،

وكيف صمد الثوار للطاغية وأذنابه وأصروا على رحيله، كما أصروا على رفض خديعة الحوار التى كلف بها الطاغية نائبه عمر سليمان، وكان قرارهم من ميدان التحرير "لا حوار إلا بعد الرحيل".

ولكن مشيئة الله سبحانه وتعالى هيأت للوطن انفراجة لم تخطر على بال الطاغية وزبانيته، واحتشد الشباب وآزرهم الشعب كله فى ميادين التحرير بالقاهرة والإسكندرية والسويس والمنصورة وكل مدن المحروسة هادرين بقرار الثورة «الشعب يريد إسقاط النظام». ورغم محاولته الالتفاف على مطالب الثوار بخطابه الذى حاول الطاغية فيه أن يدغدغ عواطف الشعب الطيب الذى أعقبته موقعة الجمل يومى الثانى والثالث من فبراير، كان رد المصريين فى كل مكان «ارحل.. ارحل». ولم يكن أمام الطاغية، وهو يرى نظامه الهش يتهاوى أمام صيحات الجماهير، إلا الرحيل.

جاءت ثورة الخامس والعشرين من يناير 2011 لتكون اللحظة الفارقة والفاصلة فى تاريخ مصر، حين أسقط الشعب نظاماً فاسداً مستبداً طالما جاهد المواطنون الشرفاء لفضح سلبياته، مطالبين بالتغيير الديمقراطى والإصلاح السياسى

والدستورى لإقامة العدالة الاجتماعية وسيادة القانون. إن الحالة المصرية بعد مرور سنة على ثورة 25 يناير لاتزال ترزح تحت أوزار وسلبيات ما صنعه مبارك بالوطن والشعب، وزاد عليها استمرار حالات الفوضى والتشرذم الذى أصاب ثوار ميدان التحرير، وتسلق مجموعة من رجال المال والأعمال وجماعات الفكر المتشدد لركوب موجة الثورة وتحويلها لخدمة أغراضهم وأفكارهم.

لايزال المشهد الوطنى المصرى بعد 25 يناير يبدو استمراراً لما كان عليه قبلها، فلم تصل الثورة إلى مواقع الحكم وإدارة شؤون البلاد ومؤسسات الدولة وكثير من منظمات المجتمع. لايزال الطاغية يرتع فى مال الشعب يلقى العناية الفائقة فى محل إقامته بالمركز الطبى العالمى، وينتقل إلى محكمة الجنايات ممددا على سرير طبى بطائرة خاصة.

ولايزال أركان حكمه قابعين فى محبسهم بسجن طرة مع ولديه ولا يعلم إلا الله مصير القضايا التى يحاكمون فيها، ليس بأسباب تتعلق بإفسادهم الحياة السياسية وتزوير الانتخابات، ولكن فى قضايا تربح وكسب غير مشروع، وتلك جرائم تستحق العقاب، ولكن جرائمهم الحقيقية فى حق الوطن أهم وأخطر.

واليوم، ورغم كل ما يشاهده المصريون من أحداث لا يتمنى أحد استمرارها، فإن للثورة فضل أن حققت لمصر انعتاقها من أسر الطغيان والديكتاتورية. اليوم يملك الشعب قراره وحقه فى الاختيار وتقرير مصيره. اليوم استطاع المصريون أن يقولوا «لا»، بعد أن كسروا حاجز الصمت ونزعوا الخوف من نفوسهم. اليوم يملك المصريون حقهم فى الاختيار ويستطيعون الاعتراض على القرارات التى لا ترضيهم.

اليوم بدأت مصر تستعيد موقعها على الخريطة الدولية والإقليمية وعاد الناس فى كل مكان يتحدثون عن ثورة مصر وعظمة الدور المصرى الذى افتقدوه كثيراً أيام النظام البائد. واليوم نرى أبناء مصر فى داخل الوطن وخارجه يلتفون حول هدف واحد هو بناء مصر الديمقراطية، دولة العدالة والحرية والقانون، وإن اختلفت الطرق التى

يعتقدون أنها الأفضل للوصول إليه، إلا أنهم فى خلافهم مدعوون إلى التزام النهج الديمقراطى والخضوع لحكم الأغلبية كما تشهد الانتخابات التشريعية التى انتهت بمراحلها الثلاث وعبر المصريون عن اختيارهم الذى لا نملك إلا احترامه والأمل أن يكون اختياراً صائباً.

إن ما تحقق فى مسار إعداد البنية الأساسية للنظام الديمقراطى الجديد هو قليل جداً بكل المقاييس، وما تحقق فعلاً على أرض الواقع لا يخلو من تعقيدات وتشوهات تقلل من تأثيره على مستقبل الديمقراطية فى مصر. ولاتزال القضية الجوهرية هى صياغة دستور جديد يحقق آمال الشعب فى الحرية والديموقراطية والعدالة. فالدستور الجديد، وهو الركن الأساس فى إقامة النظام الديمقراطى الذى قامت ثورة 25 يناير من أجل تحقيقه، لم يتم وضعه وهناك خلافات شديدة حول تشكيل الجمعية التأسيسية التى ستكلف بوضعه.

إن الأمل كان أن تمضى ثورة الخامس والعشرين من يناير فى مسيرة التحول الديمقراطى على أساس توافق وطنى يجمع شباب الثورة وطوائف الشعب جميعهم، متحدين فى الغايات والأهداف كما كانوا وحدة صلبة خلال الأيام الثمانية عشرة المجيدة التى انتهت بتخلى الرئيس المخلوع عن منصبه، ولكن توالى الأيام وتداعيات الأحداث وتفاقم المشكلات الاقتصادية والمجتمعية، وفشل شباب الثورة فى التحالف الحقيقى وتكوين حزب أو أحزاب تعبر عن فكر الثورة وأهدافها، وارتكاب الخطأ التاريخى المتمثل فى تقبل المجلس الأعلى للقوات المسلحة إجراء تعديلات فى عدد محدود من مواد دستور 1971 واستفتاء الشعب عليها وانحياز جماعات الإسلام السياسى بقوة لفكرة إجراء الانتخابات التشريعية قبل وضع الدستور الجديد وقبل الانتخابات الرئاسية - كل ذلك أوجد حالة غير مسبوقة من التشرذم الوطنى حتى كاد الوطن ينقسم إلى فصائل متنابذة، وكادت فكرة الثورة والتغيير الثورى تتوارى فى زحام الأحداث والكوارث التى حلَّت بالوطن.

أريد أن يرى المصريون الجانب المشرق من إنجازات ثورتهم الرائعة التى أثارت إعجاب العالم وقدمت نموذجاً غير مسبوق فى التغيير الديمقراطى. وأريد أن يتعاون المصريون فى التغلب على المصاعب التى تمر بها البلاد الآن، وهى للحق ليست بفعل الثورة ولا الثوار، ولكنها محصلة سياسات وممارسات نظام فاشل استمر ثلاثين عاماً، وكان من الطبيعى أن تتفجر بعد سقوطه وإتاحة الفرصة للمواطنين أن يعبروا عما كانوا يعانونه من مشكلات.

أريد أن ينظر المصريون إلى مستقبل الأيام وما يمكنهم تحقيقه لمصر بتماسكهم ووحدتهم وحرصهم على ألا يتركوا أى فرصة يتسلل منها أعداء الثورة والوطن من الداخل أو الخارج ليضربوا ثورتهم ويفرقوا جمعهم. أهل قاموا بثورتهم وهم يطالبون باستكمال مسيرتها، وسوف ينجحون بإذن الله فى تحقيق التغيير الديمقراطى من أجل وطن حر ومجتمع تسوده الحرية، وسينجحون فى تدعيم قيم المواطنة لضمان سلامة الوطن وتأمين مستقبله، وسينجحون فى تحقيق مستوى أفضل من جودة الحياة لهم وللأجيال القادمة، وسينجحون فى إقامة مجتمع يتمتعون فيه بحياة حرة كريمة يأمن فيها المواطن على حاضره ومستقبله، وسينجحون فى توفير حياة أساسها الحرية والديمقراطية واحترام كرامة الإنسان وحقوقه، وسينجحون فى تأكيد سيادة القانون والمساواة بين الحكام والمحكومين فى الامتثال لحكم القانون، وسينجحون فى المحافظة على استقلال القضاء، وسينجحون فى تحقيق تكافؤ الفرص للجميع وعدم التمييز بينهم على أساس سوى حكم القانون.

لن يصح إلا الصحيح ..وسيبقى الشعب مدافعاً عن حقه فى الحرية الديمقراطية والعدالة الاجتماعية وستحقق الثورة أهدافها.. وستشرق الشمس من جديد بعد أن يحقق الشعب أمله الثورى فى التحول الديمقراطى ويحقق أهداف ثورته المجيدة.

10 يناير 2012

28.31. فى انتظار جولة جديدة من الحوار الوطنى!

طرح الدكتور يحيى الجمل اقتراحا استجاب له السيد منصور حسن بالدعوة إلى جولة جديدة من الحوار الوطنى يجمع رؤساء والقوى السياسية وممثلين عن شباب الثورة وقادة الرأى والشخصيات العامة. وقد سبق لى أن تابعت وغيرى من المصريين مناسبتين للحوار الوطنى تمثلتا فى مؤتمر الوفاق القومى برئاسة دكتور يحيى الجمل ومؤتمر الحوار الوطنى برئاسة دكتور عبد العزيز حجازى اللذين عقدا فى مايو الماضى.

وقد شاركت فى هذين المؤتمرين، كما كنت مسؤولاً عن إدارة حوار سياسى حول وثيقة المبادئ الأساسية لدستور الدولة المصرية الحديثة شارك فيه عدد كبير من الأحزاب والقوى السياسية وشباب الثورة. وكانت هذه التجارب مثار نقاش وجدل بين المشاركين، كما قاطعتها أحزاب وقوى سياسية، واتخذ البعض منها موقفاً سلبياً رافضين جدوى البحث عن التوافق بين المصريين حول أمور الوطن.

وأعتقد أن الهدف الأهم لحوار وطنى يجرى فى مرحلة انتقالية بين عهدين لابد أن يكون موضوع البحث فيه هو عن سبل التخلص من جميع عناصر ومقومات وسياسات وممثلى النظام السابق والتوصل إلى توافق وطنى حول ملامح النظام الديمقراطى المستهدف الذى تكون السيادة فيه للشعب فعلاً لا قولاً، وسبل تهيئة البنية الوطنية دستورياً وتشريعياً وسياسياً للانتقال الآمن إلى النظام الجديد.

إن قيمة أى محاولة جديدة لحوار وطنى تتناسب طردياً مع حيوية وخطورة القضايا التى يتناولها فى ضوء اللحظة التاريخية التى يتم فيها، وليس من شك أن القضية الوطنية الأولى فى مصر الآن هى ضرورة إحداث التحول الديمقراطى على أسس تكرس الديمقراطية والحرية والعدالة الاجتماعية، وتضع مؤسسات الحكم فى موضعها الصحيح كونها مؤسسات تشريعية أو تنفيذية أو رئاسية منتخبة من الشعب لتنفذ إرادة الشعب وتقوم على خدمته، وهى فى كل الأحوال موضع المساءلة والمحاسبة البرلمانية والسياسية والشعبية فى كل وقت.

كذلك فإن نجاح الحوار الوطنى يتوقف على دقة تحديد محاوره فضلاً عن غايته، ومن ثم يكون مفيداً أن يركز الحوار على المحاور الرئيسة لقضيته المحورية والمبادئ العامة المحققة لها دون الغوص فى تفاصيل إجرائية يمكن أن تكون موضوعات لحوارات تفصيلية تالية حال التوصل إلى التوافق المجتمعى حول المحاور المفصلية للقضية الوطنية الأولى، وفى رأيى أن الاتفاق على غاية هذا الحوار المنتظر والقضية المحورية التى يجب التركيز عليها - هو نقطة الانطلاق فى التخطيط ودعوة المشاركين فيه حتى لا يضل المتحاورون السبيل وتختلط الأوراق ويكون مصيره مثل سابقيه.

وفى رأيى أن القضية التى تحتاج إلى الدراسة بغية التوصل إلى توافق وطنى حولها هى الدستور ونظام الحكم الديمقراطى «وكان هذا موضوع مؤتمر الوفاق القومى» ونظام الحكم المحلى المناسب لتحقيق التنمية المحلية واللامركزية، ومن الطبيعى أن يمتد الحوار إلى الحريات والحقوق العامة وضمانات الالتزام بها وحماية حقوق المواطنة. وفى ضوء الرفض المعلن من حزب الحرية والعدالة وحزب النور وجماعة الإخوان المسلمون والجماعات السلفية مناقشة معايير اختيار أعضاء الجمعية التأسيسية لوضع الدستور الجديد، تصبح مناقشة هذه القضية واجبة وأيضاً فى ضوء انسحاب حزب الحرية والعدالة من المجلس الاستشارى.

كذلك ينبغى أن يناقش المؤتمر قضايا سياسة مهمة منها إلغاء حالة الطوارئ والالتزام بالإفراج عن المعتقلين أو المحتجزين من شباب 25 يناير والتعهد بعدم ملاحقتهم أمنياً أو التضييق عليهم فى نشاطهم السياسى والإفراج عن جميع المعتقلين السياسيين ومن صدرت لهم أحكام بالبراءة ثم أعيد اعتقالهم بقرارات من وزراء الداخلية فى العهد السابق، ومنع محاكمة المدنيين أمام القضاء العسكرى.

ولا شك أن قضية تنشيط الاقتصاد الوطنى تحتل أهمية بغرض الاتفاق بين أعضاء المؤتمر المنتظر على منهجية واضحة لإدارة الاقتصاد الوطنى، خاصة بعد تصاعد

أطروحات مختلفة من جانب بعض الأحزاب والقوى الإسلامية لتطبيق نماذج من أفكارهم الاقتصادية.

وقبل أن ننهى مناقشة المقترح الخاص بعقد جولة أخرى من الحوار الوطنى لابد أن نتدارس الدروس المستفادة من تلك التجارب ونتجنب أخطاءها لعلنا نحقق قدراً من النجاح فى الجولة القادمة، وأهم الدروس التى اتضحت من الحوارات الثلاثة الماضية أنها جميعاً قد تناولت موضوعات على قدر من الأهمية وجرت خلالها مناقشات بناءة،

ولكن للأسف لم يتم الالتفات إليها من الحكومة والمجلس الأعلى للقوات المسلحة التى جرى تنظيم تلك الحوارات بتوجيه منهما، فإلى جانب دكتور يحيى الجمل، نائب رئيس الوزراء السابق شارك اللواء ممدوح شاهين، عضو المجلس فى إدارة مؤتمر الوفاق القومى، وعهدت الحكومة إلى الدكتور عبد العزيز حجازى برئاسة مؤتمر الحوار الوطنى، وكان الحوار حول وثيقة المبادئ الأساسية للدستور جزءاً من برنامج التنمية السياسية والتحول الديمقراطى الذى تعهدت به حكومة الدكتور عصام شرف وباركه المجلس الأعلى للقوات المسلحة. وثمة درس آخر ينبغى على منظمى الحوار المنتظر الالتفات إليه ذلك هو مقاطعة بعض الأحزاب والقوى السياسية تلك الحوارات لكونها تناقش موضوعات لا تتفق وتوجهاتها ومصالحها الذاتية، بغض النظر عن المصالح القومية.

وفى اعتقادى أنه من دون التزام المشاركين بالعمل على تطبيق ما انتهى إليه المؤتمر، يصبح الحوار جهداً ضائعاً وإهداراً للوقت والموارد، ومن ثم لا بد أن تنتهى الجولة من الحوار بوثيقة للتوافق الوطنى يوقعها رؤساء الأحزاب والقوى السياسية والشخصيات العامة المشاركة معلنين التزامهم بها أمام الرأى العام

03 يناير 2012

29.32.نحو خارطة طريق آمنة للوطن!

تبدو صورة الوطن شديدة القتامة وتسود حالة من الحزن العام جراء أحداث العنف المتصاعدة والتى تهدد بانهيار الدولة ومؤسساتها وضياع فرص تحقيق أهداف ثورة الخامس والعشرين من يناير وإهدار دماء الشهداء والمصابين التى أريقت من أجل التخلص من النظام البائد وبدء عصر الحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية.

لقد روِّع المصريون بسلسلة من الأحداث الجسام تمثلت فى محاولات إثارة الفتنة الطائفية فى حادثة المارياناب واعتصامات ماسبيرو ثم موقعة شارع محمد محمود، وكان آخرها ما يجرى منذ فجر الجمعة الماضى وحتى كتابة هذه السطور فى شوارع مجلس الوزراء وقصر العينى والشيخ ريحان الذى قتل خلالها أكثر من عشرين مصرياً وأصيب المئات.

وقد أسفرت تلك الحوادث الدامية عن حدوث شرخ عميق بين الشعب والجيش وساءت الصورة الذهنية للمجلس الأعلى للقوات المسلحة بين المواطنين الذين باتوا يحملونه كل المسؤولية عن استخدام القوة المفرطة فى فض الاعتصامات بإطلاق الرصاص على المعتصمين.

فى الوقت ذاته فقد شهدت البلاد حالة غير مسبوقة من التردد فى حسم كثير من المشكلات التى تفجرت كمطالب لفئات كثيرة من المواطنين طالت معاناتهم طوال سنوات حكم الرئيس السابق، وكانوا يتوقعون حل مشكلاتهم بعد الثورة، فضلاً عن أن عناصر النظام السابق ما زالت قائمة لم يلحقها التغيير الثورى كما كان يتمناه ثوار 25 يناير!

ولا شك عندى أن المسؤولية عن هذا المصير المفجع لما آلت إليه أحوال المصريين، بعد النشوة القصيرة بإسقاطهم الرئيس المخلوع، تعود إلى الخطأ التاريخى الذى حدث باختيار الطريق الذى حدده الرئيس السابق بإجراء بعض تعديلات محددة فى المواد أرقام 76، 77، 88، 93، 179، 189، و93 من دستور 1971 وما تبعها من

استفتاء الشعب على تلك التعديلات التى حددت خارطة طريق خاطئة بإجراء الانتخابات التشريعية قبل وضع دستور جديد للبلاد.

وقد أدى هذا إلى اندلاع الفتنة حيث انقسم الوطن إلى فصيلين أحدهما يدعو إلى التمسك بنتيجة الاستفتاء ويصر على أن تتم الانتخابات فى موعدها الذى حدده الإعلان الدستورى الصادر فى أعقاب الاستفتاء، وفصائل أخرى كانت تنادى بأن الأمر واللازم والطبيعى والمنطقى أن يوضع دستور جديد للبلاد يعبر عن أهداف الثورة ويحدد نظام الحكم الجديد.

واليوم ونحن على مشارف العيد الأول للثورة، نجد المشهد السياسى فى الوطن يموج بصراعات ونزاعات تعود إلى أصل النزاع السابق حول أيهما أسبق الدستور أو الانتخابات التشريعية بالإضافة إلى الشروخ فى البنية الوطنية نتيجة إنكار بعض الأحزاب السياسية ضرورة وضع معايير مسبقة لاختيار أعضاء الجمعية التأسيسية التى ستكلف بوضع الدستور الجديد للبلاد، فضلاً عنما تحدثه الانتخابات عادة من خلافات بين مؤيدى المرشحين المختلفين.

والأمر البادى لغالبية المواطنين هو إدراك عدم كفاءة أسلوب المجلس الأعلى للقوات المسلحة فى إدارة شؤون البلاد مما حدا بكثير منهم إلى مطالبة المجلس بالتخلى عن السلطة. وللخروج من هذا المأزق الذى يهدد بانهيار الوطن وتدمير مقوماته نجد أنفسنا فى حاجة إلى التوافق على خارطة طريق جديدة وآمنة تكفل التعامل مع حالة الانفلات العام وتعيد الوطن إلى المسار الذى يضمن تحقيق أهداف الثورة فى التحول الديمقراطى. وتتركز عناصر خارطة الطريق المقترحة فى:

■التعجيل بإنهاء المرحلة الثالثة والأخيرة من انتخابات مجلس الشعب فى موعد لا يجاوز الخامس عشر من شهر يناير القادم 2012. بينما تؤجل انتخاب مجلس الشورى انتظارا لتبين وضعه فى الدستور الجديد فإذا نص على وجود مجلس للشورى يتم إجراء الانتخابات بعد الاستفتاء عليه.

■تشكيل حكومة وحدة وطنية فور تكوين مجلس الشعب الجديد من شخصيات تحظى برضا المواطنين وتحوز ثقة مجلس الشعب، على أن تخول لها جميع الصلاحيات الدستورية والآليات التنفيذية بما يمكنها من ضبط الأمن ومعالجة التدهور فى الأوضاع الاقتصادية، وتسلم إدارة شؤون البلاد.

■يصدر مجلس الشعب قانوناً لتنظيم سلطات الدولة- على نسق النظام التونسى- يتضمن تنظيما مؤقتا للمقومات الأساسية لنظام الحكم وتوزيع السلطة إلى حين وضع دستور جديد ودخوله حيز التنفيذ ومباشرة المؤسسات المنبثقة عنه لمهامها متضمناً قواعد وشروط اختيار أعضاء جمعية تأسيسية تكلف بوضع الدستور الجديد واستفتاء الشعب عليه فى مدى لا يتجاوز شهرين من تاريخ إصدار قانون التنظيم المؤقت لسلطات الدولة.

■انتخاب رئيس الجمهورية الجديد وفق الشروط والإجراءات التى ينص عليها قانون التنظيم المؤقت لسلطات الدولة فور صدوره، وبذلك تنتهى مسؤولية المجلس الأعلى للقوات المسلحة عن إدارة شئون البلاد ويكون قد أنجز وعده بتسليم الحكم لسلطة منتخبة ديمقراطيا.

حمى الله مصر وثوارها.

27 ديسمبر 2011

مقالات "المصري اليوم"

2018

1. "مجتمع جديد أو الكارثة"!

قبل أن ينتفض قارئ عنوان مقال اليوم رافضاً له لغرابته وقسوته، أسارع بالقول بأنه عنوان لكتاب مهم للمفكر والفيلسوف المصري الكبير دكتور زكي نجيب محمود صدرت منه ست طبعات الأولى كانت عام 1979 والأخيرة أصدرتها "مكتبة الأسرة" عام 2007. والكتاب في مجمله دعوة إلى إقامة مجتمع جديد أساسه العلم وسلطان العقل. وكما قال المفكر الراحل في تقديمه لكتابه " ليس الفكر ترفاً يلهو به أصحابه كما يلهو بالكلمات المتقاطعة رجل أراد أن يقتل فراغه، بل إن الفكر مرتبط بالمشكلات التي يحياها الناس حياة يكتنفها العناء، فيريدون لها حلاً حتى تصفو لهم المشارب؛ وبمقدار ما نجد الفكرة على صلة عضوية وثيقة بإحدى تلك المشكلات، نقول إنها فكرة بمعنى الكلمة الصحيح".

واستناداً إلى قول مفكرنا الراحل أناقش قرار وزيرة الصحة بضرورة عزف السلام الوطني وترديد قسم الأطباء في الساعة الثامنة من صباح كل يوم في جميع المستشفيات الحكومية والمراكز العلاجية والمعاهد التابعة للوزارة وذلك دون التهكم أو السخرية من ذلك القرار أو ممن أصدرته والتي فاضت بها وسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي ـ والحق أنه قرار جدير بالتهكم ـ!

وبداية ، أسأل كما أرشدنا د. زكي نجيب محمود، ما هي المشكلة أو المشكلات التي يحياها المصريون ويعانون منها أشد العناء وما هي الحلول التي يتطلعون إليها من وزارة الصحة ومن وزيرة جديدة حلت محل وزير سابق أمضى في المنصب الوزاري بضع سنين ابتداء من 19 سبتمبر 2015 حتى 14 يونيو 2018 دون إنجاز حل مقبول من الناس لتلك المشكلات؟

هل يرتبط قرار عزف السلام الوطني وترديد قسم الأطباء بحل مشكلة التدني في الخدمات الطبية والعلاجية وسوء الإدارة الطبية في مستشفيات الوزارة التي جاءت

الوزيرة لرفع كفاءتها بعد أن عجزت جهود وزراء الصحة السابقين عن حلها بمن فيهم الراحل العظيم دكتور إبراهيم بدران!!!

هل يرتبط حل الوزيرة بمشكلات نقص الأجهزة والأدوية والمستلزمات الطبية التي يُطلب من المرضى إحضارها على نفقتهم الخاصة ، إن استطاعوا، وإلا فالموت هو الحل!! هل يفيد ترديد قسم الأطباء في حل مشكلات الأطباء الذين يعانون أنفسهم من هزال المرتبات والمطالب المستمرة لصرف بدل العدوى ويعانون ، كما يعاني المرضى ، من سوء أوضاع المستشفيات وتردي بيئة العمل التي لا تُمكنهم من الوفاء بما أقسموا عليه؛ من مراقبة الله في مهنته، وصيانة حياة الإنسان في كافة أدوارها، في كل الظروف والأحوال باذلًا وسعه في استنقاذها من الهلاك والمرض والألم والقلق، وحفظ كرامة الناس وستر عورتهم، وكتم سرهم، وأن يكون على الدوام من وسائل رحمة الله، ... إلى آخر القسم.

هل تعالج الوزيرة بقرارها مشكلة البلبلة التي نشأت عن تصريحات رئيسة هيئة التأمين الصحي عن تأجيل نظام التأمين الصحي الشامل بعد أن دشنه رئيس الجمهورية ليبدأ من الأول أغسطس القادم [2018] معللة ذلك بتغيير وزير الصحة السابق، ورغم بيان الرئاسة حول التنفيذ الصارم للنظام . إلا أن ما أثارته تصريحات رئيسة الهيئة تعكس حالة من القلق لدى المواطنين الذين ينتظرون تفعيل ذلك النظام.

وبشكل عام وجاد، هل يعالج قرار الوزيرة بإذاعة السلام الوطني وترديد قسم الأطباء أي مشكلة حقيقية مما يعيشها أهل المحروسة؟ الجواب قولاً واحداً أن ذلك القرار لا ولن يحل أي مشكلة من مشكلات منظومة الصحة في مصر قال عنها الرئيس" مفيش علاج جيد في مصر"!!!!!

وعودة إلى كتاب دكتور زكي نجيب محمود وكان قد بدأه بمقال عن "سلطان العقل" جاء فيه" على أنه لا جدوى من أن نردد كلمة "العقل" بألسنتنا دون أن نعني بها كل

ما تعنيه تلك الكلمة، أو ما يجب أن تعنيه، إذ العقل ـ آخر الأمر ـ هو التخطيط المدروس، ولا يكون للخطيط المدروس معنى، إلا أن يكون هنالك أهداف واضحة مقصودة ". إن كلام مفكرنا الكبير الراحل ينطبق ليس فقط على قرار وزيرة الصحة ، بل ينطبق على أي قرار أو فعل أو توجيه لأي مسؤول وكل مسؤول!!!

ولنا جولات قادمة مع كتابات مفكرينا العظام جزاهم الله خيراً على ما قدموه للمحروسة التي أهمل أبناؤها هؤلاء المفكرين ولا يكاد المصريون يعرفون مجرد أسماءهم!!!

19 يوليو 2018

2. الأحزاب الغائبة!

يعتبر عام 1907 هو عام نشأة الأحزاب السياسية في مصر. حين تأسس أول حزب سياسي باسم "حزب الأمة " بقيادة أحمد لطفي السيد في سبتمبر من ذلك العام وكان يمثل طبقة كبار الملاك قام في مصر، حيث استوفي كل أشكال ومقومات الحزب بما فيها تشكيل جمعية عمومية ووضع برنامج للحزب وله هيكل تنظيمي ومقر ونظام للعضوية. وفي أكتوبر من نفس العام تأسس الحزب الوطني بقيادة مصطفي كامل كانت أهدافه جلاء الإنجليز عن مصر، بث الروح الوطنية في الشعب، وضع دستور يكفل الرقابة البرلمانية على الحكومة، ترقية الزراعة والصناعة والتجارة والعمل لاستقلال الأمة علميا واقتصاديا.

وكان حزب الأمة والحزب الوطني هما الأكبر من حيث الشعبية. ثم تأسست أحزاب أخرى كان بعضها مؤيداً للخديوي وبعضها كان موالياً للإنجليز. ثم تأسس عام 1918 "حزب الوفد" الذي اكتسب اسمه من لقاء 13 نوفمبر 1918 وتداعياته المتمثلة في اندلاع الثورة في 9 مارس 1919 . وكان "حزب الوفد" هو حزب الأغلبية قبل ثورة 23 يوليو 1952، التي أنهت عصر الحزبية واعتمدت فكرة تحالف قوى الشعب بتأسيس كيانات كان كل منها يمثل التنظيم السياسي الأوحد في البلد أولها " هيئة التحرير" وآخرها "الاتحاد الاشتراكي العربي". ولم يعد حزب الوفد إلى نشاطه السياسي إلا في عهد الرئيس أنور السادات سنة 1978، بعد سماحه بعودة التعددية الحزبية، وقد اتخذ لنفسه اسم "حزب الوفد الجديد ".

وكانت غاية الأحزاب في مصر الدعوة للاستقلال وتحقيق جلاء الإنجليز عن مصر. ومنبرها الوحيد في ذلك الوقت هو الصحف. فلم يكن لها تمثيل في البرلمان، حتى جاء دستور 1923 م الذي أعطي للأحزاب الفائزة بالأغلبية في الانتخابات حق تشكيل الحكومة.

ويوجد الآن في مصر ما يقرب من تسعين حزباً بعد حل الحزب الوطني الديمقراطي وحزب الحرية والعدالة وحزب الاستقلال وذلك بأحكام قضائية نهائية ، وبعد اندماج حزب الجبهة الديموقراطية في حزب المصريين الأحرار عام 2013.

ولا تتعدى إمكانات أغلب الأحزاب القائمة مقراً متواضعاً في شقة بسيطة ولافتة باسم الحزب، وبعضها يملك جريدة غير مقروءة أو رخصة لجريدة تباع لمن يريد، ولا يوجد لأغلب تلك الأحزاب أي تأثير في الشارع السياسي ولا تمارس أي أنشطة ولا فعاليات ولا أعضاء إلا بضع عشرات أو مئات ،في أحسن الأحوال ، يتنازعون فيما بينهم رئاسة الأحزاب المجهولة من المصريين.

ويدل على هوان شأن تلك الأحزاب ما حصلت عليه من مقاعد في مجلس النواب الحالي فقد حصل حزب المصريين الأحرار على 65 مقعد، ومستقبل وطن 53، والوفد الجديد 36، وحزب حماة الوطن 18، وحزب الشعب الجمهوري 13، وحزب المؤتمر 12، وحزب النور 11، وحزب المحافظين 6، والسلام الديموقراطي 5، والحركة الوطنية 4، ومصر الحديثة 4، والإصلاح والتنمية 3، والحرية 3، ومصر بلدي 3، والتجمع الوطني التقدمي الوحدوي 2، والديمقراطي الناصري 1, الصرح المصري الحر 1، حراس الثورة 1، الاتحاد 1. بإجمالي 242 مقعد من أصل 596 عضوا ، منهم 568 بالانتخاب (القائمة والفردي) ، حيث يبلغ عدد المقاعد المخصصة للنظام الفردي 448 مقعداً و120 مقعداً للقوائم . [41](28 عضوا) يعينهم رئيس الجمهورية (5% من إجمالي عدد الأعضاء المنتخبين). أي جميع أعضاء مجلس النواب من ممثلي الأحزاب السياسية لا يستطيعون الوصول إلى نسبة الثلثين أي 398 عضو التي يشترطها الدستور لإقرار موضوعات معينة في حال اختلفت آراءهم عما تقدمه الحكومة أو يحاول المجلس تمريره من تشريعات أو اتفاقات!

فلم يمارس أعضاء المجلس ممثلي الأحزاب سلطاتهم التي نص عليها الدستور كحق اقتراح مشروعات القوانين أو توجيه الأسئلة والاستجوابات إلى أعضاء الحكومة أو

سحب الثقة من أي منهم! ولم تتعد إنجازاتهم مجرد تقديم طلبات إحاطة لا يتوقف المجلس عندها طويلا! وحتى في المرة الوحيدة التي تشكلت لجنة لتقصي الحقائق في موضوع فساد منظومة صوامع القمح اكتفى المجلس بإحالة تقرير اللجنة إلى النائب العام ثم طوى النسيان ذلك الموضوع!

26 إبريل 2018

3. برنامج الحكومة . .ومواقف أحزابنا الغائبة!

كان مقالنا الأسبوع الماضي عن "أحزابُنا الغائبة" ويبدو أن غيبتها ستطول! فقد عرضت الحكومة برنامجها الذي اتخذت له شعار "مصر تنطلق" ، ولم تحرك الأحزاب ساكناً للتعليق على ذلك البر نامج سواء بالقبول أو الرفض أو اقتراح التعديل!

ورغم أن بعض الأحزاب ممثلة بأعضاء في مجلس النواب و يحتمل أن تكون تعليقاتها عن طريق ممثليها في المجلس،ولكن التعليق الأساس على ما طرحته الحكومة يجب أن يكون عن طريق تقييم البرنامج الحكومي ومقارنته ببرامج تلك الأحزاب التي يفترض أن تكون أساس لإقناع الجماهير في سعيها للوصول إلى الحكم بالطرق الديموقراطية!

وعلى سبيل المثال ذكر رئيس الوزراء في بيانه لمجلس النواب أن تكليف الرئيس للحكومة الحالية "هوالعمل بأقصى جهد وفي أسرع وقت ممكن للدخول في مرحلة تمكين الفئات الكادحة والصابرة وكل فئات الشعب من الاستفادة من نتائج برنامج الإصلاح الاقتصادي خلال عامين"، فهل فكرة تمكين المصريين الذين صبروا وعانوا من آثار ما تطلق عليه الدولة "برنامج الإصلاح الاقتصادي" هي فكرة مقبولة من أحزابنا السياسية، وهل تتفق مع ما ورد في بيان الحكومة أن 85% من الإصلاح الاقتصادي قد تم ولم يتبقى سوى القليل من المعانة التي ستنتهي "خلال عامين"؟؟؟ وهل ستعمل أحزابُنا على إقناع جماهيرها ، إن كان لها جماهير في الأساس، على الانتظار لمدة عامين غير محددة بدايتها ومن ثم لا تُعرف نهايتها!

كما أكد رئيس الوزراء أن برنامج الحكومة الجديد يقوم على ثوابت منها رؤية مصر 2030، والاستحقاقات الدستورية التي تخصص نسبة محددة للإنفاق على برامج التعليم والبحث العلمي والصحة، ، والمطالب الجماهيرية ذات الأولوية!!! فهل تلك الأولويات مقبولة من أحزابنا؟ وهل ما تم تنفيذه من رؤية 2030 معروف للأحزاب

وهل هي راضية عما تم إنجازه؟ وهل توافق الأحزاب على مقولة التزام الحكومة بالاستحقاقات الدستورية والكل يعلم أن الدولة لا تلتزم بتلك الاستحقاقات!

والقول بأن أحد ثوابت برنامج الحكومة هي المطالب الجماهيرية ذات الأولوية فيه مبالغة حيث أنه في ظني أن الحكومة لم تعقد أي لقاء مع ممثلي الجماهير حتى تتعرف على "المطالب الجاهيرية ذات الأولوية". ومن واجب أحزابنا تذكير الحكومة بأن الجماهير تريد تخفيض الأسعار وإحكام الرقابة على الأسواق، وتريد وفرة في السلع الأساسية من الخبز والسلع التموينية، وتريد وفرة في الدواء بأسعار معقولة، كما تريد خدمات حقيقية للصحة والتعليم والحياة الكريمة في مناطق للسكنى الآدمية، وعلاج للعشوائيات، ومرافق للمياة والكهرباء والصرف الصحي بأسعار معقولة. فضلاً عما يريده العاطلون والمعطلون من خلق فرص حقيقة للعمل المنتج. كما يريد المواطنون القضاء على الفساد!!!!].

وما يثير الدهشة أمرين وردا في هذا البرنامج هما؛ تعزيز حقوق الإنسان وصون حرياته الأساسية وأهمها الحقوق السياسية وتنشيط الحياة السياسية وتقوية الأحزاب وزيادة المشاركة الشعبية في الحياة العامة واستصدار القوانين ذات الصلة بحقوق الإنسان وفقًا للاستحقاقات الدستورية. والسؤال الذي يطرح نفسه كيف يتحقق ذلك الهدف وأحزابنا تعلم أن الواقع لا يشي بأي مؤشرات على إمكانية تحقيقه!

والأمر الثاني؛ هو كيف يتحقق الأمن المائي والحفاظ على حقوق مصر المائية وتنمية وترشيد استخدام الموارد المائية المتاحة، بينما وزير الموارد المائية يعلن أن مصر بلغت حالة الفقر المائي والتوجه إلي إعادة استخدام مياه الصرف، وتعثر مفاوضات سد النهضة مع إثيوبيا، وتم تحديد المساحة المخصصة لزراعة الأرز والسماح باستيراده؟؟؟؟

وقد حفل البرنامج الحكومي بكثير من الأمنيات لا خلاف حولها حال تحققها، ولكن كان من الواجب أن يعرض البرنامج الآليات التنفيذية لتلك الأمنيات التي تعتمد بالدرجة الأولى على الجهاز الحكومي وكلنا يعلم ما به من مشكلات تهدد بنسف تلك الأمنيات وعدم تحققها.

وقد أكدت الحكومة أنها بسبيلها إلى تنفيذ فكرة الدعم النقدي بدلاً من الدعم العيني، فهل تم حوار حول ذلك الموضوع الذي يختلف حوله الناس؟ وثمة أمر لم يتطرق إليه البرنامج هو هل تنوي الحكومة السعي لإجراء الانتخابات المحلية ومتي؟

تلك تذكرة لأحزابنا الغائبة عسى أن تعود من غيبتها!!!!

3 مايو 2018

4. مص . . . .من تاني!

لا يستطيع المصري أن يتجاهل مشكلات مصر ولا أن يتوقف عن التطلع إلى المستقبل متمنياً حل تلك المشكلات سواء المتراكمة من سنوات وعهود سابقة أو المشكلات المستجدة والآخذة في التعقد ما بعد 25 يناير 2011!

وقد استعرت عنوان مقال اليوم من عنوان لكتاب كان قد أصدره كبير الساخرين محمود السعدني بذات العنوان ، إذ أن حلم المصريين الآن أن تعود مصر إلى عصرها الزاهر يوم كانت مصدر العلم والثقافة والريادة السياسية والاقتصادية والمجتمعية لكل الوطن العربي ومثلاً تحتذي به الدول الساعية إلى التقدم والتطور في إفريقيا وآسيا، وكانت على مسافة قريبة من النهضة في أوروبا وعلى اتصال بمستجداتها باستمرار.

اليوم تعاني مصر من تراجع ترتيبها في أغلب المؤشرات العالمية التي تقيس جودة نظمها الإدارية والتعليمية والصحية والرياضية والثقافية والفنية وكافة مصادر قوتها الناعمة التي كانت مصدر تفوقها في زمن مضى.

كما تقيس تلك المؤشرات مستويات الكفاءة والإنتاجية في مرافق مصر الأساسية ومدى الجودة والقدرة على توفير احتياجات الناس من المياه والكهرباء وخدمات الصرف الصحي والنقل، ومؤسساتها الصناعية والخدمية في جميع المجالات.

وتتطلب عودة "مصر من تاني" عملية مجتمعية شاقة لتقييم أوضاع الوطن الحالية وتطوراتها المستقبلية تشارك فيها كل منظمات المجتمع ومؤسساته الرسمية والمدنية والقوى السياسية وأصحاب الرأي والفكر والخبرة.

ثم يكون من المحتم ـ في ضوء نتيجة التقييم ولو كانت سلبية ـ أن يتم التوافق المجتمعي الأهداف الرئيسة وأولويات عملية التنمية الشاملة للانتقال إلى مستقبل أفضل.

ثم تكون المهمة الأصعب والأكثر أهمية تخطيط وتنفيذ برامج إعادة بناء الوطن وفق الأصول العلمية وفي ضوء تجارب الأمم الناهضة والتي حققت نجاحاً في الخروج بمجتمعاتها إلى الأفضل في جميع مجالات الحياة.

ويتبلور ذلك المنهج في جلسات مشتركة بين ممثلي المواطنين ذوي المصلحة من قوى المجتمع المدني وأصحاب الخبرة والاختصاص من جانب، وبين المختصين في أجهزة الدولة من جانب آخر. ويتم خلال جلسات ذلك الحوار المجتمعي الجاد والمخطط ، تحليل الشروط الموضوعية لكل عناصر عملية إعادة البناء الوطني والبدائل المختلفة المطروحة، ومدى صلاحية كل بديل في ضوء حساب تكلفته المادية والمعنوية والوقت المطلوب اللازم لتحقيق الهدف منه، ثم ـ وهذا الأهم ـ تقدير العائد المتوقع من بديل ، وبناء ذلك التحليل الموضوعي المستند إلى المعلومات الصحيحة والاختبارات الفنية والاقتصادية والتأثيرات البيئية والقبول المجتمعي يتم اختيار البدائل الأكثر عائداً والأقرب إلى احتمال التحقق، كل ذلك مع الأخذ في الاعتبار كافة الظروف الوطنية والإقليمية والعالمية ذات التأثير.

ولعل المشكلة التي يلمسها المصريون هي غياب ثقافة الحوار المجتمعي الجاد في بحث قضايا الوطن، والميل إلى انفراد المسئولين في أجهزة الدولة باتخاذ القرارات في كل القضايا المجتمعية، وبغض النظر عن مدى اتفاق ذلك الانفراد مع المنهج العلمي والتوجهات الديموقراطية.

وكثيراً ما يفاجأ المواطنون باتخاذ قرارات محورية تمس حاضر الوطن ومستقبله دون أن يعلموا بتلك القرارات رغم أنهم المتأثرين بها إن سلباً أو إيجاباً، ولعل أبرز مثال على ذلك الميل قرارات السابع عشر من نوفمبر 2016 بتحرير سعر صرف الدولار الأمريكي وغير من العملات الحرة الذي ترتب عليه تخفيض الجنيه المصري ومدخرات المصريين ودخولهم بنسبة خمسين في المائة تقريباً، وارتفاع أسعار السلع

والخدمات في السوق المحلية وتكلفة الواردات بنسب أعلى ومصاعدة! وقد شاع وصف مثل تلك القرارات الفجائية بأنها " تصب في مصلحة المواطنين"!!!

ويثور الآن جدل كبير بين فرق متعددة من الخبراء والعلماء المعتبرين المصريين حول توجهات محورية في قضايا لا يمكن أن تترك فقط للمسؤولين في أجهزة الدولة حيث أن تكلفة الخطأ في اختيار بدائل تنفيذ تلك القضايا تكون باهظة والخسائر الناشئة عن انفراد المسؤولين باتخاذ القرارات دون الالتزام بثقافة الحوار المجتمعي كأسلوب للعمل الوطني تكون عادة كارثية!

وثمة مثال لذلك الجدل هو المفاضلة بين استخدام الفحم في إنتاج الكهرباء مع كل التهديدات بآثاره السلبية على البيئة وبين الاعتماد بدلاً عن ذلك على الطاقة الشمسية كمصدر للطاقة المتجددة النظيفة، وكلا الفريقين يستندان إلى معلومات واتفاقات وتجارب دولية تؤيد وجهة النظر التي يدافع عنها، كل ذلك والدولة مستمرة في تنفيذ خطة التحول إلى الفحم منذ وافق مجلس الوزراء على هذا الأمر عام 2014 رغم اعتراض وزيرة البيئة السابقة ليلى إسكندر وتهديدها بالاستقالة في ذلك الوقت!!!!!!

وثمة مثال آخر لاستمرار الدولة في الانفراد بقرارات محورية دون الالتزام بثقافة الحوار المجتمعي ذلك الذي يجري الآن من تطوير لمنظومة التعليم الوطنية باستخدام قرض البنك الدولي!!!!

23 سبتمبر 2018

5. للذكرى والتاريخ!

وضعت وزارة التعليم العالي استراتيجية لتطوير التعليم العالي بمصر (فبراير 2000) بغرض خلق مناخ إيجابي لتحسين جودة وكفاءة نظام التعليم العالي من خلال: الإصلاح التشريعي، إعادة الهيكلة المؤسسية، خلق آليات مستقلة لضمان الجودة واستحداث أنظمة لمراقبة وتقييم الأداء، والتي ترجمت إلى 25 مشروعا شملت جميع محاور التطوير وذلك حتى عام 2017 تنفذ على ثلاث مراحل: خطة قصيرة الأجل من 2000 إلى 2002، خطة متوسطة الأجل من 2000 إلى 2007، خطة طويلة الأجل من 2000 إلى 2017 ، وقد عرضت تلك المشروعات خلال جلسات المؤتمر القومي الذي انعقد في فبراير 2000 ووافق عليها أعضاء المؤتمر!

ولم تتوقف مسيرة المؤتمرات والندوات وتشكيل اللجان المعنية بتطوير التعليم الجامعي من دون تحقيق أي نتيجة ملموسة في مستوى الجامعات المصرية. إلى أن أتى عام 2008 حين طلب وزير التعليم العالي في ذلك الوقت من البنك الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي OECD تشكيل لجنة من كبار خبراء التعليم الجامعي في العالم لتقييم سياسات التعليم العالي في مصر.

وكان الوزير قد حدد عدة مجالات تثير القلق وتسترعي الاهتمام فيما يتعلق بالسياسات، من بينها تساؤلات عن نقاط القوة والضعف في نظام التعليم العالي المصري في مقابل القدرة ومستويات الأداء الدوليين، وجودة الخريجين وصلتها بالاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية في مصر، وقد دعي المسئول المصري الفريق الدولي إلى التعليق بوجه عام على حالة التعليم العالي في مصر والمسائل المتصلة بتطويره في المستقبل. وبرغم أن مصر هي طلبت التقرير وساهمت بتحمل جانب من تكلفته واستقبلت وفد الخبراء الدوليين في شهر أكتوبر 2008، ورغم تولي اثنا عشر وزيراً للتعليم العالي منذ طلب ذلك التقرير حتى اليوم ، فلا يزال التقرير مهملاً في أضابير وزارة التعليم العالي ولم يتم تنفيذ أي من التوصيات المهمة التي حفل

بها ومنها؛ عل الحكومة تضع إطارا قانونيا واحدا للتعليم العا يغطي يع القطاعات :ا امعات اكومية، والكليات التكنولوجية، والمؤسسات اصة وكن أن يتضمن هذا الإطار القانوني إنشاء لس أعلى جديد للتعليم العا يضطلع سؤولية توجيه المسار لنظام التعليم العا بكامله ،وإتاحة الفرصة أمام المؤسسات اكومية لكي تصبح شركات حكومية مستقلة ومتمتعة بالإدارة الذاتية ، كل ذلك فضلاً عن تأكيد استقلال الجامعات أكاديميا وإداريا وماليا.

ثم أطلق الرئيس السيسي في 24 فبراير 2016خطة 20/30 للتنمية المستدامة وقد تضمنت محوراً للتعليم والتدريب حفل بالعديد من المبادئ والأهداف التي لا خلاف عليها والتي لم تتضح نتائجها بعد، خاصة وقد تبنت الخطة أهدافاً طموحة مثل أن تصبح مصر من أفضل 30 دولة في مؤشر جودة التعليم الأساسي بالوصول بمعدل الأمية إلى الصفر الافتراضي (7%) ونسبة القيد الإجمالي لرياض الأطفال 4-6 لتصل إلى 80٪، ووجود عشر جامعات مصرية على الأقل في مؤشر أفضل 500 جامعة في العالم.

ثم عقد أواخر عام 2017 مؤتمر جامعة القاهرة ومؤسسة أخبار اليوم عن "التعليم في مصر.. نحو حلول إبداعية"! وكالعادة أصدر المؤتمر عدداً من التوصيات الفخيمة وانتهى الأمر من دون تغيير على أرض الواقع.

وخلال تلك المسيرة الممتدة، كان الهم الأكبر لوزراء التعليم العالي هو إصدار قانون جديد يحل محل قانون رقم 49 لسنة 1972 بتنظيم الجامعات، ولكن صدور ذلك القانون المفترض أن يكون إطاراً يجمع كل ما خلصت إليه الدراسات والتقارير والمؤتمرات السابقة، ما يزال في علم الغيب، وبرغم اهتمام لجنة التعليم في مجلس النواب بمشروع ذلك القانون!!! وفي المقال القادم نعرض لقضية جودة التعليم الجامعي وأهمية تطوير الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد!!

24 مايو 2018

6. التقدم الاجتماعي أساس للتنمية الاقتصادية!

في تقرير صادر عام 2017 عن مؤشر " التقدم الاجتماعي "الذي أنشئ بالتعاون مع سكوت شتيرن من معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا ومبادرة حتمية التقدم الاجتماعي، والذي يقيس أداء 133 دولة فيما يتصل بمختلف أبعاد الأداء الاجتماعي والبيئي. وهو الإطار الأكثر شمولاً لقياس التقدم الاجتماعي بشكل مستقل عن الناتج المحلي الإجمالي. ويقاس التقدم الاجتماعي على ثلاثة محاور الأول "مدى قدرة الدولة على توفير الحاجات الإنسانية الأساسية" وهي التغذية والعناية الطبية الأساسية، المياه والصرف الصحي، المأوى، والسلامة الشخصية. ويشمل المحور الثاني " مدى قدرة الدولة على توفير مقومات الحياة الأحسنwellbeing " وتضم إتاحة المعرفة الأساسية، إتاحة المعلومات والاتصالات، الصحة، جودة البيئة. أما المحور الثالث فهو يتعامل مع " مدى قدرة الدولة في توفير الفرص لمواطنيها" وذلك من خلال ضمان الحقوق الشخصية، الحرية الشخصية وحرية الاختيار، التسامح والاحتواء، إتاحة التعليم المتقدم.

ويقول مايكل بورتر الأستاذ في كلية إدارة الأعمال بجامعة هارفارد والذي شارك في إعداد التقرير المشار إليه " إن المجتمع الذي يفشل في تلبية الاحتياجات الإنسانية الأساسية، وتجهيز المواطنين لتحسين نوعية حياتهم، وحماية البيئة، وتقديم الفرصة للعديد من مواطنيه ليس ناجحا. فالنمو الشامل يتطلب تحقيق التقدم الاقتصادي والتقدم الاجتماعي جنباً إلى جنب."

وتوضح نتائج المؤشر عام 2017 أن 14 دولة ـ من بين 128 دولة ـ حققت مرتبة " تقدم اجتماعي عالي جداً" واحتلت الدانمرك المرتبة الأولى بتقدير90.57 من 100 درجة، وفي المستوى الثاني والمعنون "تقدم اجتماعي عالي" ضم 19دولة كانت بلجيكا في المركز 15 بتقدير 87.15 واليونان في المركز 33 بتقدير 78.92، واحتلت اليابان المركز 17 والولايات المتحدة الأمريكية المركز 18 بينما جاءت إسرائيل في

المركز 29. واحتلت 30 دولة مراكز المستوى الثالث "تقدم اجتماعي أعلى من المتوسط" كان من بينها الكويت في المركز 42 وماليزيا 50 والمملكة العربية السعودية في المركز 57. أما مصر فقد جاءت في مستوى "تقدم اجتماعي أقل من المتوسط" وكانت في المركز 82 ـ من أصل 128 دولة ـ، وجاءت الدول من رقم 95 حتى 128 في مستوى "تقدم اجتماعي منخفض" و"تقدم اجتماعي منخفض جدا"!
إن متابعة مثل تلك المؤشرات تدلنا على مواطن الضعف في جهود التنمية الاجتماعية ومن ثم توضح الأثر على انخفاض مستوى التنمية الاقتصادية.
ومن الواضح أن محاور "التقدم الاجتماعي" مترابطة وتشكل بالضرورة منظومة يجب أن تتصف بالتقارب والانسجام حتى يتحقق المستوى المأمول من التقدم الاجتماعي الذي هو شرط أساس للتنمية الاقتصادية وتحسن جودة الحياة.
ومن ثم فإن قدرة الدولة ـ بل وإصرارها ـ على توفير الحاجات الإنسانية الأساسية، وتوفير مقومات الحياة الأحسن، وتوفير الفرص لمواطنيها هي من أساسيات الحكم الرشيد بغض النظر عن التوجهات أو الانحيازات السياسية والنظام السياسي القائم في دولة ما.
وتدل نتائج المؤشر كما كتب بورتر أنه "حيثما وُجِد عدم التوازن بين النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي، تنشأ عادة حالة من عدم الاستقرار السياسي والاضطرابات، كما هي الحال في روسيا ومصر. ويعمل تأخر التقدم الاجتماعي أيضاً على عرقلة النمو الاقتصادي في هذه البلدان وغيرها من البلدان التي تفشل في تلبية الاحتياجات الإنسانية، وبناء رأس المال الاجتماعي، وخلق الفرصة لمواطنيها. ويتعين على البلدان أن تستثمر في التقدم الاجتماعي، وليس المؤسسات الاقتصادية فحسب، من أجل خلق الأساس السليم للنمو الاقتصادي."ويستمر بورتر في القول "كان الناتج المحلي الإجمالي يخدم كمؤشر لتوجيه التنمية الاقتصادية لأكثر من نصف قرن من الزمان. ويهدف مؤشر التقدم الاجتماعي إلى إكماله (وليس الحلول محله) كمقياس أساسي

للأداء الوطني. ويوفر قياس التقدم الاجتماعي للمواطنين والقادة صورة أكثر اكتمالاً للكيفية التي تتطور بها بلدانهم. وهذا من شأنه أن يساعد المجتمعات في التوصل إلى اختيارات أفضل، وخلق مجتمعات أكثر قوة، وتمكين الناس من الاستمتاع بحياة أكثر إشباعا". وبمراجعة مواصفات الدول الأربعة عشر الأولى عام 2017 في مؤشر التقدم الاجتماعي نجدها تنطلق من توجهات ديموقراطية بدرجة ملحوظة بينما تتمتع النقابات العمالية والمهنية فيها بحريات واسعة وتلعب أدواراً مهمة في حماية حقوق أعضاءها. وتتمتع تلك الدول بدرجات معتبرة من حرية الإعلام، بينما تلعب الأحزاب والقوى السياسية والطوائف المجتمعية والتجمعات الشبابية أدواراً مهمة في تحريك المجتمعات ومراقبة الحكومات وتمارس ضغوطاً مقبولة اجتماعياً كحق للمواطنين.

في تلك الدول التي تحقق مستويات عالية من التقدم الاجتماعي توجد ضوابط ومعايير وقوانين تمنع تضارب المصالح، وتحقق الشفافية التي تساندها حرية وسائل الأعلام وقواعد ونظم الحوكمة، وآليات لتحجيم دور رجال الأعمال في المجال السياسي وكشف الفساد وحالات تضارب المصالح والقضاء على أسبابها. من ناحية مهمة يتطلب التقدم الاجتماعي أن تكون قواعد اللعبة في كافة المجالات واضحة ومستقرة تحميها القوانين وتراقبها منظمات المجتمع المدني، وتخضع لرقابة السلطة التشريعية وتتناولها وسائل الإعلام بشفافية وتكشفها الأحزاب المتنافسة على أصوات الناخبين. وتعتبر الديمقراطية وسيادة القانون وسائل ضبط علاقات قطاعات المجتمع في المجالات الاجتماعية كما في المجالات الاقتصادية والثقافية والمعرفية. إن وعلينا في مصر إعطاء أولوية لتحقيق التقدم الاجتماعي من أجل تمكين ودعم توجهات التنمية الاقتصادية!

23 أغسطس 2018

7. قضايا وطنية تحتاج إلى حسم!

بعد 25 يناير اعتقد المصريون أن هدف ثورتهم قد تحقق بتنحي مبارك، ولكنهم لم يتبينوا حقيقة من تربصوا بالثورة وركبوا موجتها وانحرفوا بها عن الطريق إلى دولة مدنية ديموقراطية يسودها العدل ويحكمها الدستور والقانون ويشيع التوازن بين سلطاتها كما تمناها المصريون.

وترتب على سرقة الثورة من أصحابها الحقيقيين أن مرت مصر بسنوات عصيبة عانى فيها الشعب من الانفلات الأمني والقتل والتدمير والإرهاب، وتوقفت مسيرة الاقتصاد والتنمية والتحول الديموقراطي، وتعطل مشروع إعادة بناء الوطن.

واستمرت معاناة المصريين على مدى المرحلة الانتقالية التي تولى خلالها المجلس الأعلى للقوات المسلحة "إدارة شئون البلاد"، ثم أثناء السنة التي تولى فيها محمد مرسي الرئاسة ثم كانت ثورة 30 يونيو باعتبارها تصحيح لمسار 25 يناير.

وطوال سنوات حكم مبارك وما بعدها تعرض الوطن. وما يزال. لمشكلات وتحديات عصفت بأمن المواطنين واستقرار الوطن، من حرب إرهابية بشعة، وكانت سبع سنوات عجاف عانى الوطن خلالها من أوضاع أمنية وسياسية واقتصادية واجتماعية متردية، وافتقدت مصر أملها في بناء دولة ديمقراطية تسودها العدالة والقانون وقيم المواطنة تحمي حقوق المواطنين في الحياة الآمنة والتمتع بعوائد التنمية الوطنية الشاملة.

واستمرت مصر طوال السنوات السبع تواجه اختباراً مصيرياً وهو التعامل مع متغيرات وقوى خارجية تحاول فرض إرادتها لإعادة ترتيب الأوضاع في منطقتنا وما عُرف أخيراً ب "صفقة القرن" وقرار الرئيس الأمريكي ترامب بنقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس التي اعترفت بها أمريكا عاصمة أبدية لإسرائيل يوم 6 ديسمبر 2017.

وتواجه مصر تحديات تهدد أمنها القومي تصدر من تحالفات وتوافقات بين دول وتنظيمات تابعة لها أهمها إسرائيل وتركيا وقطر وجماعة الإخوان المسلمين، الأمر الذي حتم على مصر بذل كل الجهد لحماية أمنها القومي والمحافظة على ترابها الوطني ومقومات حضارتها. في نفس الوقت تعثرت جهود تحقيق التنمية الوطنية وعلاج المشكلات الاقتصادية والمجتمعية والثقافية المتراكمة.

إن المصريين إذ يجددون ثقتهم في ثورتيهم. 25 يناير و30 يونيو. يدركون اليوم عمق وخطورة المشكلات التي يعيشها الوطن ويكابدون آثارها ويتحملون أعباءها، فهم يتطلعون إلى التغيير والإصلاح في جميع جوانب ومجالات الحياة والحكم والمجتمع، ويتطلعون إلى نجاح الدولة في القضاء على الإرهاب ومصادر الخطر الداخلية والخارجية، ويأملون في تحقيق الاستقرار السياسي والسلام الاجتماعي والنهوض الاقتصادي والعلمي، فضلاً عن تأكيد الدولة المدنية والتحول الديموقراطي وتدعيم قيم المواطنة.

وفي سلسلة المقالات التي أبدأ كتابتها بناء على دعوة كريمة من الأستاذ حمدي رزق رئيس تحرير المصري اليوم، سأتناول عدداً من القضايا الوطنية المهمة التي طال تحتاج إلى حسم بحيث لا تستمر في تعويق مسيرة الوطن نحو آفاق التنمية والديموقراطية.

وقضية اليوم تتبلور في حتمية العمل الجاد لتأسيس الدولة المدنية الديموقراطية، إذ يكون واجباً على المصريين. المواطنين والدولة. الالتزام بتأكيد ما جاء في دستور الثورة. دستور 2014. بأن تكون مصر:

- دولة يحكمها الدستور الديموقراطي الذي وافقت عليه غالبية المواطنين،
- دولة تؤمن بحياة أساسها الحرية والديموقراطية واحترام كرامة الإنسان وحقوقه، والتغيير الديموقراطي من أجل إقامة وطن حر ومجتمع تسوده الحرية والقانون.

- دولة تؤمن بتدعيم قيم المواطنة وأن الدين لله والوطن للجميع، وتلتزم بحق المواطنين في تحسين جودة الحياة باستمرار، وضمان الحق في حياة حرة كريمة يأمن فيها المواطن على حاضره ومستقبله.
- دولة تلتزم بتكافؤ الفرص للجميع وتضمن عدم التمييز، ومن ثم فهي دولة تتطلق فيها الفرص والحريات للإبداع الإنساني في جميع المجالات،
- دولة تؤمن باستقلال القضاء وأن يحاكم المصريون أمام قضاتهم الطبيعيين والمساواة بين الحكام والمحكومين في الامتثال لحكمه.
- دولة تؤكد استقلال الجامعات وحرية البحث العلمي.

والله المستعان.

3 مايو 2018

8. تطوير التعليم سبيل التقدم!

نُشر خبر عن اجتماع الرئيس مع رئيس الوزراء ووزير التربية والتعليم لمناقشة استراتيجية تطوير منظومة التعليم، وأن الوزير قد عرض خطة الوزارة موضحًا التحديات التى تواجه عملية تطوير وتحسين جودة التعليم، وأن الخطة تسعى إلى بناء الإنسان المصرى منذ النشأة والطفولة، بالإضافة إلى الارتقاء بالأجيال الحالية لتنمية مهاراتهم وقدراتهم على التعلم المستمر. كذلك الارتقاء بمستوى المعلمين، وتوفير مراجع علمية فى شتى المجالات للطلاب من خلال بنك المعرفة، مع تهيئة البنية التحتية اللازمة لتطوير عملية التعليم، بالتعاون مع عدد من الدول المتقدمة فى هذا المجال والمؤسسات الدولية والشركات العالمية المتخصصة.

كل ذلك مهم ومطلوب لتثوير وليس فقط تطوير منظومة التعليم الوطنية والعودة بمصر إلى التصنيفات العالمية لنظم التعليم وجودته!

ولكن لى ملاحظات أرجو أن تكون محل اعتبار لدى إعداد الاستراتيجية الجديدة للتعليم، وقبل الشروع فى تنفيذها:

1. لا تزال المعلومات المتاحة عن الاستراتيجية شحيحة بالنسبة لغير المسؤولين، ولم تتح ملامحها وعناصرها وآليات تنفيذها بعد لعلم كافة أصحاب المصلحة Stakeholders.

2. المفهوم من الخبر المنشور أن الاستراتيجية الجديدة تقتصر على مراحل التعليم قبل الجامعى بدليل عدم حضور وزير التعليم العالى فى الاجتماع مع رئيس الجمهورية. فما هى آليات تحقيق الترابط بين منظومة التعليم ما قبل الجامعى ومنظومة التعليم الجامعى؟ وإلى أى مدى تتبنى الاستراتيجية الجديدة فكرة «الهيئة الوطنية للتعليم» التى طرحناها فى مقال الأسبوع الماضى، وما يستتبع القبول بها من توحيد المجالس العليا للجامعات والمجلس الأعلى للتعليم قبل الجامعى فى مجلس واحد بمسمى «المجلس الأعلى للتعليم» يتبع «الهيئة الوطنية للتعليم،

خاصة مع تأكيد دكتور طارق شوقى فى حديثه له أن تطبيق استراتيجية التعليم الجديدة ليس مرتبطا بوجود وزير معين، وأن تلك الخطة ليست خطة وزير أو حكومة معينة.

3. لم يتضح بعد ما إذا كانت الاستراتيجية الجديدة تشمل التعليم الفنى أم لا! وأهمية تثوير التعليم الفنى لا تغيب عن أذهان المسؤولين، وتحتاج إلى جهود أكبر وموارد بشرية ومادية وتقنية أكثر بمراحل.

4. وثمة تساؤل عن مسؤولية تنفيذ الاستراتيجية الجديدة: ألا يزال التصور هو اعتماد تقديم الخدمات التعليمية المطورة على المدارس الحكومية بكل مشكلاتها! أم أن الاستراتيجية الجديدة تتضمن تطوير المدارس الحكومية شكلا وموضوعاً وابتكار نمط مؤسسى جديد يخرج تماماً من دائرة وزارة التربية والتعليم ليقدم الخدمات التعليمية الراقية والمتميزة بشكل وكفاءة وجودة تضاهى ما يوجد فى المدارس الخاصة والدولية المتفوقة!

5. ما هو التصور لآليات الرقابة والإشراف على المدارس الجديدة؟ وما هى ضمانات التخلص من شبكات الفساد السائدة فى أجهزة الدولة؟

6. وثمة تساؤل آخر: إلى أى مدى ستهتم الاستراتيجية الجديدة للتعليم بتفعيل برنامج مشاركة القطاع الخاص وفق قانون رقم 67 لسنة 2010 بإصدار قانون تنظيم مشاركة القطاع الخاص فى مشروعات البنية الأساسية والخدمات والمرافق العامة، والذى تتولى وحدة المركزية للمشاركة، فى وزارة المالية تنفيذه!

7. ويثير اهتمام الدولة بقضية تطوير التعليم تساؤلاً مهما حول مصير قانون التعليم الموحد، الذى ينص على خضوع كل المؤسسات التعليمية فى مصر، سواء كانت حكومية أو خاصة أو تعاونية، لكل أحكام ونصوص القانون دون تميز، ما يجعل كل المؤسسات التعليمة فى مصر متساوية فى الموقف القانونى، ذلك القانون الذى قيل إنه سيعرض على مجلس النواب قبل انتهاء دور انعقاده الحالى فى يونيو القادم!

8. ثم ما الآليات التى تتضمنها الاستراتيجية الجديدة لتفعيل دور الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد فى ضوء استهداف المعايير العالمية للتعليم فى مصر!

9. وأخيراً هناك تساؤل مهم عما تتضمنه الاستراتيجية الجديدة للتعليم بشأن تطوير وتحديث النظم والأساليب والمناهج بكليات التربية؟

وللحديث بقية إن شاء الله.

17 مايو 2018

9. قضايا تطوير التعليم!

تسـود حالة من الغضـب بين أولياء أمور الطلاب في المدارس الحكومية الذين صـدمهم قرار وزير التعليم بتعريب المناهج ومطالبته من يريد تعليم أبناءه بلغة أجنبية أن يبعثه للتعلم في دولة تلك اللغة.

ويثير قرار الوزير مجموعة من القضـايا؛ منها أنه لم يطرح كعنصـر في خطة شـاملة لتطوير التعليم، وأنه لم يعرض في حوار مجتمعي حقيقي و"جاد". وإن ذلك القرار ـــــ على حد علمي. لم يناقش في لجنة التعليم بمجلس النواب!

والمفهوم العلمي أن تطوير واسـتمرار فعالية المنظومة التعليمية يتطلب توفير مقومات رئيسـة من اسـتراتيجيات وتوجهات وطنية تحدد الأولويات وترتب ممارسـات الدولة وطوائف المجتمع المتعددة في منظومة التعليم.

كما تحتاج جهود تطوير وتحقيق استمرارية فعالية نظم التعليم أن تتوفر الموارد البشرية المدربة ذات الكفاءة والقدرة على ممارسـة مختلف الأنشـطة التعليمية والتربوية، والتقنيات التعليمية والتربوية الحديثة، والأجهزة والمعدات اللازمة للعمليات التعليمية على اختلاف أنواعها، فضـلاً عن الإمكانيات المادية والتجهيزات التعليمية. ويكون توفر الموارد المالية عنصـراً ضـرورياً لتدبير تلك الاحتياجات بالكميات ومسـتويات الجودة المناسبة لحجم ومعدلات الطلب المجتمعي على الخدمات التعليمية والتربوية.

ولكن تظل الحقيقة الأسـاسـية أن توفر الموارد المالية والبشـرية والمادية والتقنية وإن كان شـرطاً ضـرورياً لقيام نظام متميز للتعليم في المجتمع، إلا أن ذلك ليس شـرطاً كافياً، إذ أن توفر عنصـر الإدارة العلمية للمنظومة التعليمية يمثل الحلقة الحيوية في نجاحها والوصول بها إلى المستويات المعتمدة في نظم التعليم العالمية.

وتتحدد الرؤية العلمية لتطوير التعليم على أساس ضرورة التعامل مع المنظومة التعليمية بكامل عناصرها وليس التركيز فقط على بعضها. مثل تعريب المناهج أو إعلان نظام جديد للثانوية العامة. وذلك بهدف تحقيق التكامل والترابط بين عناصر المنظومة، ومن ثم توظيف الموارد المتاحة بأفضل أسلوب لتحقيق أهداف التطوير!

إن قضـــايا تطوير التعليم في جميع مراحله لا يمكن ولا يجب أن تترك لقرارات يصـــدرها الوزراء المختلفين بحسـب توجهات كل منهم وانحيازه المهني وخبراته الشـخصـية. ولقد أثرنا في مناسبات وكتابات متعددة حتمية إنشاء " الهيئة الوطنية للتعليم" وتصدر بقانون خاص وهي مستقلة عن الوزارات المسئولة عن شؤون التعليم، وتضم خبرات علمية في نظم وتقنيات التعليم والتربية، كما تضـــم ممثلين لأصـــحاب المصـــلحة في التعليم من أولياء الأمور وأعضـاء الهيئات التدريسـية والإدارة التعليمية في مراحل التعليم المختلفة، وكذلك ممثلين للطلاب ومنظمات الأعمال ومنظمات المجتمع المدني، وتختص تلك الهيئة بوضـــع الرؤية العامة والفلســـفة الوطنية للتعليم والمبادئ الرئيســـة التي توجه فعالياته، وأســـس ومعايير قياس كفاءته وتقويم مخرجاته وتحديد الغايات والأهداف الاســـتراتيجية التي تحقق مطالب المجتمع في توفير مســـتوى من الخدمات التعليمية والتربوية يتسم بالكفاءة والجودة والاقتصاد.

كذلك تختص بتصـــميم الاســـتراتيجية الوطنية للتعليم والتنمية المعرفية شـــاملة مســـتويات التعليم المتعددة [التعليم الأســـاســـي وقبل الجامعي، والتعليم الجامعي والعالي]، ومجالاته التخصـــصـــية [تعليم عام / تعليم تقني]، على أن يتم إقرار هذه الاستراتيجية بعد حوار مجتمعي حقيقي، ثم يجري إصدارها من مجلس النواب باعتبارها وثيقة وطنية لا يجب أن يمســـها تغيير أو تعديل إلا بعد حوار مجتمعي مماثل ثم الرجوع إلى مجلس النواب والحصـول على موافقته بحيث تكون اسـتراتيجية التعليم بعيدة عن الاجتهادات والآراء الشخصية لوزراء التعليم المتعاقبين.

ويقتضي التطوير المستهدف للمنظومة الوطنية للتعليم توحيد وزارة التربية والتعليم ووزارة التعليم العالي في وزارة واحدة لتكون "وزارة التعليم والتنمية المعرفية" تختص بالإشراف على تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتعليم وتكون هي الأداة التنفيذية لتطبيق رؤي "الهيئة الوطنية للتعليم" وتفعيل قوانين وإجراءات التطوير من دون أن يكون لها حق التعديل أو التبديل من دون الرجوع للهيئة ولمجلس النواب.

وللحديث بقية إن شاء الله.

7 مايو 2018

10. فؤاد شريف.. رائد الإدارة الحديثة في مصر!

مضى يوم السادس من أغسطس الحالي دون أن ينتبه أحد إلى مرور اثنان وأربعون سنة على وفاة دكتور أحمد فؤاد شريف أستاذ الإدارة الراحل وصاحب التجربة الرائدة في تطوير الإدارة المصرية.

كان دكتور فؤاد ـ كما تعودت وزملائي في تجارة الإسكندرية أن نلقبه ـ رائداً بمعنى الكلمة في سعيه إلى تطوير الإدارة المصرية بعد عودته من الولايات المتحدة الأمريكية عام 1953 ، وكان أول مصري يحصل على الدكتوراه في "إدارة الأعمال" من جامعة شيكاغو العريقة، ليلتحق مدرساً في كلية تجارة الإسكندرية، ثم ينتقل إلى تجارة القاهرة، وبعدها كان من الفاعلين في لجنة التخطيط القومي والمؤسسة الاقتصادية ثم كان له السبق في تأسيس "المعهد القومي للإدارة العليا عام 1961.

وفي عام 1975 دعاه السيد/ممدوح سالم رئيس مجلس الوزراء ليشغل منصب وزير شئون مجلس الوزراء ووزير التنمية الإدارية، وقد استجاب للدعوة تاركاً منصبه الدولي حيث كان يعمل مستشاراً للأمم المتحدة ومسئولاً عن تطوير الإدارة العامة في دول أفريقيا.

ومن أقوال د. فؤاد " أن الشرط الأول لنجاح عملية الإصلاح الإداري هو " التزام القيادة السياسية". إن التزام القيادة السياسية بالتغيير الإداري في رأيه يكون " بأن تضحي بجزء من سلطاتها، أو جزء من سيطرتها، أو جزء من أساليبها"! وفي رأي د. فؤاد أن التغيير الإداري لا بد له من قادة يخططون، الأمر الذي يثير قضية أسلوب ومعايير اختيار القادة وهل تكون القدرة الفنية هي أساس الاختيار أم شيء آخر؟ وحسب قول د. فؤاد إن عملية التغيير تشبه عمليات الحرب.. قوات تتقدم وقوات تقاوم، وهو بذلك يشير إلى أن مقاومة التغيير أو الإصلاح الإداري تتطلب ممن يخططون له

ويقودون فعالياته أن تتوفر لهم القدرة على فهم أسباب ودوافع المقاومة وأساليب التغلب عليه.

وقد أثار د. فؤاد أهمية تطوير تقنيات الإدارة وأساليب الأداء في الجهاز الإداري للدولة وضرورة تدريب العاملين على استخدام التكنولوجيات الحديثة ومساعدتهم على تغيير أنماط سلوكهم حتى يتحقق العائد من التطوير التقني!

كما أشار أستاذي د. فؤاد إلى أهمية وجود نظم للمعلومات المتجددة وتطوير أساليب عرض واستخدام تلك المعلومات، مؤكداً أن العبرة ليست بكمية المعلومات ولكن الأهم هو القدرة على استخدامها واتخاذ القرارات الصحيحة بناء عليها.

وكان د. فؤاد سباقاً حين عرض نظام الإدارة بالأهداف وأسلوب تطبيقه والبرنامج الزمني وخطوات العمل في اجتماع مجلس الوزراء بتاريخ 24 مارس1976 مؤكداً أن " الإدارة بالأهداف والنتائج تحل محل الإدارة بالتعليمات واللوائح، موضحاً بأن كل وحدة إدارية سوف تضع خطة موازية لخطتها الاستثمارية وتحدد أهدافها بشكل دقيق ويكون دور الدولة مقتصراً على إقرار الأطر ووضع السياسات والتوجهات العامة دون الانشغال بالتفاصيل، ويتبع ذلك إعادة النظر في هيكل الوظائف والأجور ونظام التسعير والأرباح. كما يتم تطبيق مبدأ التشغيل التجاري على شركات القطاع العام. وعن رأيه في تطوير الإدارة المحلية قال" إن تحسين الإدارة المحلية في مصر يعني نقل السلطة من المركزيات إلى المحليات، فإلى أي حد يتنازل الوزراء عن سلطاتهم؟"

كان أستاذي د. فؤاد صاحب فكر ورؤية عصرية للإدارة وكان مصريا حتى النخاع يتألم لمشكلات الوطن ويسعد بإنجازاته، وقد أسهم بفكره وعلمه وجهده في إرساء القواعد الصحيحة لإدارة القطاع العام الناشئ في مصر آنذاك (1957) بمشاركتـه الفاعـلة في إقامة وتسيير " المؤسسة الاقتصادية" التي كانت أول مبادرة صحيحة في تنسيق

وتوجيه الشركات التي ألت ملكيتها للدولة كليا أو جزئيا نتيجة لقرارات التمصير بعد العدوان الثلاثي.

كما أسهم في دفع جهود التنمية القومية في مصر بتأكيد أهمية " الإدارة " كعامل رئيس في تلك التنمية، كذلك كانت له مساهماته في أعمال مجلس الإنتاج القومي والهيئة العامة لمشروعات السنوات الخمس، وفي تطوير إدارة التعبئة والإحصاء (الآن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء) لتحويلها إلى كيان علمي يباشر التعامل مع الإحصاءات والمعلومات بمنطق يغاير تماما ما كان معروفا من قبل، وذلك بمزجه بفكر الإدارة ومنطق العلم الإداري الحديث.

وكان إنجازه الرئيس إقامة "معهد الإدارة العليا" - والذي نشأ في إطار المؤسسة الاقتصادية في عام 1957، ثم تم تحويله بعد ذلك إلى " المعهد القومي للإدارة العليا" الذي كان منارة للفكر الإداري المتجدد وأخرج لمصر مئات من رجال الإدارة المتميزين شغلوا مواقع قيادية في شركات ومؤسسات وهيئات القطاع العام، ولا يزال الكثيرون منهم حتى الآن في مواقع الصدارة.

يا ليتنا في مصر نتذكر رموزنا الفكرية والعلمية

ونحتفي بإنجازاتهم التي صنعت قوة مصر الناعمة !

30 أغسطس 2018

11. عقدة الخواجا!!!

صُدم المصريون للخروج المهين للمنتخب الوطني لكرة القدم من الدور الأول لمسابقة كأس العالم بعد هزائمه في كل المباريات التي لعبها. وكان المصريون يأملون أن يحقق منتخبهم نتائج أفضل وقد تحملوا تكاليف باهظة في سبيل إعداده وتهيئة كل الإمكانات من تدريب ومباريات وديه مع فرق عالمية حصلت على مبالغ باهظة لقبول اللعب مع منتخبنا! ولم تكن نتائج المنتخب الوطني بأفضل من نتائج مبارياته الثلاث في المسابقة العالمية، فقدخاض منتخب مصر بقيادة الأرجنتيني هكتور كوبر، 5 مباريات ودية استعدادا للمشاركة فى مونديال روسيا 2018، بعد غياب دام 28 عامً، مع منتخبات البرتغال، واليونان، والكويت، ثم كولومبيا، وأخيرًا بلجيكا، ولم يحقق أى انتصار فى المواجهات الودية الخمسة، إذ خسر فى 3، وتعادل سلبيًا فى مباراة، وتعادل إيجابيًا فى أخرى!

وهذا يقودنا إلى تفسير عنوان المقال – عقدة الخواجا – فقد سبقت الاستعانة بعديد من الأجانب لتولي مهمة "المدير الفني" للمنتخب الوطني لم يحقق أيا منهم إنجازاً له معنى، بينما تقاضوا الملايين من الدولارات في شكل مرتبات وتكاليف إقامة كاملة ومكافآت حال الفوز ومكافآت عند انتهاء العقد أو إنهاؤه حين الفشل في المهمة. مثلا تمت الاستعانة بالأمريكي "بوب برادلي" والهولندي "رود كرول" والفرنسي " جيرارد جيلي" والألماني " ديتمار كرامر" من بين كثيرين غيرهم لم يفلحوا في الارتفاع بمستوى الفريق الوطني والذي ظل بعيدا عن مسابقة كأس العالم على سبيل المثال ثمانية عشرة عاما منذ نجح المدير الفني المصري محمود الجوهري في عام 1990 في الوصول بمنتخب مصر إلى تلك المسابقة للمرة الأخيرة قبل العام الحالي 2018!

وكان قد تناوب على قيادة المنتخب الوطني مديرين فنيين مصريين من بينهم فاروق جعفر وشوقي غريب ومحسن صالح ومحمود الجوهري وحسن شحاته

ومحمد عبده صالح الوحش. وكانت إنجازاتهم مع المنتخب الوطني مشهودة وفي جميع الأحوال كانوا أفضل من الأجانب.

وكان المنتخب المصري هو أكثر منتخب كروي فاز ببطولة كأس افريقيا للأمم (7 مرات) ، منهم ثلاث مرات علي التوالي فى 2006 و 2008 و 2010. و فاز حسن شحاته بلقب افضل مدرب. وعندما تشكل الفريق المثالي لأفريقيا كان فيه 5 لاعبين مصريين وأيضا حسن شحاته كمدرب.

إن تجربة المدير الفني الأجنبي فاشلة بكل المعايير، على سبيل المثال فشل الأمريكي بوب برادلي في التأهل لكأس الأمم الإفريقية 2012 وكأس العالم في 2014، وأخيراً فشل كوبر في اجتياز الدور الأول لمسابقة كأس العالم 2018 وحتى لم ينجح في تحقيق نتيجة مشرفة في المباريات الودية التي سبقت المسابقة الرسمية.

وليس معنى هذا أن الفشل مقصور على المدربين الأجانب، فقد فشل شوقي غريب المدرب الوطني في التأهل لكأس الأمم الإفريقية، ولكن ما يعيب الاستعانة بغير المصريين اعتباران رئيسان، الأول ؛عدم وضوح معايير وأسس البحث عن المدير الفني الأجنبي وافتقاد الأسس الشفافة في الاختيار، إذ الأمر كله يبقى منحصراً في اختيارات وتفضيلات وانحيازات المسئولين في اتحاد الكرة. والاعتبار الثاني في مشكلة الاستعانة بمدير فني أجنبي هو عائق اللغة، فإن العلاقة بين اللاعبين والمدرب مفروض أنها تتم بتواصل غير منقطع وتفاهم مستمر بلغة يفهمها الجميع بسهولة، ولكن الاستعانة بمترجمين لشرح تعليمات المدرب الأجنبي تقلل من التفاهم والتواصل الإنساني بينه وبين اللاعبين، فضلاً عن تفاوت قدرة المترجم أصلاً على فهم ما يقول المدرب ثم نقله بأمانة إلى اللاعبين! ناهيك عن التكلفة المالية والتكلفة النفسية والذهنية حين يصعب على اللاعبين إدراك تعليمات المدير الفني الأجنبي ويتصرفون وفق ما يقدر لهم فهمه!!!

ولا تقتصر عقدة الخواجا على المنتخب الوطني للكرة، فهي شائعة في الأندية الكبرى، وفي اختيار حكام أجانب لتحكيم المباريات المهمة بين الأندية ذات الحظوة.

إن العودة إلى إدراك قيمة "المصري" والثقة في قدراته هي أول الطريق للتنمية التي تعتمد على البشر ... من أجل البشر.!!!

28 يونيو 2018

12. ضرورة تطوير منظومة التعليم الجامعي!

يعيش المصريون هذه الأيام مشكلة تتجدد كل عام حين محاولة إيجاد أماكن لأبنائهم وبناتهم في الجامعات الحكومية يعجز العديد من الحاصلين على مجموع عال في الثانوية العامة قد يزيد عن 96% عن تحقيق رغباتهم في الالتحاق بالكليات التي يرغبونها ويضطرون لقبول الدراسة في تخصصات مختلفة لا يرغبونها!

ومثال على تلك المشكلة [المأساة] أم فاضلة سألتني أي التخصصات أفضل لابنتها الحاصلة على مجموع 96 % ورشحها مكتب التنسيق لكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بينما كانت الابنة ترغب في دراسة الطب! وزادت مشكلة الأم الفاضلة حين علمت أن تكلفة الدراسة في تلك الكلية في البرنامج "المتميز" الذي يُدرس باللغة الإنجليزية تصل إلى 27 ألف جنيه سنوياً، في حين تبلغ رسوم الدراسة في ذات الكلية في نفس الجامعة الحكومية سبعمائة وخمسين جنيها فقط!!!!

وتزيد المشكلة بسبب ارتفاع مصروفات الدراسة في الجامعات الخاصة التي لا تقل من ستين ألف جنيه سنوياً في المتوسط لكليات ما يسمى "القمة" وتقل عن ذلك بنسب مختلفة لغيرها من التخصصات، واستحالة تحمل هذه التكاليف على الكثير من أبناء المصريين مهما كان تفوقهم أو قدراتهم العلمية والفكرية، في حين يتمكن أصحاب القدرات المالية الأعلى من الولوج إلى تلك الكليات على الرغم من ضعف قدرتهم على الدراسة في مثل تلك التخصصات!

ودعاني هذا التساؤل من هذه الأم ومثلها آلاف، إلى إعادة قراءة تقرير البنك الدولي منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD الذي كان وزير التعليم العالي في مصر قد طلب إعداده في عام 2008 وصدر عام 2010 بعنوان "مراجعات لسياسات التعليم الوطنية: التعليم العالي في مصر" وجاء به "إن نظام التعليم العالي المصري لا يخدم جيدا الاحتياجات الراهنة، وإنْ لم يحدث إصلاح واسع النطاق فسوف يحول

دون التقدم الاقتصادي والاجتماعي في مصر. ويظل نظام التعليم العالي في حاجة إلى إعادة بناء في هذا السياق. ولا يزال إنتاجه موجها إلى حد كبير نحو اقتصاديات الماضي، وتعبر توقعات المجتمع المحلي منه عن فهم لدوره عفا عليه الزمان"!

وأوضح التقرير الدولي أهم نقاط الضعف في سياسات التعليم العالي المصري تكمن في قلة المجالات المتاحة للطلاب وفرص الوصول إليها، رداءة نوعية المدخلات والعمليات التعليمية، اختلالات التوازن في مخرجات الخريجين مقارنة باحتياجات سوق العمل.

وجاء في التقرير الدولي مقترحات رئيسة بشأن التحسينات المطلوبة في سياسات التعليم العالي لتحسين الاتساق فيما بينها؛ منها العمل على الحد من الجمود الهيكلي في نظام التعليم العالي، تحسين التوجيه والتنسيق على الصعيد الوطني، توسيع نطاق الاختيارات المتاحة للطلاب وتوفير المعلومات لتوجيه الطلاب في اختيار مجالات الدراسة المحققة لرغباتهم والمتوافقة مع قدراتهم.

وكان التقرير الدولي صريحاً في ضرورة التركيز على " إيلاء المزيد من العناية للإصلاح الهيكلي بتغيير الثقافة المؤسسية وزيادة قدرة النظام على المساهمة في تحقيق الأهداف القومية. كما يتطلب أيضا الإصلاح الناجح للتعليم العالي التحسين المستمر لجودة وفعالية الدراسة الابتدائية والثانوية".

وهنا أشار التقرير إلى صلب المشكلة وهو الانفصال بين محاولات إصلاح التعليم العالي ومحاولات تطوير التعليم قبل الجامعي، ومن هنا يكون ما أشرنا إليه في مقال سابق من ضرورة دمج وزارة التربية والتعليم ووزارة التعليم العالي في وزارة واحدة بمسمى "وزارة التعليم والتنمية المعرفية" تعمل على تنفيذ استراتيجية وطنية لتطوير التعليم تضعها " الهيئة الوطنية للتعليم" وهي كيان مستقل يصدر بإنشائها قانون خاص.

ويؤكد حتمية ذلك الإدماج بين الوزارتين المسئولتين عن تعليم أبناء المصريين ما صرح به وزير التعليم العالي مؤخراً من "إن الحاصلين على أكثر من 95%، في علمي علوم، يمثلون ما يقرب من 23% من الناجحين، وهذا الرقم كبير، وأن التحليل الأولى لتلك النتائج يؤكد أن هناك أشياء غير منطقية، معقبًا :"فيه حاجة مش منطقية في عملية التقييم والقياس، في الثانوية العامة، وأكيد أنها ليست منضبطة لأن الطلاب اعتمدوا على الحفظ والتلقين والدروس الخصوصية والملزمات، ومش دا اللي إحنا عاوزينه، ولا بد من منطق لقياس المهارات بين الطلاب" وأن" 15% من الطلاب اللي جابوا 98% و 99% واللي بيدخلوا كليات الطب والصيدلة والكليات التي يطلق عليها كليات القمة لا يتفوقون في أول سنة جامعية لهم، وليس بالضرورة أن المجموع الكبير دليل على تفوق الطلاب عندما يلتحقون في تخصص معين، مؤكدًا أن النظام التعليمي الجديد للثانوية العامة سيعالج الكثير من المشاكل الموجود، وسيعتمد على قياس المهارات المختلفة للطلاب!".

وأختم بأن أهم أسباب نجاح دول مثل ماليزيا وسنغافورة في الوصول إلى أعلى المراتب العالمية في تطوير وجودة التعليم كان إدماج تطوير التعليم كمحور أساس في استراتيجية وطنية شاملة، وإحداث التكامل المؤسسي بين الكيانات المسئولة عن التعليم، والأهم تطوير نظم القبول في مؤسسات التعليم بما يحقق أعلى درجة من التوافق مع رغبات وقدرات الطلاب من ناحية ومع الاحتياجات في أسواق العمل الوطنية والخارجية من ناحية أخرى.

فهل نستطيع مجاراة تلك الدول خاصة أن دولاً شقيقة قد فعلتها؟؟؟

16أغسطس 2018

13. سعد زغلول وثورة 1919 !

مرت الذكرى الواحدة والتسعون لوفاة الزعيم سعد زغلول يوم 23 أغسطس الماضي دون احتفال يتناسب مع قيمة نضاله الوطني وزعامته لثورة 1919.

وبعد أيام تحل في الثالث عشر من نوفمبر القادم ذكرى "عيد الجهاد" الذي يوافق مقابلة سعد زغلول ورفاقه مع السير ريجنالد ونجت المعتمد البريطاني للمطالبة بالاشتراك في مؤتمر السلام بفرساي لعرض قضية مصر. وقد فجرت تلك المقابلة الثورة المصرية الخالدة بما حفلت به من بطولات الشعب المصري والتي نتج عنها اعتراف بريطانيا بمصر "دولة حرة ذات سيادة" وذلك في تصريح 28 فبراير 1922 والحصول على دستور صدر في 19 إبريل 1923، كما تم انتخاب برلمان اجتمع في يناير 1924، وشكّل الزعيم سعد زغلول الحكومة.

وقد سجل عباس العقاد في كتابه " سعد زغلول زعيم الثورة" قصة الثورة وتأثير زعيمها سعد زغلول وجهاده في سبيل تحقيق الاستقلال التام والتخلص من حكم المحتل البريطاني.

إذ أبرز العقاد النهضة التي نهضتها مصر على أثر الحرب العالمية الأولى، متسائلاً أين نحن اليوم؟ وأين كنا؟ وهو يجيب "كانت الدولة كلها في قبضة «المندوب السامي»، ، يُصرِّفها كيف شاء، ويتولى شئونها الداخلية والخارجية بغير حَسيب ... وكان جيشها كله بقيادة «السردار» الإنجليزي ..، وكانت كل وزارة في قبضة مستشارها الذي يأمر وينهى ويُبرم وينقض بغير إرادة الوزير وبغير علمه في كثير من الأحيان، ..، وكان جيش الاحتلال من ورائهم ينغص حياة المصريين ويهدد أمنهم ويقبض مرتباته من ميزانية الدولة المصرية، وكان المستعمر يدير الاقتصاد المصري... ، فكل ما نهضت به الأمة من اشتغال بالصناعات، أو مصارف الأموال، أو شركات التجارة، أو معاهد التعليم، أو مجامع السياسة مما لم يكن فيها قبل تلك النهضة، ففيه سهم لا ينكَر لزعامة سعد زغلول ".

ويضيف العقاد "ذلك مدى النجاح الذي أدركته مصر بنهضتها قبل ستين سنة، وإنها لسعيدة إذا تهيأت لها ستون سنة أخرى بمثل هذا الفارق العظيم بين ما نحن عليه اليوم وما نطمح إليه. واعتقادنا أنَّ النهضة لم توفَّق هذا التوفيق إلا لأنها امتازت على تقدمها من النهضات بمَزِيَّتين ظاهرتين: أولاهما أنها كانت نهضة أمة كاملة وجدت زعيمها، والثانية أنها طلبت الاستقلال حيثما وجدت إليه سبيلًا، ولم تقيده بوسيلة من الوسائل أو نظرية من النظريات".

وكان العقاد قد استعرض سيرة سعد زغلول منذ وُلد في أسرة عريقة من فلاحي مصر، ثم التحاقه بالأزهر وحضوره مجلس جمال الدين الأفغاني في داره، ثم تعيينه بالقسم الأدبي من "الوقائع المصرية" بتزكية من الشيخ محمد عبده، ومشاركة سعد في الثورة العرابية وما ناله من أذى الاعتقال وخسارته وظيفته واضطراره إلى احتراف المحاماة، إلى أن تم تعيينه "نائب قاضٍ" بمحكمة الاستئناف في سنة 1892وبقائه في القضاء 14 عامًا، ثم تعيينه وزيرًا للمعارف، ثم وزيرًا للحقَّانية وترشيح نفسه للجمعية التشريعية، واختياره وكيلًا لها.

وحين نشبت الحرب العظمى في يوليو 1914، أُعلنت الحماية البريطانية، وبعد انتهاء الحرب تألف «الوفد المصري» للسعي للحرية والاستقلال، واختير سعد رئيسًا للوفد؛ فكان قائد النهضة المصرية الباسل، وزعيمها العظيم. وكانت الكلمة التي يرددها في الأسبوعين الأخيرين قبل نفيه؛ "لا بد لنا من قارعة"! لأنه كان يرى بحقٍّ "أنَّ السكوت يتبعه سكوت، وأنَّ الحركة تتبعها حركة"، وقد أكد فخري عبد النور أن رفض سعد ورفاقه إنذار اللورد اللنبي كان هو "القارعة" التي كان سعد زغلول يتصدى لها ويستبطئ وقوعها!

واستعرض العقاد أحداث ثورة 1919، وسفر الوفد إلى باريس وفعالياته في أوروبا، ثم تشكيل لجنة ملنر والمفاوضة في لندن. وكان سعد زغلول أول رئيس لوزارة شعبية

بعد الاستقلال، وأول زعيم مصري ألقى خطبة العرش الأولى حين افتتح الملك فؤاد البرلمان سنة 1924.

وقال العقاد "لقد اجتمعت لسعد من مزاياه الشخصية ومن توفيقات العصر في حياته صفة الزعامة الواجبة على المصريين، أو الزعامة الملائمة لأطوار النهضة الأخيرة في هذه الأمة.... ولو لم يكن حبه الحرية مصلحة عامة وعقيدة راسخة، لكان مصلحة خاصة تقوم عنده مقام العقيدة؛ فهو يذود عن كبريائه حين يقضي للفلاح بحق الحرية"، وختم كتابه بقوله" "لقد وجدت الأمة المصرية نفسها على يدي سعد، ولم يكن لها قط وجود أكمل من وجودها إلى جانب هذا الزعيم، وهذا أثر لزعامته لا شك فيه!"

رحم الله الزعيم سعد زغلول الذي جعل المصريين "يُخيَّرون بين منفعة النفس ومنفعة الأمة التي يدينون بها، فيختارون منفعة الأمة ولا يحفلون بمنفعة النفس ولا بمنافع الآل والبنين".

13 سبتمبر 2018

14. ذكرى أديب الفلاسفة!

تحل في الثامن من سبتمبر القادم الذكري الخامسة والعشرين لوفاة د .زكي نجيب محمود المفكر والفيلسوف المصري الكبير الذي ينطبق عليه وصف أنه "فيلسوف الأدباء وأديب الفلاسفة".

وللدكتور زكي نجيب محمود إنتاج فكري رائع تمثل في العديد من الكتب في موضوعات الفلسفة والمنطق وكتب عن الحياة الفكرية والثقافية منها " تجديد في الفكر العربي" و"ثقافتنا في مواجهة العصر" و"مجتمع جديد أو الكارثة" الذي عرضنا له في مقال سابق. وأصدر دكتور زكي مجموعة كتب أدبية منها "جنة العبيط" و"شروق من الغرب و"حصاد السنين" الذي نعرض لمقدمته الرائعة في مقال اليوم.

يبدأ كتاب "حصاد السنين" بمقدمة تقرر أن الكاتب وقد بلغ الخامسة والثَّمانين من عمره، فقد أحس بالضعف واقتراب مسيرته الفكرية والثقافية من نهايتها، فقرر كتابة كتاب ليقدم لقارئه حصيلة ما استطاع أن يشهده من منتجات الحياة الثقافية في مصر والعالم العربي، من وجهة نظره كدارس ومُعلم وناشر لصنوف من الفكر والثقافة، وقد مثل نفسه بالبجعة "وهي تلفظ أواخر أنفاسها، تخرج نغمة أجمل ما تكون النغمات وقعًا في آذان البشر".

وهو يعُد القارئ بعرض "صورة للحياة الثَّقافيَّة كما عاشها أخذًا وعطاءً"، وفي ذلك العرض يتناول ما طرأ على تلك الحياة الثقافية من "تَّغير" نتيجة متغيرات الحضارات المتعاقبة، وما حدث فيها من "تطور" ينقل صور الحياة إلى مستويات أعلى، وهو يرى وجوب الاهتمام بـ "المصير" الذي تستند قوائمه إلى تراثنا الذي تركه لنا السلف مع التنبيه أن " يكون بين أيدينا نقطة ابتداء نجاوزها إلى مستلزمات حاضر حي ومستقبل مأمول".

ويأتي الكاتب بأهم أفكاره ويرتبها في قيمة "التقدم" التي تصاحبها كتابات طويلة عريضة عميقة عن القيم الكبرى التي بغيرها لا تتقدم حياة الإنسان خطوة واحدة،

كالحريَّة والعدالة والمسئولية ، والدكتور زكي نجيب محمود يعيب على المفكرين والكتاب العرب أنهم وقد بشروا بتلك القيم الكبرى ، لكنهم "لم يستطيعوا هم أنفسهم أن يقيموا حياتهم الاجتماعيَّة على أسسها فكأنما أرادوا الحريَّة لأنفسهم دون سائر من يتعاملون معهم من عباد الله "، يضيف مفكرنا الكبير قوله" إن صاحب الدعوة إلى التَّقدم إذا لم يُخضِع حياته الشَّخصيَّة لما يدعو إليه جاءت دعوته ضعيفة الأثر في حياة الآخرين".

ويحكي الكاتب أنه سافر في الأربعينيات للحصول على درجة الدكتوراه في الفلسفة ، و"الحرب العالمية الثانية مُلتهبة السَّعير" ، فرأى هناك "المسافة البعيدة بين كرامة الإنسان كيف تُصان هناك مهما يكن شأنه من فقر أو غنى، ومن علم أو جهل، ومن ارتفاع في المنزلة أو انخفاض، وبين كرامة الإنسان في بلادنا كيف يُمكن أن تُهان"، ثم حكى عن إنشاء الجامعة العربية وصدور قرار تقسيم فلسطين عام 1947 ومن بعده قيام حرب فلسطين في 1948 وانتصار الدولة الصهيونية!

ومن أهم ما رصده مفكرنا الراحل التغير في النظر إلى الكون" إذ انتقل المفكرون ـ فلاسفة وعلماء وأدباء على حدٍّ سواء ـ انتقل هؤلاء جميعًا بتصورهم للكون في حقيقة أمره، من أن يكون كتلة فيها قصور ذاتي لا يتيح لأي تغير أن يطرأ على أي شيء إلا إذا أحدثه له عامل خارجي عنه، إلى أن يتصوروه كونًا كالكائن الحي، يأتيه التَّغير من ذاته هو، فهكذا خلقه خالقه ليكون التَّغير المتصل سُنَّته".

وعلل الكاتب ما حدث في القرن العشرين من حروب وثورات إلى التباين الشديد بين "بين رؤية الفكر النظري من جهة، وحقيقة الحياة في واقعها المرئي والمسموع" وكان من نتائج الحرب العالمية الثانية تغيرات أساسية في حياة الدول والشعوب إذ استقلت شعوب كانت مستعمرة، وحصل العمال على حقوقهم الضائعة، واستردت المرأة والشباب حقوقهم، وصدر ميثاق حقوق الإنسان.

ويأتي مفكرنا الكبير إلى دعوته الرئيسة أن السبب الرئيس في تقدم الغرب هو على وجه التحديد أخذه بالعلوم الطبيعيَّة ومناهجها؛ وهما اللذان اسْتُحْدِثا مع النهضة الأوروبيَّة، وما تحقق من تطور بالغ الأجهزة في عملية البحث العلمي، ثم الأجهزة التي تنتجها البحوث والتي تزداد مع الأيام دقة، ومن ثم تزداد دقة قياس الظواهر الطبيعيَّة الموضوعة تحت البحث، وفي ذات الوقت "لم يقتحم العربي هذا الميدان، فلم ينعم بثمراته، وترك لأهل الغرب الجمل بما حمل"، "وإذن فالمطلوب منا هو أن يواجه علماؤنا ظواهر الكون المراد بحثها واستخراج قوانينها فيشاركون في إبداع العلم مع مبدعيه".

رحم الله المفكر والفيلسوف الراحل ووفقنا إلى العمل بدعوته في الاهتمام بالعلوم الطبيعية ومنهج البحث العلمي كي نلحق بالعالم المتقدم قبل فوات الآوان!

6 مارس 2018

15. رسالة إلى الحكومة الجديدة!

في كل مرة يجري تعديل للحكومة أو تغييرها ، تشهد مصر تضارب الأنباء والتوقعات من جانب وسائل الإعلام ويتبارى الكثيرون في إصدار التصريحات والتغريدات في وسائل التواصل الاجتماعي عن التشكيل الحكومي ومن هم الخارجين منه ومن هم القادمين الجدد! وتكثر الأحاديث حول التشكيلة الوزارية وما هي الوزارات المرشحة للإلغاء أو المرشحة للضم أو الإنشاء مجدداً.

ويتم إعلان التشكيل الوزاري الجديد دون أن تعلن الحكومة عن برنامج عملها أو تقديمه وشرحه لأصحاب المصلحة الرئيسة في ضمان فعالية الحكومة وحسن أداءها لمهامها!

ومن أجل تغيير النهج الوزاري التقليدي. وقبل وضع برنامج الحكومة الذي يفترض تقديمه لمجلس النواب. نقترح أن ينظم رئيس الحكومة وأعضاءها لقاءات للتعرف على اهتمامات المواطنين ومشكلاتهم واقتراحاتهم للخروج من الأزمات التي تواجههم وتواجه الوطن. ويحضر تلك اللقاءات ممثلو الأحزاب والقوى السياسية من مختلف التوجهات، وممثلو منظمات المجتمع المدني والمنظمات الحقوقية والجمعيات الأهلية والنقابات المهنية والعمالية، وممثلو وسائل الإعلام وأساتذة وطلاب الجامعات والتجمعات الشبابية وممثلو المرأة المصرية العاملة وربات البيوت.

ومن جماع تلك اللقاءات تتمكن الحكومة الجديدة من استقراء نبض الوطن والمواطنين والتعرف على حقيقة رغبات وتوجهات وتفضيلات المواطنين بالنسبة لأولويات عمل الحكومة التي يُفترض أنها تلبي مطالبهم وتعكس اهتماماتهم ، وليست تفضيلات الحكومة واهتماماتها!

وثمة اقتراح عملي أن تتبنى الحكومة الجديدة " رؤية السيسي لمستقبل مصر" الذي قدمها إبان حملته الانتخابية في 2014، والتي جاءت بمجموعة من المبادئ والأفكار لم يتح لها فرص التفعيل بالشكل الكامل حتى الآن!

فقد تضمنت "رؤية السيسي" قرارات وتوجهات تفتح أبواب التحديث والعمل والتنمية والاجتهاد أمام أبناء مصر كافة "، "وفي مقدمة أولوياتها القضاء على الفقر، وعلى الأمراض المزمنة، وعلى العشوائيات، وبصورة موازية تحقق العدالة الاجتماعية والعيش الأفضل". وتسعى الرؤية إلى "استخدام رشيد لأصول الدولة وثرواتها وأموالها، وإلى تنمية اقتصادية غير مسبوقة قائمة على دعامات متنوعة ومتينة، وإلى تصدٍّ حقيقي وواقعي وصادق لكافة التحديات بشفافية كاملة وأمانة للمسئولية، لوضع الحلول الملائمة والمنتجة دون تراخٍ أو تأخير".

وقال السيسي في رؤيته إن "الثورة مبدأ وأسلوب عمل وليست شعاراً فقط، لا عودة للدولة الأمنية ولا قمع للحريات، تأكيد الثقة بين الشعب وجيشه وقيادته وشرطته، تحقيق تحول ديموقراطى على أرض الواقع يمثل ضماناً لمستقبل مشرق، التنفيذ الكامل والفوري لجميع الالتزامات التى وردت بمختلف أبواب الدستور، خصوصاً سيادة القانون، وضمان الحقوق والحريات، والقضاء على الفساد، وتمكين الشباب والمرأة".

وقد تبنت رؤية السيسي أهداف ثورة 25 يناير من حيث "تحقيق حياة أفضل لجميع المواطنين المصريين: عيش، حرية، عدالة اجتماعية، كرامة إنسانية، استقرار أمنى، ومستقبل واعد لمصر والأجيال المقبلة في دولة حديثة، خريطة إدارية واستثمارية جديدة، توازن سكاني، تكنولوجيا حديثة، رخاء، تنمية مستدامة، والعودة بمصر إلى مكانتها الإقليمية والعالمية الشامخة، وفق سياسة خارجية رشيدة ومتوازنة".

وأكد السيسي في رؤيته لمستقبل مصر على ضرورة "تحقيق عملية تحول ديموقراطى قائم على احترام التعدّدية السياسية والحزبية وتداول السلطة واحترام

الحقوق والحريات. والاهتمام الجاد بالتنمية البشرية في شتى المجالات، وأهمها التعليم والبحث العلمي ومنظومة الصحة والثقافة والرياضة، حيث إن المصريين هم الثروة الحقيقية لمصر،..... والاستغلال الأمثل لكل موارد مصر مع الحفاظ على حقوق الأجيال المقبلة، والتوصل إلى حلول جذرية ونهائية للمعوقات المزمنة للتنمية في مجالي الطاقة والمياه، وإصلاح مؤسسي شامل للجهاز الإداري للدولة يُحقق الكفاءة في الأداء ويقضى على الفساد".

وأضافت الرؤية أنه "لا يجب اعتبار الزيادة السكانية مجرد عبء يعوق حركة التنمية، بل لا بد من النظر إليها باعتبارها "رأسمال اجتماعي" دافعاً للنمو ومحفزاً عليه "، وأنه "لا كرامة بلا حُرية، ولا حرية بلا كرامة، كما أنه لا حرية ولا كرامة بغير سيادة القانون واستقلال القضاء. كما أنه لا حرية ولا كرامة إنسانية بعيداً عن قيمنا الدينية والحُكم الرشيد والأطر الديموقراطية ووضع الدستور محل التطبيق الفعلي بتشريع القوانين، حتى لا يتحول إلى وثيقة تاريخية".

فهل تجد تلك الأفكار فرصاً للتطبيق في ظل الحكومة الجديدة؟

14 يونيو 2018

16. حديث عن هيئة ضمان جودة التعليم!

منذ إنشاء الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد صادفتها مشكلات منها تباعد قانون إنشائها رقم 82 لسنة 2006 عن قوانين تنظيم الجامعات والمعاهد الحكومية والخاصة والأهلية.

وفي إطار الرغبة في تطوير منظومة التعليم الوطنية طالب الكثيرون بإدماج قانون الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد في قانون جديد للتعليم يطبق على كل مؤسسات التعليم الجامعي والعالي العاملة في مصر. وقد تعددت محاولات إصدار مثل ذلك القانون كان آخرها في العام 2016 حين شُكلت لجنة لصياغة مشروع قانون للتعليم العالي برئاسة أ.د. عباس محمد منصور رئيس جامعة جنوب الوادي في ذلك الوقت.

ورغم أن ذلك القانون لم يصدر، فقد تميز مشروعه بتخصيص الباب الثامن لموضوع " ضمان الجودة وتقييم الأداء في مؤسسات التعليم العالي " نص في مادته الأولى على أن تخضع الجامعات ومؤسسات التعليم العالي التي يسري عليها ذلك المشروع لنظام ضمان جودة التعليم والاعتماد وفقاً للقانون المنظم لذلك. وقد اشتمل مشروع القانون على أهداف نظام الجودة في مؤسسات التعليم العالي، ونص أن يتم تم تحديد موازناتها بناء على التقارير الدورية لتقييم الأداء والجودة، وأن تشارك الهيئة القومية لضمان الجودة والاعتماد المجالس العليا للمؤسسات التعليمية في الاعتراف بالكليات والبرامج الجديدة، وأن تلتزم كل جامعة أو مؤسسة من مؤسسات التعليم العالي بوضع استراتيجية متكاملة لها وللوحدات التابعة لها لضمان الجودة وتقييم الأداء والاعتماد يتم تحديثها كل خمس سنوات وذلك في إطار القوانين والتشريعات التي تنظم ضمان الجودة .

كما تضمن مشروع القانون مواد مهمة تتعلق بتفعيل نظام الجودة منها أن تلتزم المؤسسات التعليمية بالتقدم للحصول على الاعتماد من الهيئة القومية لضمان

الجودة والاعتماد طبقاً لخطة زمنية تحددها مجالسها العليا المختصة مرة كل خمس سنوات ، وأن تلتزم كل مؤسسة من مؤسسات التعليم العالي بإعلان تقرير المراجعة الخارجية لضمان الجودة الذي تعده الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد، كما تلتزم كل مؤسسة بوضع نظام لمتابعة الخرجين والتأكد من مدى جودة مخرجات التعليم ومدى تحقيقه ، وأن تضع كل مؤسسة الضوابط والقواعد التي تحدد أسس المساءلة القانونية للعاملين الأكاديميين والإداريين والفنيين بها ، وذلك استنادا إلى التقارير الدورية لتقييم الأداء والتقارير الدورية ضمان الجودة إدارة المؤسسة داخلياً والتقارير التي تعدها الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد في ذلك الخصوص.

وحيث لم يصدر أي تشريع لتحديث قوانين تنظيم مؤسسات التعليم العالي. حتى الآن. نرى أن يتم تطوير القانون الحالي للهيئة رقم82 لسنة 2006 ، وذلك بتعديل تبعية الهيئة لتصبح لمجلس النواب بدلاً من تبعيتها لرئيس مجلس الوزراء تأكيداً لاستقلالها وعدم خضوعها لتأثير السلطة التنفيذية.

كذلك يجب النص على عدم استعانة الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد بأعضاء هيئات التدريس وأعضاء الهيئات الأكاديمية العاملين في الجامعات والمعاهد العليا. ولو بطريق الندب أو الإعارة. في أعمال فحص طلبات الاعتماد وإجراء المراجعات المنصوص عليها من أجل التحقق من استكمال معايير الجودة والتأهل للحصول على الاعتماد، وذلك ضماناً للشفافية ومنع تضارب المصالح ودرئا لشبهات الفساد، مع النص على ضرورة أن يكون المراجعين من الهيئة. أو من خارجها. ينتمون إلى ذات التخصصات العلمية في الجهات المتقدمة بطلب الاعتماد"

كما يجب تأكيد خضوع كافة المؤسسات التعليمية غير المصرية العاملة في مصر لقانون الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد حتى يتم الترخيص لها بمزاولة أنشطتها التعليمية، كما يجب إضافة نص " أنه في جميع الأحوال، تكون عمليات

قبول الطلاب وإجراءاتها ونتائجها تحت إشراف ورقابة الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد وتؤخذ ممارسات كل جامعة ومدى التزامها بشروط القبول المعلنة في الاعتبار حين فحص طلبات الاعتماد أو حين تجديده".

ذلك إذا أردنا تحسين مستوى وكفاءة وفاعلية منظومة التعليم الوطنية والتقدم للحصول على مركز معقول وفقاً للمعايير العالمية.

7 يونيو 2018

17. جودة التعليم في مصر . . واجب وطني !

"الجودة " مفهوم إنساني يعبر عن الرغبة في تحقيق نتائج مرغوبة توفر نفعاً لأصحاب المصلحة، يقوم على تحقيقها نفر من المختصين، يدبرون الموارد والإمكانيات اللازمة، ويحددون الأعمال الواجبة، ويضعون الخطط والبرامج، ويقودون القائمين بالتنفيذ، ويراقبون سير الأداء للتأكد من تحقق النتائج المرجوة، وهم في ذلك كله يأخذون في الاعتبار الظروف المحيطة بهم، يلتمسون الفرص ويتجنبون المخاطر ويستعدون لاحتمالات المستقبل.

في نفس الوقت يصبح من المقومات الضرورية لتحقيق الجودة؛ حسن استثمار وتوظيف الموارد المتاحـة، الإعداد والتخطيط للتعامل مع المتغيرات، التفكير الابتكـاري والإبداع والتطوير، القيادة الفعالة والتوجيه الإيجابي للقائمين بالأداء، المحاسبة سلباً وإيجاباً بحسب النتائج ومستوى الأداء، حسن التوقيت واستثمار الوقت فيما يفيد وتجنب تبديده فيما لا يفيد، والأهم المصارحة والشفافية في التعامل وعدم محاولة إخفاء العيوب أو التقصير بدلاً من البحث الإيجابي عن مصادر الخلل والعمل على إزالة أسبابها.

ومع تطور التقنيات التعليمية أصبحت جودة التعليم أمراً ممكناً لا يستساغ معه ممارسة العمليات التعليمية بالأساليب التقليدية التي كانت تفتقد عنصر الجودة بالقدر الكافي. من أجل ذلك تتجه الجامعات والمعاهد العليا الحكومية والخاصة وحتى المدارس في معظم دول العالم إلى تطوير نظمها وإجراءاتها وتحسين مستوى برامجها وتقنياتها من أجل تقديم خدمات تعليمية متميزة تحقق للخريجين فرصاً أفضل في سوق العمل، وذلك بأن تكون البرامج والمناهج والمواد التعليمية وتقنيات التعليم وأساليب التقويم وقياس الأداء الطلابي ومستويات أعضاء هيئات التدريس وقدراتهم ونتائج ما يقومون به من بحوث متطابقة مع المواصفات التعليمية المتعارف عليها من ناحية، ومتوافقة مع احتياجات المستفيدين وأصحاب المصلحة ومحققة لرغباتهم وتطلعاتهم من ناحية أخرى.

وتشمل الجودة بهذا المعنى الشامل كل مدخلات المنظمات التعليمية من طلاب وأعضاء هيئات التدريس والموارد والمناهج التعليمية، والعمليات التعليمية ذاتها من اختيار الطلاب وأعمال التدريس والاختبارات والبحوث وتنمية المصادر المعرفية، كما تشمل مخرجاتها من خريجين ذوي مستويات علمية ومعرفية معينة ومعارف وإسهامات علمية وتقنية.

ولا يتصور أن تتحقق جودة التعليم بالمعنى الشامل المشار إليه بمجرد التمني أو رفع الشعارات، ولكن يحتاج الأمر إلى بناء نظام متكامل لتخطيط مستويات الجودة ومجالاتها، وتوفير الظروف المناسبة لتنفيذ المخططات وضمان تحقيق أهدافها. إن النجاح في تطبيق فكر الجودة لا يتحقق إلا إذا نجحت الإدارة التعليمية. على كل المستويات. أولاً في تكوين فلسفة إدارية شاملة تقوم على قبول مبدأ التغيير والتعامل بإيجابية مع الواقع المحلي والخارجي، وعدم الانكفاء على الذات داخل الجامعة أو المؤسسة التعليمية وفهم حركة العولمة وانفتاح الفرص أمام المواطنين من دول العالم المختلفة للحصول على معلومات وخدمات من أي مكان في العالم.

كما يقتضي فكر جودة التعليم التخلي عن الاعتقاد بأن الجامعات والمدارس الحكومية هي المصدر الوحيد لتقديم الخدمات التعلمية للمواطنين، وضرورة استيعاب ضغوط المنافسة وسعي مؤسسات خارجية للاستثمار في منظومة التعليم المصرية كما هو حاصل الآن من احتواء شركات من الإمارات لجامعات ومدارس مصرية خاصة وفق برامج استثمارية معلنة.

ويعني توجه الجامعات المصرية لتطبيق مفاهيم وتقنيات إدارة الجودة الشاملة أن الإدارة التعليمية باتت تتفهم ضرورة وجود استراتيجية تعليمية واضحة للالتزام بالمعايير الأكاديمية السليمة في كافة مجالات العمل التعليمي، وسياسات متطورة تحكم تصرفات الإدارة التعليمية في كافة المستويات، وتفعيل نظم وأساليب مدروسة لتنمية الموارد التعليمية وتحسين تقنيات التعليم وتطوير المناهج ، والقدرة على الاختيار الدقيق للطلاب

وأعضاء هيئات التدريس وكافة عناصر العمليات التعليمية وفق المعايير الأكاديمية المعتبرة، ثم تفعيل نظم للمتابعة وتقويم الأداء والرقابة على مستويات الجودة في كافة مرافق وفعاليات المنظمات التعليمية، والسلطة الكافية للتدخل لتصحيح الانحرافات ومنع تكرارها، وأخيراً توفر المعايير الصحيحة والمتعارف عليها عالمياً في اتخاذ القرارات في المنظمات التعليمية حتى حصولها على الاعتماد Accreditation.

ولا يكتمل الحديث عن جودة التعليم في مصر من دون مناقشة دور الهيئة القومية لضمان الجودة والاعتماد وذلك في مقال الأسبوع القادم إن شاء الله.

31 مايو 2018

18. ثقافة الحوار المجتمعي . . . الغائبة!

لا يستطيع المصريون تجاهل مشكلات مصر ولا التوقف عن التطلع إلى المستقبل متمنين حل تلك المشكلات سواء المتراكمة من سنوات وعهود سابقة أو المشكلات المستجدة والآخذة في التعقد ما بعد 25 يناير 2011، إذ تعاني مصر الآن من تراجع ترتيبها في أغلب المؤشرات العالمية التي تقيس جودة نظمها الإدارية والتعليمية والصحية والرياضية والثقافية والفنية، كما تقيس تلك المؤشرات مستويات الكفاءة والإنتاجية في مرافق مصر الأساسية ومدى الجودة والقدرة على توفير احتياجات الناس من المياه والكهرباء وخدمات الصرف الصحي والنقل، ومدى تطور مؤسساتها الصناعية والخدمية وكافة مصادر قوتها الناعمة التي كانت مصدر تفوقها في زمن مضى.

ولا جدال في أن حلم أغلب المصريين الآن أن تعود مصر إلى ذلك العصر الزاهر، حين كانت مصدر العلم والثقافة والريادة السياسية والاقتصادية والمجتمعية لكل الوطن العربي، ومثلاً تحتذي به الدول الساعية إلى التقدم والتطور في إفريقيا وآسيا، وكانت وقتئذ على مسافة قريبة من النهضة في أوروبا وعلى اتصال بمستجداتها باستمرار.

إن عودة مصر إلى عهدها الزاهر أو ما أطلق عليه الراحل محمود السعدني "مصر من تاني" تتطلب عمليات حوار مجتمعية شاقة لتقييم أوضاع الوطن الحالية وتطوراتها المستقبلية تشارك فيها كل منظمات المجتمع ومؤسساته الرسمية والمدنية والقوى السياسية وأصحاب الرأي والفكر والخبرة. ثم يكون من المحتم ـ في ضوء نتيجة التقييم حتى ولو كانت سلبية ـ أن يتم التوافق المجتمعي على الأهداف الرئيسة وأولويات عملية التنمية الشاملة للانتقال إلى مستقبل أفضل.

وتكون المهمة الأصعب والأكثر أهمية تخطيط وتنفيذ برامج إعادة بناء الوطن وفق الأصول العلمية وفي ضوء تجارب الأمم الناهضة والتي حققت نجاحاً في الخروج بمجتمعاتها إلى الأفضل في جميع مجالات الحياة.

ويتبلور ذلك المنهج في جلسات مشتركة بين ممثلي المواطنين ذوي المصلحة من قوى المجتمع المدني وأصحاب الخبرة والاختصاص من جانب، وبين المختصين في أجهزة الدولة من جانب آخر. ويتم خلال جلسات ذلك الحوار المجتمعي الجاد والممنهج ، تحليل الشروط الموضوعية لكل عناصر عملية إعادة البناء الوطني والبدائل المختلفة المطروحة، ومدى صلاحية كل بديل في ضوء حساب تكلفته المادية والمعنوية والوقت المطلوب اللازم لتحقيق الهدف منه، ثم ـ وهذا الأهم ـ تقدير العائد المتوقع من كل بديل ، وبناء ذلك التحليل المستند إلى المعلومات الصحيحة والاختبارات الفنية والاقتصادية ودراسة التأثيرات البيئية والقبول المجتمعي يتم اختيار البدائل الأكثر عائداً والأقرب إلى التحقق، كل ذلك مع الأخذ في الاعتبار كافة الظروف الوطنية والإقليمية والعالمية ذات التأثير.

ولعل المشكلة التي يلمسها المصريون هي غياب ثقافة الحوار المجتمعي الجاد في بحث قضايا الوطن، والميل إلى انفراد المسئولين في أجهزة الدولة باتخاذ القرارات في كل القضايا المجتمعية، وبغض النظر عن مدى اتفاق ذلك الانفراد مع المنهج العلمي والتوجهات الديموقراطية.

وكثيراً ما يفاجأ المواطنون باتخاذ قرارات محورية تمس حاضر الوطن ومستقبله دون أن يعلموا بتلك القرارات رغم أنهم المتأثرين بها إن سلباً أو إيجاباً، ولعل أبرز مثال على ذلك الميل قرارات الثالث من نوفمبر 2016 بتحرير سعر صرف الدولار الأمريكي وغير من العملات الحرة الذي ترتب عليها تخفيض الجنيه المصري ومدخرات المصريين ودخولهم بنسبة خمسين في المائة تقريباً، وارتفاع أسعار السلع والخدمات في السوق المحلية وتكلفة الواردات بنسب أعلى ومتصاعدة! وقد شاع وصف مثل تلك القرارات الفجائية بأنها " تصب في مصلحة المواطنين"!!!

ويثور الآن جدل كبير بين فرق متعددة من الخبراء والعلماء المعتبرين حول توجهات محورية في قضايا لا يمكن أن تترك فقط للمسؤولين في أجهزة الدولة حيث أن تكلفة

الخطأ في اختيار بدائل تنفيذ تلك القضايا تكون باهظة والخسائر الناشئة عن انفراد المسؤولين باتخاذ القرارات دون الالتزام بثقافة الحوار المجتمعي كأسلوب للعمل الوطني تكون عادة كارثية!

وثمة مثال لذلك الجدل هو المفاضلة بين استخدام الفحم في إنتاج الكهرباء مع كل التهديدات بآثاره السلبية على البيئة وبين الاعتماد بدلاً عن ذلك على الطاقة الشمسية كمصدر للطاقة المتجددة النظيفة، وكل الفرقاء يستندون إلى معلومات واتفاقات وتجارب دولية تؤيد وجهة النظر التي يدافعون عنها ، كل ذلك والدولة مستمرة في تنفيذ خطة التحول إلى الفحم منذ وافق مجلس الوزراء على هذا الأمر عام 2014 رغم اعتراض وزيرة البيئة السابقة ليلى إسكندر وتهديدها بالاستقالة في ذلك الوقت!!!!!!

وثمة مثال آخر لاستمرار الدولة في الانفراد بقرارات محورية دون الالتزام بثقافة الحوار المجتمعي ذلك الذي يجري الآن لما يسمى " تطوير التعليم" بالتعاون مع البنك الدولي!!!!

23 سبتمبر 2018

19. النيل نجاشـــي!

في عام 1933 تعجب المصريون حين غنى عبد الوهاب " النيل نجاشي ... حليوه اسمر" فهم كانوا يعرفون "النجاشي ملك الحبشة" الذي أحسن استقبال المهاجرين المسلمين ثم أسلم، لكنهم لم يعرفوا سبب وصف النيل ب"النجاشي"! وفي تفسير ـ لمؤلف الأغنية أحمد شوقي ـ أن النجاشي في اللغة الأمهرية يعني "الحاكم" وقد وصف النيل بأنه نجاشي لعظيم أثره في حياة مصر.

وكان دكتور رشدي سعيد من أكثر المهتمين بنهر النيل وعرض تاريخه في كتابه " نهر النيل ـ نشأته واستخدام مياهه في الماضي والمستقبل" الذي أصدره عام 1992 بالإنجليزية في الولايات المتحدة ثم صدرت ترجمته العربية عام 2001. ويتناول الجزء الأول من الكتاب نشأة النهر وتطوره حتى اتخاذه شكله الحالي . وتعلق الجزء الثاني بهيدرولوجية النهر وكمية المياه التي يحملها وتقلباتها وأسباب هذه التقلبات. وتناول الجزء الثالث استخدامات مياه النيل ، وعالج الجزء الرابع مستقبل استخدامات مياه النيل وموقف الاتفاقيات القائمة بين دول الحوض. وقد حدد أن سوء الاستخدام هو مصدر تعاظم مشكلة "العجز المائي" التي تعيشها مصر الآن والذي بلغ إلى 90% ويتم تعويضه بإعادة تدوير المياه بنسبة 25% واستيراد مياه "افتراضية" فى صورة سلع غذائية لسد باقي العجز ، مع تناقص نصيب المواطن إلى من المياه لليوم 570 متراً مكعباً الآن وكان 1000متر مكعب في فترة سابقة.

وكالعادة تُنسب مشكلة عجز المياه إلى الزيادة السكانية[!!!]واستخدام المواطنين غير المسئول للمياه، دون ذكر أثر تقادم أساليب وتقنيات إدارة الدولة للموارد المائية! وكان خبراء كُثر بينوا أن مجموع حجم الموارد المائية في مصر حوالي 71.5 مليار متر مكعب تشمل مياه النيل والأمطار والمياه الجوفية الصحراوية والمياه المحلاة ، ومياه الصرف الزراعي والصرف الصحي المعالج، واتفقت آراءهم مع دكتور رشدي سعيد أن الري بالغمر هو سبب رئيس في مشكلة العجز المائي وكان قد أشار في

كتابه إلى اختلال نمط استخدام مياه النيل حيث تبلغ النسبة 85% للزراعة، 9.5% للصناعة ، 5.5% للاستخدام المنزلي ، بينما النسبة المتعارف عليها دوليا هي 32%مياه الري من إجمالي الموارد المائية ، والصناعة 50% ، والاستخدام المنزلي 18% .

وقدرت وزارة الري إمكان توفير حوالي 20 مليار متر مكعب من المياه سنوياً إذا تم التحول إلى طرق الري الحديثة التي تمتاز بالكفاءة العالية في الري وتحقيق الاستخدام الرشيد للمياه ومنها الري بالرش والري بالتنقيط ونظام الري بالرشح ، و زراعة الصحراء باستعمال الماء الجاف (الجيلاتيني) ، فضلاً عن ضرورة تنمية الموارد المائية الجوفية والتي تعاني من سوء الاستغلال من عمليات الضخ الجائر وضعف التحكم في الآبار المتدفقة ذاتياً، وهي أمور تستوجب ضرورة رفع كفاءة إدارة هذه الموارد بالأسلوب الذي يحافظ عليها من التدهور والاستنزاف لضمان استدامته.

وكان دكتور رشـدي سـعيد قد أشـار إلى أهمية اسـتغلال مياه الأمطار والسـيول الاستغلال الأمثل وتقليل الفاقد منها وتحلية المياه المالحة سواء أكانت مياه البحار أو مياه الآبار وإعادة استخدام مياه الصرف الزراعي والصرف الصحي بعد المعالجة اللازمة. كذلك أثنى على فكرة إنشـاء السـد العالي باعتباره "سـد منيع بداخل مصـر دون الاعتماد على دول أعالي النيل" وأشـار إلى عدم تحقق الآثار السـلبية التي تم الترويج لها قبل إنشـاء السـد والتي كانت تحذر من فقد مياه السـد بسـبب البخر والتسرب مما سيجعل ملأ خزان السد صعباً أو مستحيلاً.

وقد أعلن وزير الموارد المائية الخطة القومية لإدارة الموارد المائية للبلاد من "سطحية وجوفية وأمطار" تصل تكلفتها إلى حوالى 900 مليار جنيه حتى عام 2037، وتشمل التعامل مع أسباب العجز المائي، ولكن يبقى أمران غير واضحين؛ كيفية ضمان حقوق مصر في مياه النيل في حال استكمال بناء وتشغيل "سد النهضة" وخطة التطوير الإداري والتقني للوزارة وأساليبها في إدارة ثروة مصر المائية وخطة

الوزارة للعودة لإنتاج الأرز وغيره من المنتجات الزراعية والاستغناء عن استيراد "المياه الافتراضية"!!!!

وكان د. رشـــدي ســـعيد حذر " ولا أريد أن أترك القارئ في نهاية هذا الكتاب بالأمل الكاذب في أن تنمية حوض النيل أو تقنين توزيع مياهه المتوفرة بما يعود بالفائدة على جميع سكان الحوض هو أمر قريب. فلا زالت دول الحوض بعيدة كل البعد عن معرفة إمكانياتها الحقيقة أو تبني رؤية لمستقبلها أو دورها في العالم".

ولعل هذا التحذير "المبكر" يكون محل اعتبار في إدارة أزمة "سـد النهضـة"، والتأثير السـلبي على موارد مصـر المائية حال ملأ خزان السـد كما تريده إثيوبيا،... وحقاً فإن "النيل نجاشي"!

1 نوفمبر 2018

20. القول التام . . . في التعليم العام!

تنشغل مصر بمشروع تطوير التعليم ومحاولات تجديد مناهج وأساليب التدريس وتقنيات التعليم وتزويد الطلاب بأجهزة " التابلت" والعمل على تحسين كفاءة المعلمين بما يؤدي إلى تحقيق دور التعليم في التنمية البشرية والاقتصادية والمجتمعية، وذلك مع العلم بأن" المدارس غير مؤهلة لتطبيق النظام التعليمي الجديد وأن مشاكل التعليم قديمة والأمر يتطلب اقتحامها" حسب قول وزير التعليم مؤخراً!

وتمنيت لو أن المسئولين عن تطوير التعليم قد قرأوا كتاب " القول التام في التعليم العام"، وقد اتخذته عنواناً لمقالي، لمؤلفه يعقوب أرتين ـ وكيل المعارف العمومية. يتحدث فيه عن أوضاع التعليم العام [الحكومي] عام 1893 وجاء في مقدمته "أنَّه متى نَزَلَت السَّكينة بلدًا من بلاد المعمورة، وحلَّت روح النظام والعدل فيها محل الخوف والاختلال ..... شعر أهالي ذلك البلد باحتياجهم للتعليم، وهمَّ العلم بالحلول مكان الجهل، .... عند ذلك تكثر في الأهلين الثقة بالمستقبل، ويقلُّ همهم بالزمن الحاضر، فيتفرَّغُونَ لتربية أولادهم، وتثقيفِ عقولهم".

واحتوى الكتاب على تقارير شاملة لأعداد المدارس وأنواعها ابتدائية وثانوية و"خصوصية" أي متخصصة ومنها مدرسة البنات ومدرسة الصنائع ومدرسة الزراعة، فضلاً عن المدارس العالية مثل الطب والمهندسخانة والحقوق. كما عرض الكتاب أعداد الطلاب في كل مدرسة وتكلفة التلميذ سواء في المدارس الخارجية أو المدارس الداخلية، مع الإشارة إلى قصور الموارد المالية للإنفاق على التعليم العام والتي كانت تتمثل في مصدرين أساسيين هما؛ "المصاريف المدرسيَّة التي تدفعها التلامذة، ثم الإعانة التي تؤدِّيها الحكومة أو يؤدِّيها شخصٌ من أهلِ البِرِّ، أو شركة، أو مجموعُ من ذكرت".

وقال أرتين باشا كان كل ما أنفق على التعليم عام 1893 "118258 جنيهًا مصريًّا في جميع المدارس وكان عددها 55 مدرسة، 7800 تلميذ، مؤكداً" إنَّ العُسر المالي لا يكونُ مَانعًا من نشر التعليم ...، وإذن فالصعوبة التي لا يُمكِنُ قهرها هي قِلَّةُ المدرِّسِين، لا قِلَّة النقود"!

كما يؤكد الكتاب أن المدرِّسين ذوي الكفاءة هم عماد التعليم وأن شروط المدرس أن يَكُونَ مُتعلِّمًا، قد درس بغرض تعليم الآخرين ما تعلَّمه، وأن يكونَ تعلَّمَ العلومَ والآدابَ أو ما شاكلها من الفنونِ الصَّالحة للتلقينِ، على حسب أحسن الطرق العقليَّة، وأيسرها، وأقربها منالًا، حتى يتأتى له نقلها بكفاءة إلى تلاميذه، وأن يكونَ وعى طريق التدبُّر والفكر، حتى "يسهُلُ عليه التنويع في طُرُق التعليم، والتقريب فيها، مع مُراعاة مُقتضَى المقام، وقوَّة حافظة التلامذة، والبروجرامات التي يتعيَّنُ عليه تعليمُ مَا جَاءَ بها"، ثم عرض لتأسيس مدارس المعلمين بغرض سد الحاجة إلى المعلمين الأكفاء ومنها " دار العلوم" . وقد أكد أنه يُشترط للتعليم في إحدى المدارس الثانويَّة والعالية، "أن يكون المدرس قد أتمَّ الدراسة في إحدى المدارس المُشتملة على درجات التعليم المُختلفة، وأن يكونَ قادرًا على تأدية الامتحان في المواد التي يُطلَبُ الامتحان فيها بفرنسا؛ لإعطاء لقب الليسنس لكفاءة التدريس في المدارس الثانوية، ولقب أجريجيه مدرس في مدارس الحقوق العليا ومدارس الطب وغيرها".

وقد عرض الكتاب بكل شفافية لأمور إعداد المناهج وفلسفة الاهتمام باللغة العربية في ذات الوقت الذي يتم فيه تعليم اللغات الأجنبية على مراحل مخططة تتفق ومستوى إدراك التلاميذ مضيفاً أن تدريس لغتين أجنبيتين لا يُخشى منه على الاهتمام باللغة العربية أيضاً، وأنَّ تعليم إحدى اللغات الأوروبيَّة يؤدي إلى تقدُّم المعارف والعلوم عمومًا، وانتظامِ الإدارةِ خُصُوصًا،

وأشار الكتاب إلى " القانون الداخلي للمدارس" الصادر من نظارة المعارف العمومية عام 1891 والواجب تنفيذه في جميع المدارس ويشتمل على مائة وستة عشر بنداً ينظم أمور نظار المدارس، المدرسين، الضباط المسئولين عن الضبط والربط وحفظ النظام بالمدرسة، التلامذة، العقوبات التأديبية وما يتعلق بالضبط والربط، قبول التلامذة بالمدارس، والامتحانات التي تحصل في أثناء السنة والامتحانات العمومية التي تحصل في آخرها، وأنه يجب على كل مدرس في كل فرقة أن يقدم في نهاية كل ثلاثة شهور، كشفًا يعطي فيه لكل تلميذ ثلاث درجات، إحداها تختص بالتعليم، والثانية بالأخلاق، والثالثة بالدقة والمواظبة، ثم أحكام عمومية.

وقال أرتين باشا " ولستُ أَخشَى اليومَ أن أُجاهِرَ بأنَّ مدارسنا أَصبَحَت تُضَارِعُ أحسن المدارس الأجنبيَّة بمصر، من حيثُ مُعِدَّاتها، وطرق التهذيب والتعليم بها، بل يسوغُ لي أن أقولَ: إنَّ بعض مدارسنا الابتدائية والثانوية كالمدرسة التوفيقيَّة، والناصريَّة، والمدرسة الخديويَّة، يصحُّ أن تُعدُّ بين نَظَائِرِها بأيِّ مملكةٍ من ممالك أوروبا". ودليل صدق المؤلف أن تلك المدارس أنتجت عقول مصر العظيمة، والجدير الآن هو البحث في أسباب تردي التعليم ليكون التطوير المستهدف ناجعاً وفاعلاً.

25 أكتوبر 2018

21. السادات يروي قصة الثورة كاملة!

يحتاج المرء إلى أن يعيد قراءة الأحداث بعد أن تهدأ ويمضي وقت كاف للحكم عليها بروية ودون انفعالات وقتية. ومن تلك الأحداث التي كانت لها آثار على مسيرة مصر لا تزال باقية حتى الآن، حركة الضباط الأحرار في الثالث والعشرين من يوليو 1952 والتي عُرفت بعدها باسم "ثورة يوليو 52"، وقد مضى عليها ستة وستون عاماً. كذلك فقد مرت الذكري الثامنة والأربعين لوفاة جمال عبد الناصر مفجر تلك الحركة يوم الجمعة الماضي، وهي مناسبة يتجدد فيها الحديث حيث لا يزال الناس في مصر وخارجها مختلفين حول ما حققته من إيجابيات أو سلبيات!

وللاقتراب من ذلك الحدث، نقرأ "قصة الثورة كاملة" كما رواها الرئيس الراحل أنور السادات في كتاب أصدره بذات العنوان عام 1961 مؤكداً "أن الثورة لم تقم إلا من أجل شيء واحد...من أجل أن يحكم الشعب نفسه بنفسه"، وأنها ألغت الأحزاب وأسقطت الدستور لأنها أرادت إقامة نظام ديمقراطي صحيح"! وأضاف " لقد حددت الثورة موقفها ولم يعد أمام الشعب إلا أن يستعد ليحكم نفسه بنفسه"!

وعن السياسة قال السادات" فمن هم الساسة الحقيقيون، إنهم الشعب" شارحاً إن السياسة هي معرفة حاجات الناس ولا يمكن تعلمها من جامعة ولا معهد. ويتساءل الرئيس الأسبق: ما هي الديمقراطية ويجيب " إن الديمقراطية هي انتزاع الحقوق المسلوب' واسترداد الأرض من غاصبيها"، ومضت الثورة نحو الديمقراطية للقضاء على أعداءها؛ الملك، وجلاء الإنجليز عن مصر، والإصلاح الزراعي، ثم " مضت الثورة ترسي قواعد النظام الديموقراطي الذي سيسود البلاد، بعد فترة الانتقال وتعد له الضمانات التي تكفل قيامه وحمايته وازدهاره!" ويعتقد السادات أن رفض الأحلاف العسكرية وتنويع مصادر تسليح الجيش هي من دعائم الديمقراطية! ويؤكد

السادات أن وضع الدستور بعد ذلك كان تعبيراً أنه لا ديكتاتورية ولا حكم الفرد، ولا سيطرة لطبقة على طبقات، ولا مصلحة إلا مصلحة الشعب!!

وفي فصل خصصه السادات للحديث عن "الثورة والديمقراطية" نفى ادعاء مصطفى النحاس بأن الملك فاروق كان "حاكماً ديمقراطياً"، و نعى على محمد نجيب تبريره قبول مجلس قيادة الثورة لاستقالته عام 1954 بأنه كان يطالب بالديمقراطية بينما كل أعضاء المجلس كانوا ضد الديمقراطية! ومضى السادات منكراً تصرفات محمد نجيب ومدافعاً عن موقف بقية أعضاء مجلس قيادة الثورة منكراً وجود الديمقراطية في مصر قبل الثورة، وأن ديمقراطية الثورة " تُفسر بأعمالها" وأن عبد النصر ورفاقه ليسوا شيوعيين ولا فاشيين، ومؤكداً بأهمية دور الثورة في القضاء على الرجعية والرجعيين، مدافعاً عن الثورة بأنها لم تلجأ إلى طريق الدم!

4 أكتوبر 2018

22. الشمية أفضل سبيل لإصلاح الاقتصاد!

يبدو أن الحكومة الجديدة بدأت فعاليتها باستكمال مسيرة سابقتها بالاستمرار في سياسة تخفيض الدعم عن الوقود والكهرباء والسلع التموينية وغيرها من السلع والخدمات العامة التي كان دعمها يشكل مشكلة مؤرقة للحكومات السابقة حتى بدأ "برنامج الإصلاح الاقتصادي" بالتنسيق مع صندوق النقد الدولي والوصول إلى قرض ال12 مليار دولار ومن ثم تم تنفيذ قرار تحرير أسعار الصرف للعملات الأجنبية وانطلقت مسيرة الدولار من حوالي ثماني جنيهات في نوفمبر 2016 إلى ما يقرب من ثمانية عشرة جنيهات في المتوسط منذ ذلك التاريخ. وعلى إثر تحرير سعر الصرف المعروف باسم " تعويم الجنية" أن حدث انخفاض فوري في دخل ومدخرات كل مصري بنسبة لا تقل عن 50% وانفجار في أسعار السلع والخدمات بنسب أعلى في ذات الوقت. وقد صحب إطلاق "برنامج الإصلاح الاقتصادي" موجات متتالية من تخفيض دعم السلع كان آخرها الأسبوع الماضي بزيادة أسعار السولار والبنزين، كما سبق زيادة أسعار الكهرباء والمياه ورسوم بعض الخدمات الحكومية.

وفي محاولة للتخفيف من آثار تلك الزيادات في أسعار السلع والخدمات التي كانت تتمتع بالدعم، قررت الحكومة صرف العلاوات وزيادة المرتبات للعاملين في الدولة ولغير المخاطبين بقانون الخدمة المدنية ، وكذلك زيادة المعاشات بنسب متواضعة! وفي الأساس فإن سياسة الدعم العيني غير مجدية وتسبب إقبال المواطنين على الاستهلاك بغير ضوابط، كما أن نسبة بالغة من اعتمادات الدعم تصل إلى غير مستحقيه ولا يستفيد منها الفقراء وأصحاب الدخل المحدود والذين هم أكثر احتياجاً من المواطنين. وقد ثارت مناقشات في مجلس النواب لبعض الوقت حول استبدال الدعم النقدي بالدعم العيني كحل لضمان وصول ذلك الدعم إلى مستحقيه فعلاً من جانب، وتخفيض اعتمادات الدعم التي تنؤ بحملها الدولة من جانب آخر! ولكن تلك المناقشات توقفت ولم تسفر عن نتائج عملية على الأرض، وفي ذات الوقت

اختلف الاقتصاديون وممثلي الأحزاب والتيارات السياسية والمنظمات المجتمعية حول مبدأ الدعم النقدي، ومن ثم فضَلت الحكومة الاستمرار في سياسة تخفيض الدعم وصولاً إلى الغاءه دون تقديم بديل اقتصادي ومجتمعي وسياسي مقبول يحقق صالح المواطنين ويحافظ على سلامة اقتصاد الوطن وأمنه القومي في ذات الوقت.

وطوال ذلك المشوار في تنفيذ استحقاقات الإصلاح الاقتصادي لم تتضح إنجازات تذكر للحكومة في مجالات التنمية وخاصة في ميدان الصناعة والزراعة وتطوير الخدمات الإنتاجية، كذلك لم تتضح فعاليات الحكومة في تحجيم الاستيراد الترفي وغير المفيد للشرائح الغالبة من المواطنين، أو في تنمية الصادرات السلعية من المنتجات الصناعية والزراعية والخدمات التقنية والمعلوماتية التي باتت تشكل أعمدة الاقتصاد في الدول الناهضة!

ويحضرني مثالان في قصور دور الدولة التنموي هما ؛

المثال الأول:

إنه وبالرغم من وضوح مشكلات شركات قطاع الأعمال العام والمتمثلة بالأساس في مشكلات عجز التمويل ونقص الاستثمارات ومن ثم توقف عمليات الصيانة والتجديد وتطوير أساليب الإنتاج ورفع كفاءته، فضلاً عن مشكلات تضخم العمالة وتخلف أنماط الإدارة في كثير من تلك الشركات، كل ذلك بالإضافة إلى عدم تطوير الهيكل الأساسي لقطاع الأعمال العام مع وضوح عدم فاعلية تعدد ما يسمي "الشركات القابضة" المسيطرة على الشركات المنتجة بالفعل.

والأمر يتطلب إجراءات سريعة وفاعلة لمراجعة وتقييم حالة قطاع الأعمال العام ومؤشرات الخسائر والربحية وأسباب عدم تطويره والخسائر الناجمة عن تعطل طاقاته الإنتاجية وقدراته التسويقية وتكلفة تمويله بالقروض من الجهاز المصرفي، ومراجعة مصير قروض بنك الاستثمار القومي لشركات قطاع الأعمال العام. وفي

الأساس مطلوب خطة واضحة لإعادة هيكلة القطاع وإلغاء فكرة الشركات القابضة مع تحرير وحداته المنتجة وابتكار نمط مؤسسي يجمع بين الملكية العامة والملكية الخاصة وترشيد القدرات والقيادات الإدارية لتلك الشركات. دون التفكير مرة أخرى في موضوع الخصخصة . ، ومن ثم إطلاق طاقات الشركات للمساهمة في تنمية الاقتصاد الوطني وحل المشكلات المجتمعية!

والمثال الثاني:

يتعلق بمشكلة آلاف [العدد غير مُوثق] المصانع المتعثرة منذ 2011 ، فإننا نقترح تكليف وزارة الصناعة بدراسة مشكلاتها وطرح خطة للتمويل الشعبي بإصدار شهادات استثمار بضمان الدولة كما حدث في تمويل الشعب لمشروع قناة السويس الجديدة.

21 يونيو 2018

23. وتكلم خالد محي الدين . . . !

لما كنت مهتماً بمعرفة حقيقة ما قاله السادات عن محمد نجيب إنه كان مجرد واجهه للثورة ولم يكن له أي دور فعال في تنظيم "الضباط الأحرار" وإنه لم يعلم بالثورة إلا فجر 23 يوليو حين أخبره عبد الناصر بنجاحها. وفي مقال الأسبوع الماضي عرضت آراء نجيب التي دونها في كتابه "كنت رئيساً لمصر" والتي ناقضت ما قاله السادات. أعرض شهادة خالد محي الدين عن دور نجيب اعتماداً على كتابه " والآن أتكلم" إذ بعد مقدمة طويلة قال " فمصر تستحق منا أكثر مما قدمنا. ويستحق شعبنا أن نقدم له الحقيقة ـ أو ما نعتقد بإخلاص أنه الحقيقة ـ كي يستفيد من دروس الماضي، تطلعاً إلى المستقبل"[ص18]، كان ذلك في 17 أغسطس 1992 وقد مضى على الأحداث التي تكلم عنها أربعون عاماً!!!

وحين قال " كان حادث 4 فبراير نقطة تحول في حياتي" ذكر أن محمد نجيب أكد أكثر من مرة أن ذلك الحادث كان نقطة تحول في حياته أيضاً، وكذلك جمال عبد الناصر [ص35]، ثم بدأ يحكي عن بداية تشكيل تنظيم " الضباط الأحرار" وكانت الخلية الأولى تضمه وجمال عبد الناصر وعبد المنعم عبد الرؤوف وكمال الدين حسين وحسن إبراهيم، وكان ذلك في النصف الثاني من عام 1949 مؤكدا أن هناك روايات أخرى عن بداية التنظيم مثلاُ " المرحوم أنور السادات قال برواية أخرى وآخرين أيضاً"، وقال بأنه كانت هناك مجموعات أخرى في الجيش غير "الضباط الأحرار" مثل مجموعة جمال منصور ومجموعة الحرس الحديدي التي شكلها مصطفى كمال صدقي [ص63]،. ومجموعة أنور السادات التي قامت باغتيال أمين عثمان باشا[ص64].

وحتى ص [107] من الكتاب لم يرد ذكر محمد نجيب في أي شيء يتصل بتنظيم "الضباط الأحرار "وكانت طليعة التنظيم هم عبد الناصر، عبد الحكيم عامر، حسن إبراهيم، عبد المنعم عبد الرؤوف، صلاح سالم، عبد اللطيف البغدادي، كمال الدين

حسين، وخالد محي الدين! ثم تم ضم جمال سالم وأنو السادات وحسن الشافعي.! وكان الزمن قد بلغ يونيو 1952.

وبدأ ذكر نجيب في الكتاب في [ص109] قائلاً" وكانت ثقافة نجيب وأخلاقه الطيبة وتاريخه المجيد في حرب فلسطين تجعل منه موضع آمال "الضباط الأحرار" الذين كانوا يتطلعون إلى توثيق علاقتهم بأحد أصحاب الرتب الكبيرة، فالضباط دوما يهتمون بالرتب العالية" .... وهكذا، وعلى خلاف ما يزعم البعض، بدأت علاقتنا لنجيب وعرف بوجودنا منذ فترة مبكرة"!!! ويؤكد هذا التمجيد لنجيب ما ذكره في أكثر من موضع بكتابه أنه كان فاعلاً رئيساً في حركة تنظيم " الضباط الأحرار" وهو الذي أطلق ذلك الاسم عليه.

وكان عبد الحكيم عامر على علاقة بنجيب فزاره هو وعبد الناصر ليجداه في حالة سخط بسبب نقله المفاجئ إلى المشاة، وأبلغهما أنه يعتزم الاستقالة من الجيش، وأقنعاه بأن هذه الاستقالة سوف تبعث السرور في قلب الملك، وطلبا منه الاستمرار، وأن يحاول رد الصفعة إلى الملك بترشيح نفسه لرئاسة نادي الضباط، وهذا القول من جانب خالد محي الدين فيه كثير من المبالغة فقد تم هذا اللقاء مع نجيب في العام عام 1951 بينما أن تنظيم "الضباط الأحرار" كان قد بدأ في النصف الثاني من 1949! ونستطيع تفسير إقناع عبد الناصر وعامر لنجيب بعدم الاستقالة من الجيش وترشيح نفسه لرئاسة نادي الضباط بقول خالد محي الدين ذاته بأنهما استبقياه ليكون الواجهة التي يقدمونها لضباط الجيش وللشعب حين يقومون "بانقلابهم " على الملك! ويؤكد هذا التفسير قول ثروت عكاشة في كتابه «مذكراتي بين السياسة والثقافة»: "كان اختيار تنظيم الضباط الأحرار لمحمد نجيب سر نجاح التنظيم داخل الجيش، فكان ضباط التنظيم حينما يعرضون على باقي ضباط الجيش الانضمام إلى الحركة كانوا يسألون من القائد، وعندما يعرفوا أنه اللواء محمد نجيب يسارعون بالانضمام"، كما قال اللواء جمال حماد أن الحركة لم تكن لتنجح لولا انضمام محمد

نجيب إليها لما كان له من سمعة طيبة في الجيش، ولما كان لمنصبه من أهمية، إذ أن باقي الضباط الأحرار كما كانوا ذوو رتب صغيرة وغير معروفين."

إذن هذا الكلام مطابق لما ذكره نجيب من أنه كان فاعلاً في التنظيم من بدايته وأنه هو الذي أطلق عليه اسم "الضباط الأحرار" كما يؤكده شهادة خالد محي الدين " لقد حاول البعض التقليل من دور محمد نجيب وأن يدَعي أنه ظل في بيته حتي انتصري الحركة فأتى لينتزعها، والحقيقة غير ذلك" " لقد رغب نجيب أن يشاركنا التحرك منذ اللحظة الأولى، وعندما علم أننا وضعنا خطة التحرك طالب بالمشاركة في تنفيذها، لكننا كنا تريد أن بعده عن أي مشاركة فعلية عن عمد لنضمن سلامته حتي يمكنه في لحظة انتصارنا أن يتولى القيادة.!!!!!

إن أطر ما تضمنه الكتاب هو الكشف عن أسلوب الضباط الأحرار في إدارة شئون البلاد، فقد وضحت شهوة السيطرة على السلطة واستمراء الحكم، وبلغ الصراع بين عبد الناصر ونجيب مستوى كان يهدد بتفسخ الدولة، وتميز الحكام الجدد بعداء شديد نحو الديمقراطية وإعادة الحياة النيابية السليمة رغم وعدهم بهذا ضمن المبادئ الست التي أعلنوها صباح 23 يوليو 52. كما بين الكتاب اتباع عبد الناصر سياسة ذات وجهين في تعامله مع جماعة الإخوان المسلمين وفي الاقتراب من الولايات المتحدة الأمريكية.

وقد تميز معظم أعضاء مجلس قيادة الثورة وفقاً لخالد محي الدين، بعداء شديد للديمقراطية وإعادة الحياة النيابية، وأولهم عبد الناصر الذي كان يقول " إما الثورة أو الديمقراطية"[ص297]. وكان السنهوري باشا وسليمان حافظ يزينون للضباط مخالفة الدستور والقانون بدعوى "الثورية". وشهد خالد محي أن محمد نجيب كان من أكبر المتحمسين لانفراد مجلس الثورة بالسلطة، كل السلطة، وكانت هذه وجهة نظر العديد من الضباط، لكن نجيب يتحمل مسئولية كبري فقد كان يدفع الأمور دفعاً في هذا الاتجاه مستنداً إلى موقعه كرئيس لمجلس قيادة الثورة.

وشهد شهر مارس 1954 أزمة سياسية وقعت بين محمد نجيب من جانب ومجلس قيادة الثورة بقيادة جمال عبد الناصر من جانب آخر. وأدت الأزمة لانقسام المجتمع المدني بين استمرار ثورة 23 يوليو وبين المطالبين بالديمقراطية وعودة الحياة السياسية.

وفي 5 مارس 54 اتخذ مجلس قيادة الثورة قرارات باتخاذ الإجراءات، فوراً، لعقد جمعية تأسيسية، تُنتخب بطريق الاقتراع العام المباشر، على أن تجتمع، في خلال يوليه 1954 لمناقشة مشروع الدستور الجديد، وإقراره، والقيام بمهمة البرلمان إلى الوقت الذي يتم فيه عقد البرلمان الجديد، والغاء الأحكام العرفية قبل إجراء الانتخابات، بشهر، وإلغاء الرقابة على الصحافة والنشر، ابتداء من 6 مارس، فيما عدا الشؤون الخاصة بالدفاع الوطني. وأن يكون لمجلس قيادة الثورة سلطة السيادة لحين انعقاد الجمعية التأسيسية.. وفي 25 مارس 1954 قرر المجلس السماح بقيام الأحزاب، وحل مجلس قيادة الثورة يوم 24 يوليه 1954. وفي 29 مارس 1954 قرر المجلس إرجاء تنفيذ تلك، وكانت هزيمة لأنصار الديمقراطية.

وإثر محاولة اغتيال عبد الناصر في المنشية في 26 أكتوبر، أُقيل نجيب رئيس الجمهورية وأُعفي من جميع مناصبه يوم 14 نوفمبر 1954 وتولى مجلس قيادة الثورة بقيادة عبد الناصر كافة سلطاته.

وتحولت الثورة التي فجرتها حركة الضباط الأحرار، من "ثورة" للتحرير إلى "نكسة" للديمقراطية، بدأت في مارس 1954 وتكرست في يونيو 1967!!!!

إن كتاب خالد محي الدين يؤكد لنا إن ثورة يوليو 52 التي فجرتها حركة الضباط الأحرار، وقد مضي عليها منذ بداية التفكير فيها ما يقرب من سبعين عاما، لم تتضح حقائقها الكاملة بعد!!!!

18أكتوبر 2018

24. مصر وثوراتها !!!

وافق يوم الاثنين الماضي الذكرى السادسة والستين لثورة 1952 التي سميت يوم إعلانها "حركة الضباط الأحرار" واشتهرت إعلامياً باسم "الحركة المباركة" واستمرت بهذا الاسم ستة شهور إلى أن تم إطلاق عليها اسم " ثورة 1952"!

ويقول مفكرنا الراحل د. زكي نجيب محمود في كتابه الرائع " مجتمع جديد أو الكارثة" ـ الذي عرضنا له في مقال الأسبوع الماضي ـ إن مسار النهضة المصرية الذي طال أكثر مما ينبغي ـ بالقياس لأوروبا التي جاوزت مرحلة النهضة إلى عصرها الحديث ـ، أن مرحلة نهوض مصر لم تكن كلها مسطحاً واحداً متصلاً، بل كانت متدرجة في مسطحات ثلاثة، وانتهى كل مسطح في مسار نهضتنا بثورة تنقل مصر إلى مستوى أعلى ، وكانت " تلك الثورة كانت تجيء نتيجة لازمة للمخاض الفكري السابق عليها، فثورة عرابي هي نهاية المرحلة الأولى نتيجة للبذور التي بذرها رفاعة الطهطاوي عن فكرة الحرية التي كلما ازدادت عمقاً ازداد الوطن ارتفاعاً على طريق النهضة درجة بعد درجة. وبالمثل شاركت أفكار جمال الدين الأفغاني في الارتفاع بفكرة الحرية درجة على المسطح الأول ذاته حين نقل الولاء للحاكم ليصبح الولاء للشعب!

أما ثورة 1919 فكانت نهاية المرحلة الثانية وجاءت نتيجة لأفكار محمد عبده في نضاله ليحرر حياتنا الدينية مما علق بها خرافات و" لينجو بعقول الناس من ظلمة الجهل"! وفي تلك المرحلة كانت أفكار قاسم أمين ودعوته إلى تحرير المرأة، ومصطفى كامل وجهوده لطرد المستعمر، ولطفي السيد ومبادئه الليبرالية ومن أبرزها "أن تكون السيادة للقانون لا للأشخاص" وأن "يحكم الحاكم بإرادة الشعب لصالح الجمهور كله لا لصالح طبقة معينة أو فرد بذاته"، و" أن يشترك كل فرد في حكومة بلاده اشتراكاً تاماً كاملاً بمعنى "سلطة الأمة"!

بهؤلاء الرواد في المسطح الثاني من مسار نهضة مصر تنوعت أبعاد الحرية التي طالب بها هؤلاء المفكرين وتعلق الشعب بأفكارهم وكانت ثورة 1919 نتيجة " الحركة الفكرية العارمة" التي شهدتها سنوات العشرينات والثلاثينات بنجومها ؛ العقاد بإنجازاته الفكرية ، وعطاء سيد درويش الفني، وريادة طلعت حرب الاقتصادية، وعلي عبد الرازق بمحاولته تحرير مفهوم الحكومة الإسلامية من تقليد الخلافة، وطه حسين الذي سعى إلى أن يحل منطق العقل محل الميل مع عاطفية التقاليد، وأحمد أمين وجهود لجنة التأليف والترجمة والنشر، وتوفيق الحكيم الذي بشر بعودة الروح! ونتيجة كل ذلك الزخم الفكري انتقلت مصر درجة أعلى في سلم النهضة!

وثورة 1952 هي نهاية المرحلة الثالثة، وما ثورة التصحيح التي قادها السادات في مايو 1971، كما يقول د. زكي نجيب محمود إلا جزء في قلب هذه الثورة الثالثة، تصحح مسارها على المسطح الحضاري نفسه، بغير ارتفاع إلى مسطح أعلى.

ولم يمتد العمر بالدكتور زكي نجيب محمود ليشهد ثورتنا الرابعة في25 يناير 2011 ولا تصحيحها في 30 يونيو 2013، ولم تتح لنا فرصة التعرف على آراءه في نتائج ثورة 1952 بالتفصيل وماذا كانت نتائجها وهي الثورة التي وٌلدت من إرهاصات فكرية نادت بالحرية وتحرير العقل والإنسان وأن تقيد الحكومة من سلطانها بحيث "لا تسيطر إلا على ما تدعو الضرورة إلى سيطرتها عليه، وهو ثلاثة: الجيش والبوليس والقضاء" و" فيما عدا لك من المرافق والمنافع فالولاية للأفراد والمجاميع الحرة". وإن كان من الممكن التعرف على حكمه على ثورة 52 من عبارات وردت ضمن فصول كتابه من عينة؛ " ليس الماضي جثة ميتة موضوعة في تابوت، وعلينا نحن أبناء الحاضر أن نحافظ على هذا التابوت في المتحف، بل هو أقرب إلى الرافعة التي نزحزح بها الأثقال الراسخة لتتحرك" وفي ذلك إشارة إلى أننا نصنع ماضينا إذا اخترنا الروافع التي تثبت الحياة في الحاضر وفي الإعداد للمستقبل". ومثل تساؤله في موضع

آخر من الكتاب عن "هل ذابت الفوارق بين الطبقات كما أردنا لها أن تفعل؟" ويحيب عن تساؤله " أبداً !! أو قل لم تذب بالدرجة التي نبتغيها"، ويٌكمل إجابته" نعم نريد للفوارق الطبقية أن تذوب، على أن يكون ذوبانها خطوة إلى الأمام لا رجعة إلى الوراء" وبذات المنطق نقول عن ثورة 52، نعم كنا نريد للمبادئ الستة للثورة أن تٌفعل كاملة، على أن يكون تفعيلها خطوة إلى الأمام لا رجعة إلى الوراء !!!!

وإلى قراءة قادمة في كتابات من صنعوا قوة مصر الناعمة!

26 يوليو 2018

25. استراتيجيات تطوير التعليم.. بين الرؤى والتفعيل!

عبر سنوات طويلة، كانت فكرة إعداد خطة استراتيجية لتطوير منظومة التعليم قبل الجامعي تسطع أحيانا مع قدوم كل وزير جديد للتربية والتعليم، ثم تخفت إلى حد العدم مع طول العهد بذلك الوزير حتى يخرج من الوزارة. ثم تتكرر القصة مع الوزراء الجدد الذي اعتاد كل منهم عقد مؤتمر لعرض مبادئ خطته وأهدافها، كما يقوم هو وأركان وزارته بزيارات متعددة لبلاد تقدمت في مجال التعليم بحثاً عن أسباب ذلك التقدم وواعداً بالاستفادة من تجارب الآخرين، ولا بأس من الاتصال بالمؤسسات الدولية مثل اليونسكو والبنك الدولي وهيئات المعونة الأجنبية طلباً لتمويل خطة التطوير المصرية وتدريب المعلمين وغيرهم حتى يكون نظام التعليم المطور كاملاً شاملاً وتتحقق أهدافه الاستراتيجية وبرامجه الرئيسة والفرعية!

وقد تعددت تلك المحاولات قبل ثورة 25 يناير مثل ما أنتجه الوزراء د. أحمد فتحي سرور ود. حسين بهاء الدين وغيرهما، كان مصيرها جميعاً النسيان! إلى أن جاء د. محمود أبو النصر وزيراً للتربية والتعليم الذى أعلن في 17 ديسمبر 2013 أنه سيتم عرض الخطة الاستراتيجية للتعليم على الرئيس عدلي منصور للاطلاع عليها واعتمادها والبدء في تنفيذها من يناير 2014 حتى عام 2022، وأكد أن الوزارة انتهت من وضع المحاور المبدئية للخطة الاستراتيجية، كما تم عرضها على الخبراء التربويين ومجالس الأمناء وأولياء الأمور والطلاب لمعرفة آرائهم حول مقترح الخطة، كما عُرض المقترح المبدئي للخطة على جميع الجهات المستفيدة من الخدمة التعليمية عبر «الفيديو كونفرانس»، بحضور مديري المديريات التعليمية وممثلين عن المعلمين والطلاب والإداريين ومجالس الأمناء وأولياء الأمور والخبراء التربويين وممثلي المجتمع المدني.

وتم إعلان خطة د. أبو النصر وحملت عناوين «الخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعي 2014- 2030»، «التعليم المشروع القومي لمصر»، «معاً نستطيع»، «تقديم تعليم جيد لكل طفل».

وجاء في تقديم د. أبو النصر للخطة «... توفير موارد بشرية متنامية القدرة والكفاءة، وعلى أعلى درجة من الجودة والأخلاقيات المهنية، من أجل بناء مجتمع يقوم على التعلم واقتصاد يقوم على المعرفة. كما تضطلع الوزارة برسالة قيادة وإدارة وتنمية قطاع التعليم قبل الجامعي ليستجيب للاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية بهوية وطنية لا تنفصل عن الاتجاهات العالمية». ولتحقيق ما سبق تم تبنى ثلاث سياسات:

■ إتاحة فرص متكافئة لجميع السكان في سن التعليم للالتحاق وإكمال التعليم على مستوى فرعيه العام والفني، مع استهداف المناطق الفقيرة كأولوية أولى.

■ تكنولوجيا موظفة بكفاءة، وأنشطة تربوية رياضية وغير رياضية، ومعلم فعال لكل طفل في كل فصل، وقيادة فعالة في كل مدرسة، وفرص للتنمية المهنية الداخلية والخارجية لكل معلم وإداري ليتقدم ويتميز.

■ تدعيم البنية المؤسسية وخاصة في المدارس الفنية، وبناء قدرة العاملين بالتعليم على تطبيق اللامركزية على وجه يضمن الحوكمة الرشيدة.

وفى 17 أغسطس التقى الرئيس السيسي بالدكتور أبو النصر في اجتماع مطول تم خلاله استعراض الاستراتيجية (2014 ـ 2030) ومرحلتها التأسيسية (2014 ـ 2017)، كما تم الوقوف على مدى التقدم الذي تم إحرازه فيما يتعلق بتنفيذ البرامج التنفيذية للنهوض بكافة عناصر العملية التعليمية، والتي تشمل الطالب والمعلم والمناهج الدراسية والأبنية التعليمية.

ولكن تلك الخطة الاستراتيجية لم تصمد طويلاً، وتم تعيين من بعده وزيرين سبقا د. طارق شوقي لم يقدما أي إنجاز في قضية تطوير التعليم!

وكان الرئيس السيسي قد أطلق في 24 فبراير 2016 استراتيجية التنمية المستدامة ـ 30/20 واشتملت على محور للتعليم والتدريب تضمن التعليم قبل الجامعي والتعليم الجامعي ورؤية تستهدف حتى عام 2030 إتاحة التعليم والتدريب للجميع بجودة عالية دون التمييز، وفى إطار نظام مؤسسي، وكفء وعادل، ومستدام، ومرن.
وفى 30 إبريل 2018 صرح د. طارق شوقي، بأن الاستراتيجية الموضوعة لتطوير التعليم التي سيبدأ تطبيقها في سبتمبر 2018، ستتم وفقًا للدستور، مشيرًا إلى أنها تتفرع لـ 4 محاور هي «تطوير نظام التعليم، وتعديل نظام المرحلة الثانوية، وفتح المدارس اليابانية، والمدارس التكنولوجية بالنسبة للتعليم الفني». مع كل التمنيات بنجاح تنفيذ الاستراتيجية الجديدة وتخطى كل المعوقات والتحديات التي عوَّقت تنفيذ الخطط والاستراتيجيات السابقة، ولكن لي ثلاثة أسئلة:
الأول لماذا لا يوجد على موقع وزارة التربية والتعليم أي معلومات عن تلك الاستراتيجية وبرامجها وخطتها التنفيذية؟
والثاني؛ هل يتفق قول الدكتور طارق شوقي خلال الجلسة الثانية عن استراتيجية تطوير التعليم في مؤتمر الشباب: إن الوزارة قامت بشراء كتاب «الأضواء» لجميع المراحل التعليمية بالإضافة الى كتاب «سلاح التلميذ» من الابتدائية إلى الثانوية العامة للطلبة مجاناً؟
والثالث؛ هل يتفق استمرار استخدام الكتب الورقية الخارجية مع التحول إلى مناهج إلكترونية واستخدام التابلت وتشجيع الطلاب على التعامل مع بنك المعرفة المصري؟!

2 أغسطس 2018

26. الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد!!!

كان الرئيس السيسي قد أعلن الحرب ضد الفساد بكلمته يوم 28 أغسطس 2014في اجتماع اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة الفساد. وحسب ما نشر يوم 12 يوليو الماضي أن "مصادر رفيعة المستوى" صرحت بأن اللجنة انتهت من تنفيذ ما يقرب من 95% من محاور الخطة الاستراتيجية للقضاء على ظاهرة الفساد، والتي ستنتهى من تنفيذ جميع محاورها فى ديسمبر 2018، وأشارت إلى أن نجاح الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد تمثل فى قيام الدولة بإصدار قانون الخدمة المدنية، وإصدار قانون منع تضارب المصالح للموظفين الحكوميين وميكنة إقرارات الذمة المالية، و أن اللجنة بدأت فى وضع محاور وأهداف وسياسات جديدة لمكافحة الفساد.

وفي إطار تفعيل تلك الاستراتيجية صدر القانون رقم 207 لسنة 2017 في شأن تعديل بعض أحكام قانون هيئة الرقابة الإدارية الذي نص على أنها هيئة مستقلة تتبع رئاسة الجمهورية، وتكون لها الشخصية الاعتبارية، وتتمتع بالاستقلال الفني والمالي والإداري.

ومع التقدير لاهتمام الدولة بقضية مكافحة الفساد وملاحقة الفاسدين، إلا أن النوايا الطيبة فقط لن تحقق إنجازاً على الأرض. إن المطلوب ليس مجرد وضع استراتيجية لمكافحة الفساد ، ولكن المطلوب التعامل الصريح والحاسم في تجفيف منابعه وأصل البلاء وهو سيطرة الجهاز الإداري للدولة واحتكاره تقديم الخدمات والمنافع العامة التي يحتاجها المواطنون، ومن ثم يتمتع الموظفون العموميون في وزارات الدولة ومصالحها وهيئاتها وفي الوحدات المحلية بسلطة واسعة في توفير تلك الخدمات والمنافع الحكومية بدون وجود بدائل تسمح للمواطنين بالاختيار ودون تقنين معايير واضحة وعادلة ومقيدة لسلطة الموظف العمومي في المنح أو المنع. أو المقيدة بقيود واهية. ويمكن للموظف العمومي إذا أراد أن يتحلل منها.

إن شيوع منطق "السلطة" واختفاء "منطق الخدمة العامة" في الجهاز الإداري للدولة، هو المنبع الأصلي لنشأة الفساد حين يضطر المواطن أو أي متعامل أجنبي مع جهة حكومية لدفع رشاوي للحصول على حقه في الخدمة أو المنفعة، أو حين يرغب المواطن أو المستثمر ـ مصرياً كان أو غير مصري ـ الحصول على خدمة أو منفعة أو فرصة من التعامل مع الدولة بغير حق في ذلك، فيكون الباب منفتحاً لإغراء الموظف ـ أو الموظفين ـ ذوي السلطة بالمال أو مختلف الرشاوى العينية والمعنوية والضغط عليهم لإنهاء المعاملة لصالح القادرين على الدفع من غير أصحاب الحق.

إن تجفيف منابع الفساد وسد الثغرات التي ينفذ منها المفسدون والفاسدون لن يتحقق إلا بإعادة تأسيس وتصميم الجهاز الإداري للدولة على المستويين المركزي والمحلي على أسس تقلص من السلطات التي يتمتع بها الموظفون العموميون في تقديم الخدمات العامة، وتحقيق الفصل الكامل بين الموظف "مقدم الخدمة" وبين المواطن " طالب الخدمة" أو المستثمر أو المورد "طالب المنفعة". ويتحقق ذلك بتحويل الجهاز الإداري الحكومي للاهتمام بوظائف التخطيط والمتابعة في الأساس، وإسناد مهام تقديم الخدمات العامة للمواطنين من تعليم وصحة وإسكان ونقل وغيرها من الخدمات إلى القطاع الخاص والأهلي وقطاع الأعمال العام وفق شروط ومعايير لأداء الخدمات معلنة وشفافة، وبناء على إجراءات تعاقدية تنافسية يشارك ممثلو المجتمع في الرقابة على دقة تنفيذها.

وهذا الأسلوب المقترح يعرف بعملية "التعهيد" Outsourcingوتتولى أجهزة الدولة الرقابة على مقدمي الخدمات الذين تم التعاقد معهم وتقييم مستويات أداء وجودة الخدمات المقدمة للمواطنين وتطبيق شروط التعاقد حين مخالفتها، والبحث في شكاوى المنتفعين بالخدمات، وتستطيع الدولة دائماً "شراء الخدمة" من مقدميها وتوفيرها للمواطنين الذين تريد الدولة دعمهم، فقد تشتري الخدمات التعليمية في

المدارس لتخصصها للطلاب المتفوقين غير القادرين مالياً أو تشتري الخدمة العلاجية للمرضى الذين تتحمل الدولة نفقات علاجهم.

وهذا الأسلوب مطبق في مصر منذ سنوات ومثاله تعاقد الدولة مع شركات الفنادق العالمية لإدارة الفنادق المملوكة لقطاع الأعمال العام وفي مشروعات الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص المعروفة بنظم PPP.

أما الأنشطة الحكومية التي تعتبر من أعمال السيادة والتي يجب تأديتها من خلال مؤسسات الدولة مثل إجراءات منح الامتيازات والترخيص للمستثمرين وإجراءات التوريدات والمشتريات الحكومية، فتتولاها أجهزة حكومية يتم اختيار العاملين فيها من عناصر تتمتع بالكفاءة والنزاهة ويحصلون على تدريب مستمر على أسس أداء واجبات وظائفهم وفق معايير محددة بدقة وإجراءات شفافة تخضع لمستويات متعددة من الرقابة ويحاسبون على النتائج المتحققة. وفي جميع الأحوال، يشارك ممثلو المجتمع "صاحب المصلحة" في الرقابة والتقييم والحكم على النتائج التي حققتها تلك الأجهزة. وهذا يعتبر تأكيداً لمعنى تصريح الرئيس السيسي في كلمته أمام اللجنة التنسيقية يوم 28 أغسطس 2014 بأنه سيتدخل في جميع المناقصات الحكومية!!!

وفي انتظار التقرير الشامل عن نتائج تنفيذ الاستراتيجية الذي يجب صدوره عن اللجنة التنسيقية، وكذا التقرير السنوي لهيئة الرقابة الإدارية كما يقضي قانونها بذلك!

17 سبتمبر 2018

27.هل وزارة قطاع الأعمال العام ضرورة؟

أُعيد إنشاء وزارة قطاع الأعمال العام ضمن حكومة شريف إسماعيل بعد أن كانت شركات القطاع تابعة لوزارة الاستثمار. ويتبع الوزارة الآن ثمان شركات قابضة تشرف على نحو 147 شركة تابعة وذلك بخلاف الشركة القابضة للصناعات الغذائية التي نُقلت تبعيتها إلى وزارة التموين. ولا يزال القانون رقم 203 الصادر سنة 1991 هو القانون المنظم لتلك الشركات!

ومنذ أعيدت الوزارة تتابعت تصريحات وزراؤها عن خطط لإعادة هيكلة أو تطوير الشركات من دون أن يكون لها نتائج على أرض الواقع ودون طرح برنامج متكمل لإعادة هيكلة القطاع كاملاً!

وتأتي تصريحات هشام توفيق الوزير الجديد ليؤكد "عددًا من التحديات التي تواجه شركات القطاع وملامح خطة عمل الوزارة خلال المرحلة المقبلة وفق جدول زمني واضح ومحدد، من خلال محورين أساسيين، الأول يتضمن الملفات المُلحة والعاجلة والثاني على المدى المتوسط."، مؤكداً " استكمال إجراءات تطوير الشركات في إطار عمليات إعادة الهيكلة، وكذلك مواصلة تسوية المديونيات المستحقة على الشركات التابعة لصالح الجهات الحكومية، والعمل على تحديث حصر الأصول العقارية المملوكة للشركات لتعظيم الاستفادة منها واستغلال الأصول غير المستغلة".

ومن الطريف أن أول نشاط للوزير كان زيارة إلى حديقة المريلاند، المملوكة لشركة مصر الجديدة للإسكان والتعمير إحدى شركات وزارة قطاع الأعمال العام، ليتابع سير العمل بالحديقة ومستوى الخدمات المقدمة الزائرين!!!

ومن نوعية التصريحات المتكرر صدورها والتي لم تجد طريقها إلى التفعيل حتى اليوم؛ ما صرح به هشام توفيق من التعاون مع وزارة التجارة والصناعة، بشأن وضع خطة متكاملة للنهوض بصناعة السيارات والصناعات المغذية لها مع زيادة المكون المحلي، وتشمل عددًا من الشركات التابعة لوزارة قطاع الأعمال العام العاملة في

هذا المجال، من بينها شركة النصر للسيارات. وكان ذلك التصريح قد صدر أولا عن الفريق رضا حافظ، وزير الإنتاج الحربى في [3 إبريل 2013]، ثم أعاد أشرف الشرقاوي وزير قطاع الأعمال العام الأسبق التصريح "إننا في المراحل النهائية بشأن تطوير وتحديث خطوط إنتاج الشركة، حيث تم بالفعل ترسية ملف التطوير إلى شركة آسيوية، مشيرًا إلى أن السيارة المصرية"1500 سي سي" لتناسب الأسرة المصرية وذات سعر تنافسي في السوق ليكون لها ميزة وذات جودة عالية وكذلك توافر قطع الغيار بأسعار مناسبة. وكانت تلك التصريحات مجرد أحلام ام تتحقق!

وإلى أن يتوقف الوزراء عن مزيد من التصريحات ويتم طرح خطة واضحة ومتكاملة لإعادة هيكلة ذلك القطاع الحيوي للاقتصاد المصري ـ بعيداً عن أفكار الخصخصة ـ نقدم محاور أساسية لتلك الخطة كنت عرضتها على مجلس الوزراء وقت توليت منصب وزير قطاع الأعمال العام في حكومة الدكتور عصام شرف إلى جانب منصب نائب رئيس مجلس الوزراء، ولم يتحقق تنفيذ الخطة بسبب استقالة الحكومة لاعتراضها على أحداث محمد محمود في نوفمبر 2011!

1. إلغاء الشـــركات القابضـــة القائمة التســـع القائمة حالياً ودمجها في كيان جديد بمســـمى" الهيئة الوطنية للاســـتثمار والتنمية"، ويتبعها جميع الشـــركات قطاع الأعمال وشـــركات القطاع العام التي يتقرر إبقاؤها في نطاق الملكية العامة، وكذا المســاهمات العامة في شــركات مشــتركة وفق معيار رئيس الأهمية الاســتراتيجية للنشـــاط الذي تقوم به كل شـــركة بالنســـبة لخطة الدولة في التنمية والاقتصـــادية والاجتماعية. وتتابع "الهيئة" عمليات إعادة هيكلة شـــركاتها وحفزها على تحســـين مستوى الإدارة وفق معايير الجودة والتنافسية العالمية.
2. تعتبر " الهيئة الوطنية للاســـتثمار والتنمية" من ضـــمن الهيئات المســـتقلة التي تنظمها المواد 217،216،215 من الدســـتور ويصـــدر بإنشـــائها قانون، يحدد

اختصاصاتها، ونظام عملها، وضمانات استقلالها، والحماية اللازمة لأعضائها، وسائر أوضاعهم الوظيفية، بما يكفل لهم الحياد والاستقلال .

3. يعين رئيس الجمهورية رئيس "الهيئة الوطنية للاستثمار والتنمية" بعد موافقة مجلس النواب بأغلبية أعضائه لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد لمرة واحدة، ولا يُعفي من منصبه إلا في الحالات المحددة بالقانون، ويُحظر عليهم ما يُحظر على الوزراء.
4. تتولى "الهيئة الوطنية للاستثمار والتنمية" إدارة محفظة الاستثمارات المتمثلة في أسهم الشركات التابعة والحصص المملوكة في الشركات التابعة، وتضع خطة للتعامل في هذه الأسهم وفق اعتبارات اقتصادية واستثمارية تتوافق مع توجهات خطتها الاستثمارية العامة، وتؤول إليها كافة أصول وأموال الشركات القابضة الملغاة وتتحمل ما عيها من خصوم.
5. إلغاء القانون رقم 203 الصادر سنة 1991 وإعادة تنظيم شركات قطاع الأعمال العام وفق قانون الشركات المساهمة أو قانون الاستثمار القائم.
6. تحرير شركات قطاع الأعمال العام بحيث يكون لكل شركة حرية تامة في تنظيم أوضاعها وترتيب آليات العمل بها وتحديد نظمها الإدارية والتقنية والتسويقية، ومباشرة كافة الاختصاصات المعتادة للإدارة المحترفة في شركات الأعمال بغض النظر عن كونها مملوكة للدولة، والمعنى هو فصل الملكية عن الإدارة.

ومن لا يكون هناك مبرر لوجود وزارة قطاع الأعمال العام . ! ! ! ! !

9 أغسطس 2018

28. محمد نجيب يرد.. "كنت رئيساً لمصر"!!

أثار كتاب محمد نجيب " كنت رئيساً لمصر" الصادر عام 1984، وقد سبقته طبعتان بعناوين مختلفة، لغطاً بما تضمنه من اتهامات لقيادات "حركة الضباط الأحرار"، وحيث الكتاب مقترن باسمه لذا نحاول تبين آراءه فيما قاله السادات عنه في كتابه "قصة الثورة كاملة"، فقد ذكر في مقدمته " وأدركت أنه قد بقى علي واجب لا بد من أدائه قبل الرحيل.. أن أكشف ما سترته.. وأزيح ما واريته وأُكمل الصور التي أشرت إلى وجودها"[ص6]. ويتضح أن أقواله بشأن الثورة ورجالها جاءت معاكسة لآراء الرئيس أنور السادات، فقد أكد نجيب اهتمامه بأوضاع مصر بدءا من عمله بالحرس الملكي مما جعله يقترب من فساد الحكم، ويعرف الكثير من خباياه، ويسعى بكل قوته للتخلص منه"[ص 42].

وذكر أنه قابل النحاس باشا عام 1929 ليخطره أن الجيش معه بعد أن حل الملك فؤاد البرلمان مقترحاً اقتحام بنواب الوفد ومه الأغلبية في الأغلبية الوفدية، ولكن النحاس رفض خشية أن يخوض الجيش في السياسة!

وحكى نجيب عن هزيمة قواته في معركة "نجبة" ونقله إلى القاهرة، وقوله "احساسي بالتعاسة، واختناقي في القاهرة بعيداً عن الجبهة، يضاعف من غليان الثورة في داخلي، وجعلني أتحدث مع بعض الضباط ممن كنت أتوسم فيهم الرجولة، بضرورة التغيير.. تغيير نظام الحكم الذي كبلنا بقيود من الاستهتار والفشل والهزيمة" [ص78]، وأنه أول من أطلق عبارة "الضباط الأحرار" على التنظيم الذي أسسه جمال عبد الناصر.. قائلاً "وأنا الآن أعتذر عن هذه التسمية، لأنها لم تكن على مسمى.. فهؤلاء لم يكونوا أحراراً بل أشراراً.. وكان أغلبهم، كما اكتشفت فيما بعد، من المنحرفين أخلاقياً واجتماعياً.. ولأنهم كذلك كانوا في حاجة إلى قائد كبير، ليس في الرتبة فقط، وإنما في

الأخلاق أيضاً، حتى يتواروا ورائه ويتحركوا من خلاله.. وكنت أنا هذا الرجل للأسف الشديد" [ص91].

إن نجيب يؤكد قيامه بدور فاعل في كل ما يتعلق بحركة الضباط الأحرار من اللحظات الأولى للتفكير فيها والتخطيط لها حتى تنفيذها وإتمام طرد فاروق بحضوره ، وكل ذلك يناقض تماماً ما جاء في كتاب أنور السادات أن نجيب لم يكن يدري شيئاً عن الثورة حتى أخبره عبد الناصر بما تم في الساعة الثالثة من صباح 23 يوليو!!!!!!

ويؤكد نجيب تحول "الحركة المباركة" التي أمست "ثورة" إلى الديكتاتورية، مستنداً في هذا إلى الغاء الانتخابات البرلمانية التي كانت مقررة في فبراير 1953 و حل جميع الأحزاب وإعلان فترة انتقالية مدتها ثلاث سنوات حتى"يمكن إقامة حكم ديمقراطي سليم"، وقال نجيب إن ذلك القرار كان محل مناقشات كثيرة بين ضباط القيادة وكان هو معارضاً له في البداية ثم وافق عليه بعد أن عُرضت على القيادة معلومات خاصة بما عُرف ب"انقلاب المدفعية" ا![ص 177].

واتهم نجيب أعضاء مجلس القيادة بأنهم كانوا يرغبون في إيجاد أتاتورك مصري فرفض أن يكون هو ذلك الديكتاتور، ووجدوا ضالتهم في جمال عبد الناصر الذي لم يخذلهم [ص 181]! واللواء نجيب يشكوا من أنه فشل في إقناع "زملاءه الضباط في مجلس القيادة باقتناعه بأن الشعب المصري يمكن كسبه بالود وليس بالعنف، وهو يشكوا من أنهم كانوا شباباً خبرتهم في الحياة بسيطة كما كانت خبرتهم في الحكم أبسط، فاندفعوا يتعاملون بعنف، وبغطرسة، مع الآخرين حتى زملائهم في التنظيم وفي الحركة، تعاملوا معهم بنفس الأسلوب"[ص 183].

ويبدو اللواء نجيب مرتبكاً في دفاعه عن الديموقراطية وهجومه على أعضاء في مجلس قيادة الثورة وبالأخص عبد الناصر من ناحية، وموافقته على حل الأحزاب ومشاركته في الهجوم على حزب الوفد وتبريره للإجراءات غير الديمقراطية ومنها إلغاء دستور

1923 وتأسيس كيان غير ديمقراطي باسم "هيئة التحرير " ليكون الحزب الوحيد ودفاعه عنها من ناحية أخرى! بينما هو يصف الأهداف التي أعلنها بنفسه في الاحتفال بإنشاء "هيئة التحرير" بمناسبة مرور ستة أشهر على قيام "الثورة" بأنها "سمك. لبن، تمر هندي، وهي باختصار كل برامج الحكومة والثورة وكل أحلام المستقبل وكل أماني الماضي، وأن فكرة هيئة التحرير هي فكرة جمال عبد الناصر"[ص 188].

وبدا نجيب غير مقنع في توقيعه على قرارات غير ديمقراطية رغم عدم موافقته عليها بزعم الالتزام بمبدأ الأغلبية في مجلس قيادة الثورة. قائلاً "وفي الحقيقة.. أنا لم أفرط في استقامتي.. ولم أفرط في استقامة الثورة.. لكن غيري هو الذي فرّط"!!!!!!

وإلى قراءة في كتاب "والآن أتكلم "لخالد محي الدين عسى أن نتوصل إلى حقيقة دور نجيب في الحركة المباركة!!!

11 أكتوبر 2018

29. الأرض لو عطشانة!

كان هذا مطلع أغنية غناها فلاحو «رملة الأنجب» بمحافظة المنوفية عام 1933 الذين عرض قصتهم فيلم «الأرض»، حين صدر قرار بتقليل نوبة الرى إلى 5 أيام بدلاً من 10 أيام، فثار الفلاحون دفاعاً عن أرضهم، وقامت قوات الهجانة بإعلان حظر التجوال، وتم انتزاع الأراضى منهم بالقوة وسحل زعيم الفلاحين وهو يحاول التشبث بالجذور.

وبعد 48 عاماً من إنتاجه يعيش فلاحو مصر نفس قصة الفيلم ولكن على نطاق أوسع وأشد خطراً مع تفاقم أزمة «العجز المائى» الذى تحول إلى «فقر مائى»!

كان د. رشدى سعيد قد أكد فى كتابه «نهر النيل» أن النيل هو المصدر الأساسى للمياه فى مصر تتضاءل معه جميع المصادر الأخرى، كما كان قد أكد أنه «لا يوجد فى المستقبل القريب ما ينبئ بأنه سيكون لمصر دخل مائى آخر لجزئها المسكون فى وادى النيل غير المياه التى يوفرها السد العالى فى حدود 55.5 بليون متر مكعب سنوياً»، وأضاف «ومن الوجهة العملية فإن الحفاظ على الوضع الراهن الذى يضمن لمصر وصول المياه إليها ينبغى أن يكون محور السياسة المصرية».

إنه من المحتم مراجعة أوضاع استخدام مياه النيل المتبعة والتى تسببت فى تصاعد أزمة العجز المائى ووقف أسلوب «الرى التقليدى» الذى وصفه عباس الطرابيلى «بجريمة كبرى»، منادياً بسرعة إصدار قانون الموارد المائية والرى والعمل على تحويل الرى من النظام التقليدى إلى الوسائل الحديثة لترشيد الاستهلاك.. مع تجريم إهدار استهلاك المياه.. وتجريم زراعة المحاصيل الشرهة للمياه. وحكى كيف أنشأ الدكتور كامل دياب بحيرة صناعية تم تبطينها مساحتها فدان ونصف الفدان لتخزين المياه فيها مع إضافة ما تحتاجه المزرعة من أسمدة ومبيدات وغيرهما..

... ومنها يتم سحب المياه اللازمة لرى المزرعة - وكانت مساحتها 80 فداناً – وبذلك تم له التغلب على مشكلة النوبات التى لا تصلح مع وسائل الرى الحديثة. وتساءل أ. الطرابيلى عن مصير مشروع القانون الجديد [الذى مازال فى مجلس النواب] وهل يمكن بتطبيقه إنهاء نظام الرى بالغمر، وهل من الواجب تقنين كميات المياه المستخدمة لكل نوع من المنتجات ومعاقبة من يستهلك أكثر، أم الأفضل مساعدة وإرشاد الفلاحين لتغيير ما اعتادوا عليه منذ آلاف السنين؟!

وتبدو الصورة قاتمة إذ تستورد مصر ما يقترب من نصف احتياجاتها من الغذاء مع الإسراف وسوء استخدام المياه. وكانت الحكومة قد شرعت فى تنفيذ مشروع تطوير الرى الحقلى فى الأراضى القديمة بالوادى والدلتا لتغيير منظومة الرى بالغمر إلى الرى الحديث مستهدفة مساحة 5 ملايين فدان، وتم الإعلان عن الاتفاق مع جهات مانحة أجنبية للمشاركة فى ذلك المشروع. وقيل إنه تم إعداد رؤية جديدة تستهدف التوسع فى تطبيق المشروع من خلال الجمعيات التعاونية وإشراك الفلاح فى التنفيذ. ومن جانب آخر، ذكرت تقارير إعلامية فشل المشروع فى إنهاء مشكلة الفلاح المصرى.

إن توفير وحماية مياه النيل وترشيد استخداماتها والعمل على تنمية مصادر جديدة للموارد المائية هى قضية لا يجب تركها لاجتهادات المسؤولين فى وزارة الموارد المائية والرى ووزارة الزراعية فقط، وكذلك لا يجب أن تستمر ممارسات المواطنين بإهدار المياه فى قطاعات الزراعة باستخدام أساليب الرى التقليدية التى تستنزف المياه بلا حد، كذلك لا يجب أن تستمر عمليات إهدار المياه فى قطاعات الاستخدام المنزلى ومنها المغالاة فى إنشاء حمامات السباحة الخاصة وملاعب الجولف التى تتغول على المياه المتناقصة بدون مساءلة جادة!

إننى أدعو «المصرى اليوم» أن تتبنى تنظيم «ورشة عمل» للبحث عن حلول علمية لمشكلات «العجز المائى» يشارك فيها وزير الموارد المائية والرى ووزير الزراعة وغيرهم من المسؤولين الحاليين والسابقين والعلماء والخبراء فى الجامعات ومراكز البحوث والممارسين والمتصلين بشؤون الرى والزراعة وكافة المنشغلين بقطاعات الصناعة وغيرها من قطاعات الاقتصاد الوطنى التى تمثل «المياه» أحد مدخلاتها الأساسية والتى تعانى جميعها من القيود نتيجة تصاعد العجز المائى، بغرض دراسة المشكلة من جميع جوانبها وإعداد خطة علمية تحدد أهدافاً سنوية يتم الالتزام من المسؤولين عن إدارة وتنظيم استخدام وتنمية الموارد المائية، ويتم إعلانها للكافة ومتابعة تنفيذها سواء من الأجهزة الرسمية أو الهيئات العلمية والخبراء المشاركين فى إعدادها ووسائل الإعلام. ومن المهم أن تناقش «الورشة» فكرة تجميع المسؤولية عن «الموارد المائية» فى وزارة واحدة للزراعة والموارد المائية والرى!!

إن التعامل التقليدى مع مشكلة «الفقر المائى» قد يؤدى إلى أن يستكمل فلاحو مصر أغنية أقرانهم فى «رملة الأنجب»... قائلين «الأرض لو عطشانة نرويها بدمانا»!!!

8 نوفمبر 2018

30. وزارة التعليم والشيزوفرينيا المعرفية !

تسود حالة من الغضب بين أولياء أمور الطلاب فى المدارس الحكومية الذين صدمهم قرار وزير التعليم بتعريب المناهج ومطالبته من يريد تعليم أبنائه بلغة أجنبية بأن يبعثهم للتعلم فى دولة تلك اللغة.

ويثير قرار الوزير مجموعة من القضايا؛ منها أنه لم يطرح كعنصر فى خطة شاملة لتطوير التعليم، وأنه لم يعرض فى حوار مجتمعى حقيقى و«جاد». وإن ذلك القرار على حد علمى. لم يناقش فى لجنة التعليم بمجلس النواب!.

والمفهوم العلمى أن تطوير واستمرار فاعلية المنظومة التعليمية يتطلب توفير مقومات رئيسة من استراتيجيات وتوجهات وطنية تحدد الأولويات وترتب ممارسات الدولة وطوائف المجتمع المتعددة فى منظومة التعليم.

كما تحتاج جهود تطوير وتحقيق استمرارية فاعلية نظم التعليم أن تتوفر الموارد البشرية المدربة ذات الكفاءة والقدرة على ممارسة مختلف الأنشطة التعليمية والتربوية، والتقنيات التعليمية والتربوية الحديثة، والأجهزة والمعدات اللازمة للعمليات التعليمية على اختلاف أنواعها، فضلاً عن الإمكانيات المادية والتجهيزات التعليمية. ويكون توفر الموارد المالية عنصراً ضرورياً لتدبير تلك الاحتياجات بالكميات ومستويات الجودة المناسبة لحجم ومعدلات الطلب المجتمعى على الخدمات التعليمية والتربوية.

ولكن تظل الحقيقة الأساسية أن توفر الموارد المالية والبشرية والمادية والتقنية وإن كان شرطاً ضرورياً لقيام نظام متميز للتعليم فى المجتمع، إلا أن ذلك ليس شرطاً كافياً، إذ إن توفر عنصر الإدارة العلمية للمنظومة التعليمية يمثل الحلقة الحيوية فى نجاحها والوصول بها إلى المستويات المعتمدة فى نظم التعليم العالمية.

وتتحدد الرؤية العلمية لتطوير التعليم على أساس ضرورة التعامل مع المنظومة التعليمية بكامل عناصرها وليس التركيز فقط على بعضها. مثل تعريب المناهج أو

إعلان نظام جديد للثانوية العامة. وذلك بهدف تحقيق التكامل والترابط بين عناصر المنظومة، ومن ثم توظيف الموارد المتاحة بأفضل أسلوب لتحقيق أهداف التطوير!.
إن قضايا تطوير التعليم فى جميع مراحله لا يمكن ولا يجب أن تترك لقرارات يصدرها الوزراء المختلفون بحسب توجهات كل منهم وانحيازه المهنى وخبراته الشخصية.
ولقد أثرنا فى مناسبات وكتابات متعددة حتمية إنشاء «الهيئة الوطنية للتعليم» وتصدر بقانون خاص وهى مستقلة عن الوزارات المسؤولة عن شؤون التعليم، وتضم خبرات علمية فى نظم وتقنيات التعليم والتربية، كما تضم ممثلين لأصحاب المصلحة فى التعليم من أولياء الأمور وأعضاء الهيئات التدريسية والإدارة التعليمية فى مراحل التعليم المختلفة، وكذلك ممثلون للطلاب ومنظمات الأعمال ومنظمات المجتمع المدنى، وتختص تلك الهيئة بوضع الرؤية العامة والفلسفة الوطنية للتعليم والمبادئ الرئيسة التى توجه فعالياته، وأسس ومعايير قياس كفاءته وتقويم مخرجاته وتحديد الغايات والأهداف الاستراتيجية التى تحقق مطالب المجتمع فى توفير مستوى من الخدمات التعليمية والتربوية يتسم بالكفاءة والجودة والاقتصاد.
كذلك تختص بتصميم الاستراتيجية الوطنية للتعليم والتنمية المعرفية شاملة مستويات التعليم المتعددة [التعليم الأساسى وقبل الجامعى، والتعليم الجامعى والعالى]، ومجالاته التخصصية [تعليم عام / تعليم تقنى]، على أن يتم إقرار هذه الاستراتيجية بعد حوار مجتمعى حقيقى، ثم يجرى إصدارها من مجلس النواب باعتبارها وثيقة وطنية يجب ألا يمسها تغيير أو تعديل إلا بعد حوار مجتمعى مماثل ثم الرجوع إلى مجلس النواب والحصول على موافقته بحيث تكون استراتيجية التعليم بعيدة عن الاجتهادات والآراء الشخصية لوزراء التعليم المتعاقبين.
ويقتضى التطوير المستهدف للمنظومة الوطنية للتعليم توحيد وزارة التربية والتعليم ووزارة التعليم العالى فى وزارة واحدة لتكون «وزارة التعليم والتنمية المعرفية» تختص بالإشراف على تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتعليم وتكون هى

الأداة التنفيذية لتطبيق رؤى «الهيئة الوطنية للتعليم» وتفعيل قوانين وإجراءات التطوير من دون أن يكون لها حق التعديل أو التبديل من دون الرجوع للهيئة ولمجلس النواب.

وللحديث بقية إن شاء الله.

10 مايو 2018

31. "النهر الخالد".. رغم العجز المائى!

حين تغنى عبد الوهاب بقصيدة «النهر الخالد» عام 1954 لم يكن يخطر بباله ما وصل إليه النيل من «العجز والفقر المائى» ومدى الهوان وسوء الاستخدام الذى لحقه بفعل المصريين الذين تعتمد حياتهم على مائه!

ولقد كتبت مقالين عن موضوع «الفقر المائى» وأشرت إلى سوء استخدام مياه النيل نتيجة استمرار الرى بالغمر. واقترحت تبنى «المصرى اليوم» ورشة عمل لمناقشة التحول إلى أساليب الرى الحديثة وإدارة متطورة للموارد المائية، ووضع برنامج علمى وعملى لتحقيق ذلك الهدف يلتزم به كافة الأطراف المسؤولة عن إدارة الموارد المائية وعن استخدام مياه النيل فى قطاعات الزراعة والصناعة والاستخدام المنزلى.

وقد أثار مقالى الأخير شجون الأستاذ عباس الطرابيلى، إذ كتب مقالاً، صبيحة اليوم التالى، لنشره جعل له عنواناً «المياه.. والأرض.. والفلاح!» ونظراً لأنه من أكثر المهتمين بموضوع مياه النيل، فقد اقترح سيادته البدء بتطبيق الأفكار العملية للتحول عن الرى بالغمر فى محافظة زراعية ولمدة عام، تستخدم فيها ما يحقق تخفيض ٥٠٪ على الأقل مما يستخدم الآن من مياه للرى، من خلال تبطين كل ترع المحافظة، بأى وسيلة، لمنع تسرب مياه الرى إلى جوف الأرض.. مع إلغاء «القنايات» واستبدال بها الأنابيب. وبالقطع فإن اقتراح الأستاذ الطرابيلى مفيد ويمكن تنفيذه فى ذات الوقت الذى يمكن فيه عقد «ورشة عمل» التى اقترحتها لإعداد برنامج تحديد أسلوب ومنهجية ومقومات التحول عن الرى بالغمر إلى الرى الحديث.

وقد سبق للأستاذ الطرابيلى التساؤل عن مصير مشروع قانون الموارد المائية الذى أعدته الحكومة ولم تتم موافقة مجلس النواب عليه حتى الآن رغم أهميته القصوى.

وحيث نُشر أن لجنة الزراعة والرى فى مجلس النواب قد عقدت اجتماعًا برئاسة النائب هشام الشعينى، يوم 22 أكتوبر الماضى لمناقشة مشروع القانون المقدم من الحكومة بإصدار قانون الموارد المائية والرى، بالاشتراك مع مكتب لجنة الشؤون

الدستورية والتشريعية، فإنى أقترح أن يعقد مجلس النواب جلسات استماع لأهل العلم والخبرة والدراية بمشكلات استخدام مياه النيل والمستخدمين لها، وفى ذات الوقت ينبغى طرح هذا المشروع لحوار مجتمعى جاد قد يكون من بين أطرافه أعضاء «ورشة العمل»- إذا قدر لها أن تنعقد- على أن يُضمن المشروع نتائج الحوار المجتمعى وما يمكن أن تصل إليه «ورشة العمل» من توصيات!

من جانب آخر تتخذ الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدنى موقف «الصمت الرهيب» تجاه مشكلة «الفقر المائى» رغم تأكيد وزير الموارد المائية والرى أن مصر تعتمد على 97% من مواردها المائية التى تأتى من خارج حدودها شاملة المياه السطحية والجوفية مما يضاعف من أى تأثيرات للتغيرات المناخية على مواردها المائية، وأن العجز المائى للبلاد وصل لنحو 90% يتم تعويضه من خلال إعادة تدوير المياه والذى يمثل 25% من الاستخدام الحالى، كذلك استيراد مياه افتراضية فى صورة سلع غذائية لسد باقى العجز.

ومما يزيد العجب من حالة الصمت العام عن مشكلة العجز المائى التفاصيل التى أعلنها وزير الموارد المائية فى يناير 2018 بأن مصر تحتاج إلى 114 مليار متر مكعب من المياه لتحقق اكتفاءها الذاتى، بينما المتاح 55 مليار متر مكعب من النيل فقط، يضاف إليها 4.5 مليار متر مكعب من المياه الجوفية والأمطار، وأن استخدامات المصريين من المياه فعليا تبلغ 80 مليار متر مكعب فيكون العجز الفعلى فى المياه 20 مليار متر مكعب، وأن مصر تستورد 12 مليون طن من القمح سنويا فى ظل نقص المياه!!

ولا يبدو فى الأفق انفراج واضح فى مفاوضات السد مع الجانب الإثيوبى حول أسلوب ملء خزان السد وفترة الملء، رغم اقتراب موعد الانتهاء من تشييده، ومن ثم اقتراب مشكلة ملء خزانه وما تحمله من آثار وخيمة للدخل المائى المصرى مع عدم التوصل إلى اتفاق مع الجانب الإثيوبى يحمى حقوق مصر المائية!

ولعل من المفيد استعادة ما أكده د. رشدى سعيد «... الشىء الذى يصعب تصوره هو إمكان زيادة دخل مصر المائى فى المستقبل المنظور عن طريق إقامة المشروعات فى أعالى النيل ليس فقط لصعوبة التوصل إلى اتفاقيات مع دول الحوض التى هى فى حالة من التفكك والضعف لا تنبئ بأنها قادرة على القيام بأعمال كثيرة لصالح دول الحوض، بل لعدم وجود مشروعات كاملة الدراسة للتنفيذ المباشر ولارتفاع تكلفتها المنتظرة ارتفاعاً يجعلها غير اقتصادية على المدى الطويل»!!

وختاماً أتمنى أن يظل النيل ساحراً للغيوب وواهباً الخلدِ للزمانِ،

وأن تحافظ المصريون عليه ليظل هو «النهر الخالد».

15 نوفمبر 2018

32. مصر . . .و "السدين" ! ! !

السد الأول؛

هو "السد العالي" الذي أنجزته السواعد المصرية رغم محاولات البنك الدولي ومن ورائه الولايات المتحدة تعطيله برفض تمويله لإرغام مصر للدخول في أحلاف تتناقض وسياساتها الوطنية.

والسد الثاني؛

هو "سد النهضة" الإثيوبي الذي انتهزت إثيوبيا انشغال مصر بثورتها في 25 يناير 2011 وبدأت في بناءه دون الحصول على موافقة مصر، واستمرت في تشييده حتى أعلنت إثيوبيا في مايو الماضي أن 66% من أعمال السد قد اكتملت!!!!

وحين تنبهت مصر لمخاطر "سد النهضة" على دخلها المائي بدأت المفاوضات للوصول إلى حل يحفظ لها حقوقها في مياه النيل كما يحترم حق إثيوبيا في التنمية، واستمرت المفاوضات دون طائل حتى الآن وقد قارب تشييد السد على الانتهاء وبدت واضحة مخاطر ملء خزانه على موقف مصر المائي مع اشتداد مشكلة "فقرنا المائي".

وكان وزير الموارد المائية والري قد أعلن في الثاني عشر من نوفمبر الحالي بأن اجتماع اللجنة الفنية الثلاثية لم يتوصل إلى اتفاق بشأن اعتماد التقرير الاستهلالي الخاص بالدراسات المقدم من الشركة الاستشارية ، وذلك على الرغم من موافقة مصر المبدئية على ذلك التقرير، إلا أن طرفي اللجنة الآخرين لم يبديا موافقتهما عليه وطالبا بإدخال تعديلات تتجاوز مراجع الإسناد المتفق عليها، وعبر الوزير عن القلق من هذا التعثر على الرغم مما بذلته مصر من جهود ومرونة لضمان استكمال الدراسات الفنية في أقرب وقت.

وبعد يومين التقى سامح شكري مع نظيره الإثيوبي حين أكد له أهمية التنفيذ الأمين لمخرجات الاجتماع الوزاري التساعي الخاص بموضوع "سد النهضة" وتجاوز التباطؤ الراهن إزائها، بحيث يتسنى المضي قدما بمسار الدراسات الفنية وفقا لاتفاق المبادئ الموقع عام 2015 .

وفي حديث لرئيس الوزراء بعد عودته من اجتماعات القمة الإفريقية، إن رئيس وزراء إثيوبيا أكد له "حرصه الشخصي!" على حقوق مصر في نهر النيل وجميع الدول الأفريقية الشقيقة المرتبطة بالنيل، موضحًا أنه تم الاتفاق على بدء المباحثات الثنائية خلال الأسبوعين المقبلين بشأن التوافق على النقاط التي لم يتم الاتفاق عليها.

وما بين "السدين" تتعاظم مشكلة "الفقر المائي" رغم أن دستور 2014 نص على أن "تلتزم الدولة بحماية نهر النيل، والحفاظ على حقوق مصر التاريخية المتعلقة به، وترشيد الاستفادة منه وتعظيمها، وعدم إهدار مياهه أو تلويثها... إلى آخر المادة 44 منه.

ورغم أن "رؤية السيسي لمستقبل مصر" التي أطلقها إبان حملته الرئاسية الأولى عام 2014 قد أفاضت في التأكيد على المحافظة على المياه ومنع الهدر فيها قائلاً:

"في ضوء ما تعانيه مصر من نقص في المياه، فإنه يجب اتخاذ عدد من الإجراءات الوقائية والفاعلة لضمان التوسع الآمن والمُرشّد في استخدامات المياه" وأكدت الرؤية على وضع ملف مياه النيل أولوية أولى باعتباره قضية الأمن القومي الأولى في مصر حيث أن مياه النيل تمثل 95 %من إجمالي مصادر المياه المتاحة، وأنه قد آن الأوان لتحديث نظم الري كمُستهدف أساسي للحفاظ على المياه التي تضيع هباءً في الأرض المرويَة بنظام الري الحقلي "الغمر". كما جاءت رؤية 30/20 التي أطلقها الرئيس في فبراير 2016 لتبرز التحديات التي تواجهها مصر في مجال الموارد المائية وأهمها الهدر في استخدام المياه وثبات الموارد المائية وزيادة عدد السكان، و تضمنت الرؤية مجموعة من البرامج الهادفة إلى مواجهة تلك التحديات كتعزيز البنية

المؤسسية التشريعية لمنظومة إدارة الموارد المائية، والتوسع في إنشاء البنية الأساسية اللازمة لتحقيق استدامة منظومة المياه!

والآن نسترجع قول د. رشدي سعيد أن" سد أسوان العالي ككل صرح ضخم قد غير الطبيعة وأعاد تشكيل النهر وأرض مصر والسودان . فقد حوَّل النهر إلى قناة هائلة تحمل ماءً رائقاً ذا عكارة قليلة بكميات يقررها الإنسان".

أما "سد النهضة" فهو خطر يهدد حقوق مصر المائية إذ أن حصّتها من المياه والمُقدّرة ب(55.5 مليار متر مكعب) سوف تنخفض مباشرة بمجرّد البدء في ملء خزانات ذلك السدّ، كذلك إذا ما قرّرت إثيوبيا أن تختصر مدة الملء في ثلاث سنوات فقط فسترتفع الكمية المحجوزة سنوياً خلف السدّ وتنخفض المياه الواردة إلى مصر بالتبعية ، الأمر الذي يعني تبوير 4.6 ملايين فدان أي أكثر من 51.5% من الرقعة الزراعية الحالية!!!

إن المطلوب تفعيل مقولة إن "مياه النيل خط أحمر" التي تتردد في الخطاب الرسمي المصري، كذلك ينبغي تفعيل الدستور فيما ألزم به الدولة من حماية لهر النيل وحقوق مصر المائية ، كما يجب تنفيذ الرؤى والنصوص الرسمية بأن تلك الحقوق هي قمة أولويات المحروسة !!!!

هذا المقال منع من النشر

وكنت قد أرسلت هذا المقال للنشر وكان المفروض نشره يوم 22 نوفمبر 2018

ولكنه مُنع وكان ذلك آخر علاقتي بصحيفة المصري اليوم !!!

تم الحصاد رقم 5